

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

المشروع السنوي لأداء
برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري لسنة 2022

ديسمبر 2021

الفهرس

	المحور الأول: التقديم العام للمهمة : الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري
1	1. تقديم استراتيجية المهمة
5	2. تقديم برامج المهمة
5	3. الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط
15	المحور الثاني: تقديم برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
16	I. برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
17	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
18	2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
22	3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
24	II. برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
25	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
27	2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
33	3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
34	III. برنامج المياه
35	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
37	2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
43	3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
44	IV. برنامج الغابات وتهئية الأراضي الفلاحية
45	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
48	2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
53	3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
54	V. برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
55	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
56	2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
62	3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
64	VI. برنامج القيادة والمساندة
65	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
67	2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
71	3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
72	VII. الملاحق

	<u>ملحق عدد 01:</u>
	بطاقات مؤشرات قياس الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
	<u>ملحق عدد 02:</u>
	بطاقات مؤشرات قياس الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
	<u>ملحق عدد 03:</u>
	بطاقات مؤشرات قياس الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج المياه
	<u>ملحق عدد 04:</u>
	بطاقات مؤشرات قياس الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
	<u>ملحق عدد 05:</u>
	بطاقات مؤشرات قياس الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
	<u>ملحق عدد 06:</u>
	بطاقات مؤشرات قياس الأداء بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج القيادة والمساندة

المحور الأول

تقديم عام لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد
البحري

1 - تقديم استراتيجية المهمة:

تم إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022 لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في غياب المخطط الخماسي 2021-2025 وإعتماد المدى المتوسط لتحديد السياسة التنموية في القطاع الفلاحي في ظل تواصل وتفاقم جائحة "كورونا" للسنة الثانية على التوالي وتأثيرها السلبي على المنظومات الفلاحية. وبالتالي فإن الأهداف التنموية الفلاحية لسنة 2022 سترتكز على الملائمة بين الأبعاد الاقتصادية و الأبعاد الاجتماعية مع ضمان التوازنات البيئية وذلك بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتوفير ظروف عيش مرضية لكافة المواطنين بتحقيق الهدف الرئيسي الإستراتيجي المتمثل في الأمن الغذائي بتونس بلإخال تحسينات مستدامة على مستوى معيشة السكان مع الاستفادة الكاملة من الإسهامات التي تقدمها الفلاحة والصيد البحري في التنمية الاقتصادية و الرفية و الحد من الفقر انطلاقا من تحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية هامة للقطاع حتى يؤمن دخلا مجزيا للفلاح و البحار و يحافظ على استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة في ظل الوضع الوبائي القائم والتغيرات المناخية المتواصلة.

وقد تم تحديد الأهداف الإستراتيجية الخاصة ببرامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في ضل التزام الدولة التونسية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفا وخاصة :

- الهدف 1 : القضاء على الفقر ويخص أساسا البرنامج عدد 01 و02.
- الهدف 2 : القضاء التام على الجوع ويخص أساسا البرنامج عدد 01 و02.
- الهدف 5 : المساواة بين الجنسين ويهم جميع البرامج العملياتية.
- الهدف 6 : المياه النظيفة والنظافة الصحية ويهم بالأساس البرنامج عدد 03 : المياه.
- الهدف 13 : العمل المناخي ويخص بصفة هامة البرنامج عدد 03 والبرنامج عدد 04
- الهدف 14 : الحياة تحت الماء ويهم بالأساس البرنامج عدد 03 : المياه.
- الهدف 15 : الحياة في البر

كما تم الأخذ بعين الاعتبار الإلتزامات الدولية و الإتفاقيات الثنائية المبرمة بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ونظيراتها على المستوى الدولي في بلورة السياسات القطاعية وتنفيذها خلال سنة 2022 بما يساهم في تعزيز نسق الإستثمار على مستوى البرامج العملياتية لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. وفي هذا الإطار نجد الإتفاقيات المبرمة بين تونس وفرنسا وتونس وبوركينا فاسو وتونس والنمسا. بالإضافة إلى ذلك أمضت تونس اتفاقية شراكة مع وكالة المجلس الفلاحي فهي تنضوي تحت البرنامج الخامس : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي. أما الإتفاقية الثنائية المبرمة بين تونس ووكالة الإرشاد الفلاحي (ووكالة المجلس الفلاحي بالنيجر فهي تنضوي تحت البرنامج الخامس : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي. كما تضمنت الإتفاقيتان المبرمتان بين تونس والمجر وتونس وموريطانيا عدة مشاريع تنموية تهم المجال المائي المنتمي للبرنامج الثالث : المياه.

وتدعيما للفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 تم إفراد المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 بأهداف ومؤشرات قيس أداء تعمل على اعتماد مقاربة النوع الإجتماعي باعتبار وجود فوارق بين الجنسين وبالتالي مأسسة المساواة وتكافؤ الفرص والتمكين الاقتصادي للنساء وإدراج المنظور البرامجي القائم على المساواة وتكافؤ الفرص في ميزانية المهمة، حيث تم إختيار ثلاث برامج عملياتية:

- برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
- برنامج المياه

▪ برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

كبرامج نموذجية تمّ إتمادها للسنة الثالثة على التوالي في المشاريع السنوية للأداء لسنوات 2020-2021-2022 على أن تعمم الأفكار المعرفة وأدوات التحليل الخاصة بالمساواة وتكافؤ الفرص على بقية البرامج في المشروع السنوي للقدرة على الأداء للسنة القادمة.

ويتعلّق الأمر بلحظة نوعية يشهدها منوال التنمية الجديد للبلاد التونسية الذي يركز على إدراج مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز في ميزانية الدولة مستمدا مقوماته من إنفتاحه على ثقافة حقوق الإنسان وتكريس مبادئها عبر مقتضيات الدستور الجديد لسنة 2014 ومن الإرادة القوية للدولة الواضحة لتعزيز هذا التوجه عبر القانون الأساسي الجديد للميزانية والأوامر الحكومية المتعاقبة في الغرض.

تمثل الأراضي الفلاحية 62% من المساحة الجمالية للبلاد التونسية أي ما يعادل أكثر من 10 مليون هكتاراً موزعة على النحو التالي:

- المساحة المزروعة 5.25 مليون هكتاراً أي 32% من المساحة الكلية للبلاد.
 - المراعي الطبيعية والمروج 4.8 مليون هكتاراً
 - الغابات حوالي 1.6 مليون هكتاراً
- وتهيمن الفلاحة العائلية وصغار الفلاحين على المشهد الفلاحي التونسي حيث أنّ 75% من الأراضي الفلاحية لا تتعدّى مساحتها 10 هكتارات.
- يشغل القطاع الفلاحي حوالي 15% من اليد العاملة إلى جانب العديد من الوظائف الموسمية الهامة، فهو ذو أهمية اجتماعية محترمة إذ يوفر دخلاً دائماً لحوالي 470 ألف فلاح يساهمون في استقرار سكان الريف الذين يمثلون 35% من مجموع العام للسكان وتمثل المرأة 35% من اليد العاملة الفلاحية.

كما يساهم القطاع الفلاحي بنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي وبـ 7.5% من مجموع الاستثمارات وبـ 8% من الواردات و9% من الصادرات الجمالية.

تم ضبط السياسة التنموية الفلاحية خلال المرحلة المقبلة على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وحماية المشاهد والتنوع البيولوجي والحد من تأثير التغيرات المناخية، والحفاظ على ديمومة المنظومات الفلاحية والنهوض بالاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية ورقمنة القطاع الفلاحي وتحسين مستوى دخل الفلاح بل اعتماد مقاربة تنموية شاملة ودامجة لمختلف الشرائح وخاصة صغار الفلاحين والشباب والمرأة في الوسط الريفي.

وسيشمل السياسة التنموية في القطاع الفلاحي على المدى المتوسط المجالات التالية:

1 - ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وحمايتها

• في مجال المياه

- ✓ تفعيل وتنفيذ المجلة الجديدة للمياه وترشيد التصرف في الموارد المائية عبر وضع حوكمة بديلة لاستغلال الأنظمة المائية في إطار تقاسم واضح للأدوار بين مختلف المتدخلين
- ✓ توجيه الفلاحين نحو الأنشطة الأكثر تميّناً للموارد المائية حسب معايير النجاعة الاقتصادية،
- ✓ مواصلة الجهود في مجال تعبئة الموارد المائية غير التقليدية من المياه المعالجة وتحلية المياه الجوفية المالحة ومياه البحر باستعمال الطاقات البديلة والنظيفة.
- ✓ الحد من التوسعات الجديدة للمناطق السقوية والتركيز على صيانة وتهيئة المناطق السقوية الحالية والرفع من نجاعتها عبر اختيار سلاسل القيمة الأكثر تميّناً ومردودية وخاصة المنظومات الإستراتيجية.

• في مجال الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

- ✓ التصرف المندمج في الموارد الطبيعية وتنمية المجال الفلاحي المحلي،

- ✓ تركيز المشاريع المدرة للدخل لدعم التشغيل وتحسين ظروف العيش بالأرياف وخاصة المناطق التي تشهد ضغطا على الموارد الطبيعية.
- ✓ دعم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات وترتيب الأولويات في الاستثمار وضبط برامج التنمية حسب خصوصيات الجهات ومتطلباتها مع دعم اللامركزية في مجال التنفيذ واتخاذ القرار.
- ✓ دعم الشراكة مع القطاع الخاص في تنمية الثروة الغابية والرعية وتهيئة الأراضي الفلاحية.
- ✓ دعم المحافظة على الأحياء البرية النباتية والحيوانية لدورها الفعال في إقرار التوازنات البيئية والمحافظة على المحيط والتنوع البيولوجي.

• في مجال التغيرات المناخية

- ✓ دعم قدرات القطاع الفلاحي على التأقلم والحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية،
- ✓ تشجيع النظم الزراعية المحافظة على الموارد الطبيعي والقادرة على التأقلم،
- ✓ العناية بالفلاحة المطرية نظرا لأهميتها بالنسبة لعدد القطاعات الاستراتيجية كالحبوب وزيتون الزيت، عبر وضع حزم تقنية تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات وتنوع الإشكاليات التي تواجهها،
- ✓ التشجيع على نظم الإنتاج المحافظة على مقومات الخصوبة الطبيعية للأرض وقدراتها على اختزان وتأمين مياه الأمطار.

• في مجال النهوض بالرصيد العقاري الفلاحي

- ✓ تطهير الوضعية العقارية للحد من التشتت والتجزئة وتمكين جزء هام من المستغلين الفلاحيين من الولوج إلى منظومة التمويل البنكي ذلك عبر آليات التشريعية والتنظيمية مبتكرة ومجددة،
- ✓ إقرار صيغ جديدة للاستغلال والتصرف تتلاءم مع أهداف التنمية المحلية والجهوية وتفتح آفاق جديدة في مجال الشراكة المثمرة بين القطاعين العام والخاص.
- ✓ اعتماد معايير الجدوى الاقتصادية والاستدامة في توظيف الأراضي الدولية.

2 - . المنظومات الفلاحية

- ✓ مزيد العناية بمنظومات الحبوب والألبان ومنتجات الدواجن باعتبار أهميتها في ضمان الأمن الغذائي قصد التوقي من مخاطر اضطرابات التزود من هذه المنتجات من الأسواق العالمية وتذبذب أسعارها خاصة خلال الأزمات.
- ✓ وضع وتنفيذ الآليات الضرورية لضمان شفافية أسواق المنتجات الفلاحية والتصدي للاحتكار.
- ✓ النهوض بسلاسل القيمة للمنتجات الفلاحية وتحسين حوكمتها وتطوير دور المجمع المهنية في مجال النهوض بالجودة وتعديل السوق والتصدير.
- ✓ تثمين سلاسل القيمة للمنتجات الفلاحية بتكثيف وتوسيع مجال التسميات المثبتة للأصل والمنتجات ذات بيانات المصدر والعلامات الجغرافية أو في إطار التجارة العادلة لفائدة منتجين في بعض المناطق الأقل نموا.
- ✓ العناية بالفلاحة المطرية نظرا لأهميتها بالنسبة لعدد القطاعات الإستراتيجية كالحبوب وزيتون الزيت عبر وضع حزم تقنية تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات.
- ✓ دعم منظومة السلامة الصحية النباتية والحيوانية للمنتجات الفلاحية بما يضمن الجودة والمطابقة مع المعايير والمواصفات الدولية.
- ✓ دفع التصدير من خلال إرساء ثقافة الإنتاج للتصدير وتحسين مهارات التفاوض في إطار الاتفاقيات التجارية وتطوير آليات متابعة تنفيذها وتقييمها والتنسيق مع المهنيين والقطاع الخاص في هذا المجال.

3 - الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

- ✓ حماية وترشيد استغلال الثروات السمكية بالتصدي للصيد العشوائي، ومتابعة ومراقبة أنشطة وحدات الصيد البحري بواسطة الأقمار الاصطناعية وتكريس مبدأ التصرف التشاركي والرشيد في الموارد السمكية.
- ✓ تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية بمزيد إحكام تنظيم مواسم الصيد البحري وصيانة المراكب وتأهيل القطاع وتدعيم البنية الأساسية المبنائية بإحداث وصيانة الموانئ.
- ✓ تنمية نشاط تربية الأحياء المائية عبر الترفيع في نسبة الإنتاج المحلي من مدخلات الإنتاج وإدخال أنواع وتقنيات جديدة في إطار تجارب نموذجية، مع دعم البحث في هذا المجال وتأمين نتائجه.

4 - اعتماد مقاربة تنموية شاملة ودامجة

- ✓ صياغة وتنفيذ برامج ومشاريع تنموية للاستفادة مما يوفره قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المؤرخ في 30 جوان 2020 من فرص للتمويل وخلق مواطن الشغل للفئات الهشة في المناطق الريفية.
- ✓ دعم ارساء المنصات الرقمية e-commerce لتيسير ترويج المنتجات الفلاحية لمساعدة صغار الفلاحين والمرأة الريفية المنضوين في مجامع مهنية، على ترويج منتجاتهم بأسعار تفضلية.
- ✓ مواصلة تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المندمجة لتحسين ظروف عيش المتساكنين وتطوير الانتاج الفلاحي باعتماد التمشي التشاركي.
- ✓ النهوض بالمجموعات النسائية في الوسط الريفي من أجل تأمين الغذاء وتحسين الدخل.
- ✓ تعميم برامج الحماية الاجتماعية لفائدة الفلاحين والبحارة والمرأة الفلاحية والعملة الفلاحيين وتحسين ظروف عملهم.

5 - النهوض بالاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية ورقمنة القطاع الفلاحي

- ✓ تحسين البنية الأساسية على غرار المسالك الفلاحية وتوفير الماء الصالح للشرب، مع العمل على إيجاد الصيغ الملائمة لبعث شراكة مع القطاع الخاص للحفاظ على ديمومة المنشآت وحسن توظيفها.
- ✓ تطوير قانون الاستثمار الخاص وتحسين آليات تنفيذه ليوكب حاجيات المستثمرين خاصة في المجالات المجددة في مجال التقنيات الحديثة.
- ✓ تيسير انتصاب الباعثين الشبان ودعم المشاريع الناشئة (startup) من خلال توفير الإحاطة والمرافقة وتيسير النفاذ إلى التمويلات الضرورية.
- ✓ دعم آليات التمويل الصغير وتشريك الهياكل المهنية الفلاحية في عملية الربط بين البنوك والفلاحين.
- ✓ تطوير نظام التأمين الفلاحي وتعميمه على مختلف الأنشطة الفلاحية ومختلف أنواع المخاطر وخاصة منها المرتبطة بالجوائح الطبيعية والآفات الزراعية والأوبئة.
- ✓ تطوير منظومة المرافقة والاستشارة الفلاحية الخاصة والمهنية لمزيد تأطير وإسداء الإستشارة لفائدة صغار الفلاحين والهياكل المهنية القاعدية.

2 - تقديم برامج المهمة :

اعتمادا على منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف تم ضبط برامج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حسب الأمر عدد 2238 لسنة 2014 والمؤرخ في 24 جوان 2014 وحصرها في خمس برامج عملياتية وبرنامج مساندة كما يلي:

- الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
- الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
- المياه
- الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
- التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
- القيادة والمساندة.

3- الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ - بيان تطور ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الأقسام	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
المهمة								
المهمة	2022	682000	36600	515800	530600	85000	1850000	
	2021	678300	35200	485600	496900	84000	1780000	
	نسبة التطور (2022-2021)	0,5%	4,0%	6,2%	6,8%	1,2%	3,9%	
	النسبة من ميزانية المهمة لسنة 2022	36,9%	2,0%	27,9%	28,7%	4,6%	100,0%	
البرامج								
البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	2022	74430	1 870	269169	30100		375569	
	2021	75486	1820	257365	29549	0	364220	20,3%
	نسبة التطور (2022-2021)	-1,4%	2,7%	4,6%	1,9%		3,1%	

النسبة من الميزانية %	المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الإستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	الأقسام البرامج
7,5%	137830		34600	95520	510	7200	2022	البرنامج عدد 02 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
	127495	0	32400	87005	680	7410	2021	
	8,1%		6,8%	9,8%	-25,0%	-2,8%	نسبة التطور (2022-2021)	
29,1%	537733	85000	274660	114723	1220	62130	2022	البرنامج عدد 03 : المياه
	517347	84000	260736	111225	1360	60026	2021	
	3,9%	1,2%	5,3%	3,1%	-10,3%	3,5%	نسبة التطور (2022-2021)	
18,9%	349800		137 500	3 055	1 075	208 170	2022	البرنامج عدد 04 : الغابات وتهنية الأراضي الفلاحية
	348626	0	131141	2990	950	213545	2021	
	0,3%		4,8%	2,2%	13,2%	-2,5%	نسبة التطور (2022-2021)	
11,8%	218253		9000	11793	12030	185430	2022	البرنامج عدد 5 : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
	212743	0	8495	11635	11460	181153	2021	
	2,6%		5,9%	1,4%	5,0%	2,4%	نسبة التطور (2022-2021)	
12,5%	230815		44740	21540	19895	144640	2022	البرنامج عدد 9 : القيادة والمساعدة
	209569	0	34579	15380	18930	140680	2021	
	10,1%		29,4%	40,1%	5,1%	2,8%	نسبة التطور (2022-2021)	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تفسر الزيادة في ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2022 تطورا بـ 3,9 % وذلك للأسباب التالية :

على مستوى نفقات التأجير

يعود تطور نفقات التأجير لسنة 2022 بنسبة 0,5 % أساسا إلى رصد منح تأجير لفائدة وكالة المعدات لتسوية الفلاحية ووكالة التنقيب عن المياه بـ 3 مليون دينار وإرتفاع منح التأجير لفائدة المؤسسات غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية وذلك على إثر تعميم الزيادات التي شملت أسلاك المهندسين إضافة إلى تحيين كلفة 61 منتدب جديد والترقيات بعنوان السنوات السابقة.

على مستوى نفقات التسيير

تطورت نفقات التسيير بنسبة 4 % مقارنة بسنة 2021 وذلك على إثر الترفيع في المنح المسندة لفائدة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والتي لها عجز كبير في ميزانياتها بسبب ضعف مداخيل مياه الري لصعوبة إستخلاصها من الفلاحين حيث إرتفعت هذه المنح بـ 1.8 مليون دينار كما سجل ارتفاع نفقات تسعيرة المياه في برنامج المياه بـ 1 مليون دينار لمجابهة النفقات المتصلة بالسدود.

على مستوى نفقات التدخل

ضبطت نفقات التدخلات لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2022 دفعا في حدود 515,800 مليون دينار مقابل 485,6 م.د سنة 2021 أي بنسبة تطور 27,9 %

على مستوى نفقات الاستثمار

ضبطت نفقات الاستثمار لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2022 في حدود و530600 م.د دفعا مقابل 496,900 م.د دفعا سنة 2021 أي بزيادة قدرها 33,7 م.د دفعا أي بنسبة تطور 6,8 %.

ب. توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج والأنشطة
جدول عدد 2:
توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة
(اعتمادات التعهد)

الوحدة: ألف دينار

البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	نسبة التطور 2022 / 2021
البرنامج عدد 1 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية الغذائية			
النشاط عدد 1 : تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	40816	45384	11,2%
النشاط عدد 2 : تشجيعات الدولة للإستثمار في قطاع الفلاحة	76600	78100	2,0%
النشاط عدد 3 : تدخلات الدولة لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح في قطاع الفلاحة	28500	28500	0,0%
النشاط عدد 4 : تنظيم المهنة وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائية	29935	29935	0,0%
النشاط عدد 5 : حماية ومراقبة الصحية الحيوانية	52452	51587	-1,6%
النشاط عدد 6 : الحماية والمصادقة ومراقبة جودة النباتات (المدخلات الفلاحية)	13230	12388	-6,4%
النشاط عدد 7 : تحويل اعتمادات لفائدة ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	113463	123080	8,5%
النشاط عدد 8 : تحويل اعتمادات لفائدة ديوان الحبوب (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية.	18000	16500	-8,3%
النشاط عدد 9 : تحويل اعتمادات لفائدة المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : حماية ومراقبة الصحة الحيوانية	5000	4900	-2,0%
النشاط عدد A : تحويل اعتمادات لفائدة الشركة الوطنية لحماية النباتات (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : الحماية والمصادقة ومراقبة جودة النباتات (المدخلات الفلاحية)	1992	1820	-8,6%
النشاط عدد C : تحويل اعتمادات لفائدة الديوان الوطني للزيت (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية.		3000	
مجموع البرنامج عدد 1	379988	395194	4,0%

البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	نسبة التطور 2022 / 2021
البرنامج عدد 2 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية			
النشاط عدد 1 : المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية	11296	28979	156,5%
النشاط عدد 2 : منحة المحروقات	64000	73000	14,1%
النشاط عدد 3 : تشجيع الدولة للإستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وجبر الأضرار	11900	11900	0,0%
النشاط عدد 4 : مساندة (تأجير)	2095	2156	2,9%
النشاط عدد 5 : إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري	75580	29000	-61,6%
النشاط عدد 6 : تنظيم المهنة وتعديل السوق لمنتجات الصيد البحري	9335	9335	0,0%
النشاط عدد 7 : تدعيم وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري (فاعل عمومي) بعنوان إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري	1000	500	-50,0%
مجموع البرنامج عدد 2	175206	154870	-11,6%

البرنامج عدد 3 : المياه

البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	نسبة التطور 2021 / 2022
النشاط عدد 1: إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	70320	83169	18,3%
النشاط عدد 2: إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	261772	291530	11,4%
النشاط عدد 3: تشجيعات الدولة للإستثمار في قطاع المياه	28000	30000	7,1%
النشاط عدد 4: صيانة التجهيزات المائية	37345	252767	576,8%
النشاط عدد 5 : مساندة (التأجير)	59998	62100	3,5%
النشاط عدد 6 : تعبئة وحماية الموارد المائية	989082	845540	14,5% -
النشاط عدد 7: تحويل إعتمادات لفائدة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه (فاعل العمومي) بعنوان إحداث, وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	167085	169500	1,4%
النشاط عدد 8 : تحويل إعتمادات لفائدة وكالة التنقيب عن المياه (فاعل العمومي) بعنوان تعبئة وحماية الموارد المائية	0	1801	
مجموع البرنامج عدد 3	1613602	1736407	7,6%

البرنامج عدد 4 : الغابات وتهينة الأراضي الفلاحية

البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	نسبة التطور 2021 / 2022
النشاط عدد 1 : التنمية و المحافظة على الموارد الغابية والرعية والتنوع البيولوجي	281016	242403	-13,7%
النشاط عدد 2 : المحافظة على المياه والترية	157141	173162	10,2%
النشاط عدد 3 : تحويل اعتمادات لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي (فاعل العمومي) بعنوان التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعية	11450	11940	4,3%
النشاط عدد 4 : تحويل اعتمادات لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية (فاعل العمومي) بعنوان تهينة الأراضي الفلاحية	6742	7250	7,5%
مجموع البرنامج عدد 4	456349	434755	-4,7%

البرنامج عدد 5 : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي			
البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	نسبة التطور 2021 / 2022
النشاط عدد 1 : التعليم العالي الفلاحي	59043	60412	2,3%
النشاط عدد 2 : البحث الفلاحي	55583	59269	6,6%
النشاط عدد 3 : تثمين نتائج البحث الفلاحي (المراكز الفنية)	9730	9730	0,0%
النشاط عدد 4 : التكوين المهني الفلاحي	37813	36863	2,5% -
النشاط عدد 5 : الإرشاد الفلاحي	42107	42158	0,1%
النشاط عدد 6 : تحويل إعمادات لفائدة معهد المناطق الفاحلة بمدنين (فاعل العمومي) بعنوان البحث الفلاحي	15405	16765	8,8%
النشاط عدد 7 : تحويل إعمادات لفائدة القطب التكنولوجي بالجنوب (فاعل العمومي) بعنوان البحث الفلاحي	717	765	6,7%
مجموع البرنامج عدد 5	220398	225958	2,5%

البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة			
البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	نسبة التطور 2021 / 2022
النشاط عدد 1 : الإشراف والدراسات والتشريع	15514	17659	13,8%
النشاط عدد 2 : الدعم المالي واللوجستي	75466	63845	15,4% -
النشاط عدد 3 : التصرف في الموارد البشرية	11665	11687	0,2%
النشاط عدد 4 : دعم التنمية	64390	61690	4,2% -
النشاط عدد 5 : المساندة (تأجير)	119943	122007	1,7%
النشاط عدد 6 : تحويل إعمادات لفائدة النهوض بالإستثمارات الفلاحية (فاعل العمومي) بعنوان التشجيع على الإستثمار	11860	12900	8,8%
مجموع البرنامج عدد 9	298837	289788	3,0% -
المجموع (اعتمادات) التعهد لسنة 2022 لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	3144380	3236972	2,9%

جدول عدد 3 :

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البرنامج عدد 1 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية الغذائية

البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	نسبة التطور 2021 / 2022
النشاط عدد 1 : تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	28374	32768	15,5%
النشاط عدد 2 : تشجيعات الدولة للاستثمار في قطاع الفلاحة	76600	78100	2,0%
النشاط عدد 3 : تدخلات الدولة لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح في قطاع الفلاحة	28500	28500	0,0%
النشاط عدد 4 : تنظيم المهنة وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائية	29935	29935	0,0%
النشاط عدد 5 : حماية ومراقبة الصحة الحيوانية	52122	50091	-3,9%
النشاط عدد 6 : الحماية والمصادقة ومراقبة جودة النباتات (المدخلات الفلاحية)	10234	6875	-32,8%
النشاط عدد 7 : تحويل اعتمادات لفائدة ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	113463	123080	8,5%
النشاط عدد 8 : تحويل اعتمادات لفائدة ديوان الحبوب (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية.	18000	16500	-8,3%
النشاط عدد 9 : تحويل اعتمادات لفائدة المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : حماية ومراقبة الصحة الحيوانية	5000	4900	-2,0%
النشاط عدد A : تحويل اعتمادات لفائدة الشركة الوطنية لحماية النباتات (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : الحماية والمصادقة ومراقبة جودة النباتات (المدخلات الفلاحية)	1992	1820	-8,6%
النشاط عدد C : تحويل اعتمادات لفائدة الديوان الوطني للزيت (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية.	0	3000	
مجموع البرنامج عدد 1	364220	375569	3%

البرنامج عدد 2 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	نسبة التطور 2021 / 2022
النشاط عدد 1 : المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية	9065	9951	9,8%
النشاط عدد 2 : منحة المحروقات	65500	73000	11,5%
النشاط عدد 3 : تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وجبر الأضرار	10400	11900	14,4%
النشاط عدد 4 : مساندة (تأجير)	2095	2019	-3,6%
النشاط عدد 5 : إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري	30100	31125	3,4%
النشاط عدد 6 : تنظيم المهنة وتعديل السوق لمنتجات الصيد البحري	9335	9335	0,0%
النشاط عدد 7 : تدعيم وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري (فاعل عمومي) بعنوان إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري	1000	500	-50,0%
مجموع البرنامج عدد 2	127495	137830	8,1%

البرنامج عدد 3 : المياه

نسبة التطور 2021 / 2022	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	ق.م 2021	البيان
%10,6-	54000	60375	النشاط عدد 1: إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي
%4,4-	80720	84465	النشاط عدد 2: إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية
%7,1	30000	28000	النشاط عدد 3: تشجيعات الدولة للإستثمار في قطاع المياه
%36,2	29742	21835	النشاط عدد 4: صيانة التجهيزات المائية
%3,5	62100	59998	النشاط عدد 5 : مساندة (التأجير)
%16,8	110470	94589	النشاط عدد 6 : تعبئة وحماية الموارد المائية
%1,4	169500	167085	النشاط عدد 7: تحويل إتمادات لفائدة والشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه (فاعل العمومي) بعنوان إحداث وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي
%20,1	1201	1000	النشاط عدد 8 : تحويل إتمادات لفائدة وكالة التنقيب عن المياه (فاعل العمومي) بعنوان تعبئة وحماية الموارد المائية
%3,9	537733	517347	مجموع البرنامج عدد 3
البرنامج عدد 4 : الغابات وتهينة الأراضي الفلاحية			
نسبة التطور 2021 / 2022	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	ق.م 2021	البيان
0,0%	214044	214072	النشاط عدد 1 : التنمية و المحافظة على الموارد الغابية والرعية والتنوع البيولوجي
0,2%	116566	116362	النشاط عدد 2 : المحافظة على المياه والتربة
4,3%	11940	11450	النشاط عدد 3 : تحويل اعتمادات لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي (فاعل العمومي) بعنوان التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعية والتنوع البيولوجي
7,5%	7250	6742	النشاط عدد 4 : تحويل اعتمادات لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية (فاعل العمومي) بعنوان تهينة الأراضي الفلاحية
0,3%	349800	348626	مجموع البرنامج عدد 4
البرنامج عدد 5 : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي			
نسبة التطور 2021 / 2022	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	ق.م 2021	البيان
%3,6	59367	57290	النشاط عدد 1 : التعليم العالي الفلاحي
%2,0	53244	52196	النشاط عدد 2 : البحث الفلاحي
%0,0	9730	9730	النشاط عدد 3 : تميم نتائج البحث الفلاحي (المراكز الفنية)
%2,6	36224	35298	النشاط عدد 4 : التكوين المهني الفلاحي
%0,1	42158	42107	النشاط عدد 5 : الإرشاد الفلاحي
%8,8	16765	15405	النشاط عدد 6 : تحويل إتمادات لفائدة معهد المناطق القاحلة بمدنين (فاعل العمومي) بعنوان البحث الفلاحي
%6,7	765	717	النشاط عدد 7 : تحويل إتمادات لفائدة القطب التكنولوجي بالجنوب (فاعل العمومي) بعنوان البحث الفلاحي
%2,6	218253	212743	مجموع البرنامج عدد 5

البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة

نسبة التطور 2021 / 2022	تقديرات 2022 (ميزانية الأنشطة)	ق.م 2021	البيان
%0,7	16434	16314	النشاط عدد 1 : الإشراف والدراسات والتشريع
%47,5	41549	28173	النشاط عدد 2 : الدعم المالي واللوجستي
%0,2	11687	11665	النشاط عدد 3 : التصرف في الموارد البشرية
%21,4	26238	21615	النشاط عدد 4 : دعم التنمية
%1,7	122007	119943	النشاط عدد 5 : المساندة (تأجير)
%8,8	12900	11860	النشاط عدد 6 : تحويل اعتمادات لفائدة النهوض بالإستثمارات الفلاحية (فاعل العمومي) بعنوان التشجيع على الإستثمار
%10,1	230815	209569	مجموع البرنامج عدد 9
%3,9	1850000	1780000	المجموع

ت- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022)

جدول عدد 4 :

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022):

التوزيع حسب طبيعة النفقة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق.م 2021	إنجازات 2020	البيان
760293	734035	682000	678300	626246	نفقات التأجير
41 836	39 459	36 600	35 200	116 157	نفقات التسيير
591098	557458	515800	485600	567123	نفقات التدخلات
717008	668363	530600	496900	577884	نفقات الإستثمار
0	0	85000	84000	84000	نفقات العمليات المالية
2110235	1999314	1850000	1780000	1971409	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
2185283	2071492	1919370	1845733	2002854	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 5:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022) :
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق.م	إنجازات	البيان
2024	2023	2022	2021	2020	
428378	405862	375569	364220	406654	البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
158 267	149 948	137 830	127 495	163 384	البرنامج عدد 02 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
611969	579802	537733	517347	672836	البرنامج عدد 03 : المياه
398834	377870	349800	348626	333830	البرنامج عدد 04 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
248738	235919	218253	212743	194261	البرنامج عدد 5 : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
264049	249914	230815	209569	200444	البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة
2110235	1999314	1850000	1780000	1971409	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
2185283	2071492	1919370	1845733	2002854	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

ضبطت اعتمادات الدفع لميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2022 في حدود 1850000

ألف دينار أي بنسبة تطور 3,9 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 (1780000 ألف دينار).

المحور الثاني

تقديم برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري



المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

(بداية من سنة
2020)

المدير العام للإنتاج
الفلاحي

رئيس البرنامج :
السيد عبد الفتاح سعيد

مؤشرات قياس الأداء

الأهداف الإستراتيجية

المؤشر 1.1.1: تحسين مردودية الزراعات السقوية (جهوي)

- الحبوب (القمح الصلب)
- البطاطا
- الطماطم

الهدف 1.1 : تنمية منظومات الإنتاج
الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي

المؤشر 1.2.1: نسبة التغطية الصحية (الحيوانية) (جهوي)

المؤشر 2.2.1: نسبة التغطية الصحية
النباتية (مركزي)

الهدف 2.1 : دعم وإحكام نظام
الجودة والمراقبة الصحية للمنتجات
الفلاحية والغذائية تماشيا مع متطلبات
الأسواق الداخلية والخارجية

المؤشر 3.2.1: تطور تصدير المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية
(بيان المصدر أو التسمية المثبتة للأصل) : تصدير المنتجات البيولوجية
(مركزي)

الميزانية:

إعتمادات الدفع

(الف دينار)

375569

(20,3% من ميزانية
الوزارة)

نفقات التأجير:

74430

نفقات التسيير:

1870

نفقات التدخلات

269169

نفقات الإستثمار

30100

الهيكل المتدخل في البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

البرنامج 1:

24 برنامج فرعي جهوي (CRDAs):

الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة
الصحية للمنتجات الفلاحية

قسم الفلاحة البيولوجية
دائرة الإنتاج النباتي
دائرة الإنتاج الحيواني

البرنامج الفرعي المركزي:

الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية

إ.ع. للمصالح البيطرية
إ.ع. للصحة النباتية ومراقبة
المدخلات الفلاحية

المركز الوطني لليقظة الصحية

المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد
الخيول (فاعل عمومي)

الشركة التونسية للتوازن (فاعل عمومي)
شركة سباق الخيل (فاعل عمومي)
الشركة الوطنية لحماية النباتات (فاعل عمومي)

-المجمع المهني المشترك: للفلل (فاعل عمومي) / للخضر (فاعل عمومي) / للحوم
الحمراء والألبان (فاعل عمومي) / لمنتجات الدواجن والأرناب (فاعل عمومي)

البرامج الفرعية

الإدارات
العامة

المؤسسات
العمومية
ذات الصيغة
الإدارية

المؤسسات
العمومية
ذات الصيغة
غير الإدارية

المنشآت
العمومية

المجامع
المهنية

1 - تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1 1 تقديم إستراتيجية البرنامج

يكتسي قطاع الإنتاج الفلاحي أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتجلى من خلال:

- المكانة الهامة التي تحتلها المنتجات الفلاحية في وجبة المواطن التونسي اليومية وبالتالي العلاقة المباشرة بالأمن الغذائي.
 - المساحات المخصصة للزراعات والتي تبلغ حوالي 4.2 مليون هكتار وهو ما يمثل 90 % من جملة المساحات المحترثة المتواجدة في كامل مناطق البلاد.
 - العدد الهام للنشطين في هذا القطاع والذي يقارب 488 ألف وهو ما يمثل 16 % من العدد الجملي للنشطين
 - المساهمة بنسبة حوالي 10.6% في الناتج المحلي الإجمالي
 - تأثيره المباشر على الميزان التجاري الغذائي
- وقد شهد الإنتاج الفلاحي تطورا مكنه من مجابهة الطلب الداخلي لنسبة هامة من المواد الغذائية إضافة إلى تعزيز مكانة عدد من المنتجات في الأسواق العالمية.
- وعلى الرغم من هذا التطور، فإن قطاع الإنتاج الفلاحي يبقى عرضة للعوامل المناخية وتأثيراتها على استقرار الإنتاج، وعرضة أيضا للتقلبات التي تحصل على مستوى الأسواق، سواء من حيث الأسعار أو فرص التصدير، والتي تؤدي في بعض المواسم إلى صعوبات واختلال توازن القطاع تعكس على وضع البعض من المتعاملين في هذا الميدان.

وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى الرفع من نسبة النمو بالقطاع الفلاحي والمساهمة في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة تم ضبط المحاور الإستراتيجية التالية:

- تطوير الإنتاج الفلاحي قصد بلوغ الاكتفاء الذاتي المستديم من خلال وضع وتنفيذ خطة خصوصية للمواد الفلاحية الأساسية وذلك بالعمل على استدامة المنظومات والتحكم في فوائض المنتوجات النباتية والحيوانية وحسن التصرف فيها.
- النهوض بالجودة الملزمة والخصوصية على مستوى كل حلقات منظومات الإنتاج الفلاحي وذلك تماشيا مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية

وتتمثل أولويات برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية في ما يلي:

- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الأساسية كالحبوب (قمح صلب) والحليب واللحوم الحمراء...
- ✓ إحكام نظام المراقبة والحماية واليقظة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.
- ✓ تنمية صادرات المنتجات الفلاحية من خلال تنويع المنتجات المصدرة (منتجات بيولوجية، منتجات ذات التسميات المثبتة للأصل وبيانات المصدر.....) والرفع في قيمتها المضافة.

ويعمل برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية على تنمية المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية ودعم صادراتها وقد تم إدراجها ضمن التوجهات وأولويات برامج التنمية المحلية. حيث بينت عديد الدراسات الارتباط الوثيق بين المرأة في الوسط الريفي وتنمية هذه المنتجات، مع الإشارة وأنه ترابط منطقي لعديد المنتجات التي نريد تطويرها في إطار التسميات المثبتة للأصل وتسميات بيان المصدر أو غيرها من علامات الجودة الخصوصية . وفي هذا السياق يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- تين دجة الذي أصبح ذو صيت وطني والذي تتحكم في أغلب حلقات سلسلة قيمته شركة تعاونية للخدمات الفلاحية أغلبها نسوة ومجمع تنمية نسائي للفلاحة والصيد البحري،
- تنمية سلاسل القيمة لعديد المنتجات الغابية من خلال إدماج المرأة القاطنة بهذه المناطق في حلقات سلسلة القيمة وذلك ضمن مشروع المشاهد الغابية الذي يهم 10 ولايات متواجدة بالشمال الغربي والوسط الغربي.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

يشمل البرنامج :

- برنامج فرعي مركزي يتفرع إلى 4 وحدات عملياتية مركزية.
- 24 برنامج فرعي جهوي تتفرع إلى 24 وحدة عملياتية جهوي (وحدة الإنتاج الفلاحي)
- 12 فاعل عمومي يساهمون على تنفيذ سياسة الدولة في قطاع الإنتاج الفلاحي كل في اختصاصه .

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1-2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف الإستراتيجي 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي

✓ المؤشر 1.1.1: تحسين مردودية الزراعات السقوية

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي إحكام تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية التي تهدف إلى مزيد النهوض بالإنتاج وتحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية المنتجات من خلال دعم الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف بما يؤمن نجاح المواسم الفلاحية وتأمين السنوات الطيبة.

مبشرات اعتماد المؤشر الخاص بالهدف : إن تحسين إنتاجية ومردودية الزراعات السقوية يمكن الحد من تذبذب الإنتاج ويؤمن توفير البذور الوطنية بالنسبة لقطاعات الإستراتيجية كالحبوب. وقد تم اختيار أهم الزراعات السقوية والمتمثلة في الحبوب والبطاطا والطماطم.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
44	42	40	40	35	ق/هك	المؤشر 1.1.1 تحسين مردودية الزراعات السقوية - الحبوب (القمح الصلب) (
26	26	26	26	25	طن/هك	- البطاطا
75	73	70	75	67	طن/هك	- الطماطم

سجل المؤشر تطورا في مردودية هذه الزراعات السقوية خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يتم تحقيق الأهداف المرسومة. ولمزيد إحكام تنفيذ الاستراتيجيات والخطط التنموية للإنتاج الفلاحي سيتم العمل على دعم التكامل بين البحث والإرشاد وقطاعات الإنتاج قصد تلمين نتائج البحث واعتماد التقنيات الجديدة. حيث ستتواصل الجهودات للتحكم في التقنيات الحديثة في ميدان الري والاعتماد على التقنيات المساعدة على أخذ القرار واستعمال البذور الممتازة وخاصة الأصناف القابلة للتكيف في المناطق السقوية بهدف تطوير مساهمة القطاع السقوي في الإنتاج الجملي وتحسين المردودية .

الهدف الإستراتيجي 2.1: دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

✓ المؤشر 1.2.1: نسبة التغطية الصحية الحيوانية:

إن انجاز الحملات الوطنية لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض يمكن من توفير الغطاء الصحي للماشية وحمايتها من الأمراض المعدية (جدري الأغنام، مرض الجرب، الحمى القلاعية، اللسان الأزرق، داء الكلب) ❖ مبررات اعتماد هذا المؤشر الخاص بالهدف : النسبة المئوية للتغطية الصحية تمكن من تقييم فعالية ومدى إنجاز الحملات الوطنية لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض المعدية.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
85	85	85	85	54	%	المؤشر 1.2.1 : نسبة التغطية الصحية الحيوانية

تمت برمجة نسبة 85 % بالنسبة للمؤشر : نسبة التغطية الصحية الحيوانية خلال سنوات 2022 و 2023 و 2024 حيث أن تحقيق نسبة تغطية صحية تقدر بـ 85 % تمكن من التحكم في الأمراض الحيوانية المعدية. وقد تم تحقيق خلال سنة 2020 نسب متفاوتة حسب الأمراض بدون بلوغ الهدف بالنسبة لبعض الأمراض خاصة بالنسبة لداء الكلب والحمى المالطية والإجهاض المعدية حيث تم إيلاء الأولوية القصوى للحمى القلاعية وجدري الأغنام وداء الكلب نظرا لوجود عدة عوائق نذكر منها بالخصوص تأثير الحالة الصحية العامة لجائحة كورونا والحجر الصحي حيث تسبب في التأخير في انطلاق الحملات الوطنية مع تأخير في التحصل على اللقاح الحمى القلاعية من طرف المزود.

✓ المؤشر 2.2.1: نسبة التغطية الصحية النباتية:

تتمثل في تنفيذ وتطوير الأنشطة المتعلقة بالمعاينات الميدانية للحالة الصحية للزراعات ومراقبة الآفات الضارة ومن ضمنها الحجرية وتنظيم ومتابعة وتنفيذ وتقييم الحملات الوطنية لمكافحة الآفات (ذبابة الفاكهة، حافرة أوراق الحمضيات، حافرة الطماطم، دودة التمر، القرصيات والعصفور إلخ....) إضافة إلى وضع برامج للمكافحة المتكاملة بالزراعات الإستراتيجية. ويتم انجاز هذه الأنشطة بالتعاون مع مؤسسات أخرى على غرار الديوان الوطني للزيت، والمجمع المهني المشترك للخضر والمجمع المهني المشترك للغلال ومؤسسات البحث والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.1

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
87	85	84	83	80	%	نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية

ملاحظة : لقد تم سنة 2021 تغيير تسمية المؤشر 2.2.1: عدد حملات الوقاية الصحية النباتية بمؤشر جديد وهو نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية.

برنامج 1 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

تشمل التغطية الصحية النباتية عديد العناصر من أهمها شبكات المراقبة واليقظة، التحاليل المخبرية والمعاينات الميدانية لمختلف الآفات والأمراض. حيث تهتم المصالح المختصة حاليا بأغلب القطاعات الإستراتيجية من حيث الآفات والأمراض التي تصيبها إضافة إلى الآفات المستجدة والغازية والمشمولة بالحجر الزراعي والتي تمثل خطرا داهما على الأمن الغذائي في تونس. وفي إطار سعيها المتواصل لتحسين الأداء، فإن الأهداف المرسومة خلال السنوات القادمة تشمل أساسا النقاط التالية:

- تعزيز شبكات المراقبة وتحديث آلياتها
- تحديث الوسائل التكنولوجية المعتمدة في الكشف والتقصي عن الأمراض والآفات داخليا أو في نقاط العبور
- تغطية مختلف الزراعات والغراسات الإستراتيجية منها أو تلك التي ما قُتنت تكتسب أهمية اقتصادية.

✓ المؤشر 3.2.1: تطور تصدير المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية :

يعمل برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية على المساهمة في تنمية المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية ودعم صادراتها وقد تم إدراجها ضمن التوجهات وأولويات برامج التنمية المحلية.

❖ **ميررات اعتماد هذا المؤشر الخاص بالهدف :** تطور صادرات المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية له ارتباط وثيق بمستوى نظم الجودة والمراقبة الصحية بالنسبة للمنتجات الفلاحية والغذائية

انجازات وتقديرات المؤشر 3.2.1

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
3000	2500	2200	2000	329.525	ألف دينار	المؤشر 3.2.1 : تطور تصدير المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية (بيان المصدر أو التسمية المثبتة للأصل):
730	720	710	700	690	مليون دينار	تصدير المنتجات البيولوجية :

ملاحظة : لقد تم سنة 2020 إدراج هذا المؤشر خلال إعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2021 وهي مرحلة أولية

المؤشرات وبالتالي تم تحيين المعطيات المتعلقة بالتقديرات خلال هذه السنة بعد تثبيت هذا المؤشر.

تعتبر قيمة صادرات المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية غير مستقرة حيث شهدت سنة 2020 تراجعا وذلك نتيجة التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على عملية التصدير هذه المنتجات.

بالرغم من ضعف قيمة المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية المصدرة (بيان المصدر أو التسمية المثبتة للأصل) مقارنة بقيمة صادرات المنتجات البيولوجية فقد تم ذكرها على حدة، وذلك لأن هذا المؤشر يهتم فئة معينة من الفلاحين خاصة النساء.

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي	المؤشر 1.1.1: تحسين مردودية الزراعات السقوية - الحبوب: 40 ق/هك - البطاطا: 26 طن/هك - الطماطم: 75 طن/هك	تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية.	32768	- مراجعة أسعار الحبوب عند الإنتاج باعتبار تطور كلفة الإنتاج لضمان سعر مجزي للفلاح وتشجيعه على تحسين
			تشجيعات الدولة للإستثمار في قطاع الفلاحة	78100	- دعم علاقة التعاون بين البحث والمتدخلين في قطاع البطاطا والطماطم لتأمين نتائجه عبر إرساء عقود برامج تمويل نسبيًا من طرف المستفيدين (منتجين، محولين).....
			تدخلات الدولة لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح في قطاع الفلاحة	28500	- توفير المعلومات المحدثة على الطماطم المعدة للتحويل للاستجابة لطلبات دعم تصدير معجون الطماطم.
			تنظيم المهنة وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائية	29935	
دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	المؤشر 1.2.1 : نسبة التغطية الصحية الحيوانية	المؤشر 2.2.1 : نسبة التغطية الصحية النباتية	حماية ومراقبة الصحة الحيوانية	50091	فتح مناطق تدخل للتوكيل الصحي بالولايات ذات الأولوية والمتواجدة بالمناطق الحدودية والجنوبية
			الحماية والمصادقة ومراقبة جودة المنتجات	6875	توفير الموارد الضرورية لتمكين المخابر من أحدث الوسائل الخاصة بالكشف والتقصي
			تخطيط، تنظيم، تأطير، متابعة وتقييم المواسم الفلاحية.		فتح فضاءات قارة لعرض وبيع منتجات النساء في المناطق الريفية مع إيجاد الصيغ المثلى لإدارتها والتصرف فيها مثل هيكله الفلاحات في مؤسسات و هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

كما تجدر الإشارة إلى أن الأنشطة تشجيعات الدولة للإستثمار في قطاع الفلاحة وتدخلات الدولة لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح في قطاع الفلاحة و تنظيم المهنة وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائية تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي 2.1: دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 07 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
123080	المساهمة في تنفيذ البرامج الوطنية لتطوير وتنمية قطاع تربية الماشية والمراعي.	ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى
16500	دعم البذور الممتازة للحبوب وإعادة تكوين المخزون الاحتياطي من البذور العادية المراقبة للشعير والبذور الممتازة والمحافظة عليهما وذلك لحث الفلاحين على استعمالها باعتبار أهميتها في تحسين المردودية	ديوان الحبوب
1820	المساهمة في الحملات الوطنية لمداواة الأمراض والآفات	الشركة الوطنية لحماية النباتات
4900	المساهمة في تحسين سلالات الخيل	المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل
3000	تحويل اعتمادات لفائدة الديوان الوطني للزيت (فاعل العمومي) بعنوان نشاط : تخطيط،تنظيم،تأطير،متابعة وتقييم المواسم الفلاحية.	الديوان الوطني للزيت

3 - إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

جدول عدد 08 :

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022) لبرنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

التوزيع حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات	ق.م	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2020	2021	2022	2023	2024
نفقات التأجير	66 151	75 486	74 430	81 466	83 732
نفقات التسبير	1 989	1 820	1 870	1 965	2 019
نفقات التدخلات	304 553	257 365	269 169	277 752	285 479
نفقات الإستثمار	33 961	29 549	30 100	44 679	57 148
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	406 654	364 220	375 569	405 862	428 378
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	411 273	369 178	380 589	411 213	433 878

قدّرت اعتمادات الدفع بميزانية 2022 لبرنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية بـ : 375569 ألف دينار مقابل 364220 ألف دينار سنة 2021 أي بنسبة تطور 3,1 % .
بالنسبة لتقديرات سنة 2023 و 2024 فقد تم إعدادها في ظل السقف المالي المحدد من طرف وزارة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار.

بههدف دعم نظام الجودة والمراقبة الصحية النباتية سيتم خلال سنة 2022 -2023 و 2024:

- مواصلة تدعيم الديوان الوطني للزيت
- مواصلة الخطة الوطنية لمقاومة سوسة النخيل الحمراء بالشمال والتوقي منها بمناطق الجنوب
- مواصلة الخطة الوطنية لمكافحة مرض البقع السوداء للقوارص
- مواصلة الخطة الوطنية لمكافحة بكتيريا الزياتين
- مواصلة تهيئة وتجهيز مخابر التحاليل التابعة للإدارة العامة الصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية

وأمام التحديات وفي إطار المراقبة الصحية الحيوانية والتصدي للأمراض قصد حماية الحيوان وضمان سلامة المنتجات الغذائية من أصل حيواني سيتم خلال سنة 2022 -2023 و 2024:

- مواصلة القيام بحملات التلقيح
- مواصلة تهيئة وتجهيز المركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية بقيمة
- مواصلة تجهيز مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية والمركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية باقتناء معدات للقيام بالتحاليل البيطرية بقيمة
- مواصلة الخطة الوطنية للبحث عن الرواسب في المنتجات الحيوانية

وتتمثل أهم تدخلات هذا البرنامج في:

- إنجاز البرامج السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى بقيمة
- دعم تجميع مادة الحليب
- دعم بذور الحبوب الممتازة وتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب
- دعم المحروقات في قطاع الفلاحة
- تقديم تشجيعات الدولة لفائدة المستثمرين الخواص في قطاع الفلاحة
- التدخلات السنوية للمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل
- تقديم تعويضات لفائدة الفلاحين من خلال صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية

المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 02: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية



(بداية من سنة 2015)

المدير العام للصيد
البحري وتربية الأسماك

رئيس البرنامج :
السيد رضا مرابط

مؤشرات قياس الأداء

الأهداف الإستراتيجية

المؤشر 1.1.2: نسبة المساحات التي تمت حمايتها عن طريق تركيز الأرصفة الاصطناعية (جهوي)

المؤشر 2.1.2 : عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري (جهوي)

المؤشر 3.1.2: نسبة تجهيز المراكب الأكثر طولاً من 15 متر، بالأجهزة الطرفية (جهوي)

المؤشر 1.2.2: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأسماك (جهوي)

المؤشر 2.2.2: النسبة التراكمية لانجاز مشاريع المخطط المدير المتسلمة وقتياً (مركزي)

المؤشر 3.2.2: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف (مركزي)

الهدف 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري

الهدف 2.2 : تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : تحسين وسائل وظروف العمل النساء جامعات المحار

الميزانية:

إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

137830

(7,5 % من ميزانية
الوزارة)

نفقات التأجير:

7200

نفقات التسيير:

510

نفقات التدخلات

95520

نفقات الإستثمار

34600

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 02: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرنامج 2:

13 برنامج فرعي جهوي (CRDAs):
الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرنامج الفرعي المركزي:
الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرامج الفرعية

إ.ع. للصيد البحري

الإدارات العامة

المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية:
مقسم أو دائرة الصيد البحري

المؤسسات العمومية
ذات الصبغة الإدارية

وكالة مواني وتجهيزات الصيد البحري (فاعل عمومي)

المنشآت العمومية

المجمع المهني للصيد البحري (فاعل عمومي)

المجامع المهنية

1 - تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1 - تقديم إستراتيجية البرنامج

يمتد الشريط الساحلي للبلاد التونسية على أكثر من 1300 لطم ويتواجد به 32 ميناء للصيد الساحلي و10 موانئ للصيد في الأعماق. ويمتاز البحر بالبلاد التونسية بتعدد وتنوع الكائنات البحرية نتيجة العوامل المناخية المتوسطة السائدة ببلادنا. يتكون الأسطول من حوالي 14000 مركب يؤمن حوالي 125 000 طن من منتوجات الصيد البحري (معدل إنتاج سنوي خلال العشرية الأخيرة)

ترتكز استراتيجية البرنامج في الوقت الراهن على الحفاظ على ديمومة المخزون الطبيعي وذلك بمجابهة الصيد العشوائي والجائر لانعكاسه السلبي المباشر على المخزونات السمكية؛ والتي تتطلب تضافر جهود مختلف المتدخلين في القطاع . لتطوير كافة حلقات الإنتاج والتسويق وتنظيم مواسم الصيد والتحكم في تطور أسطول الصيد البحري.

وترتكز التوجهات التنموية للنهوض بقطاع الصيد البحري على ما يلي:

- التصرف الرشيد في الثروات السمكية
- تطوير منظومات الإنتاج و الرفع من القدرة التنافسية .

الإشكاليات:

أفضت مختلف التحاليل التي وقع القيام بها في إطار الدراسة الإستشراافية لقطاع الصيد البحري و تربية الأسماك إلى إبراز أهم الصعوبات المعترضة و التي يمكن حصر أهمها في التالي:

أ- على مستوى الصيد البحري :

- تقادم البنية الأساسية و التجهيزات المينائية بما أثر سلبا على نوعية الخدمات المينائية؛
- اكتظاظ بعض المواني بحكم قربها من المصائد السمكية الغنية نسبيا وتوفر المرافق والخدمات وتجهيزات العمل اللازمة بها، إضافة إلى تطور نشاط تربية الأحياء المائية، وفي المقابل تشهد بعض المواني الأخرى ضعف نشاط لأسباب فنية أو اجتماعية بما أدى إلى عدم التوازن في مستوى أنشطة المواني و قدرة البعض منها على الاستجابة لحاجيات القطاع؛
- تأطير إداري محدود الفاعلية : يتميز خاصة بازدواجية مهام بعض الهياكل وبضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاع وبالنقص الفادح في الوسائل البشرية والمادية وبانعدام هياكل دعم إداري وتقني على المستوى الإدارة المركزية المشرفة على القطاع؛
- تقادم الأسطول ؛
- زيادة عشوائية في عدد المراكب؛
- نقص في تأطير الصيادين الساحلين بالخصوص على مستوى تحويل المنتوج وتسويقه
- ضعف استغلال نتائج البحوث الاستكشافية للثروات البحرية والاستفادة من خرائط توزيع الأسماك وتقنيات الصيد الانتقائية؛
- الاستغلال المكثف والمفرط للثروة البحرية في بعض المناطق والضغط الكبير على الموارد مع استفحال الصيد العشوائي واستعمال وسائل مستنزفة للثروة السمكية؛
- غياب هيكل خاص مكلف بمراقبة النشاط؛
- نقص في مراقبة جودة المنتوج؛

برنامج 2 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

- وضع بيئي متردي في بعض المناطق؛
- تسجيل شبه استقرار لإنتاج صيد السمك الأزرق خلال السنوات الأخيرة في حدود 50 ألف طن/سنة ويعود ذلك إلى عديد العوامل منها ما يتعلق بوضع المخزون والتغيرات المناخية على مستوى كثافة الأسراب ونوعية الأصناف ومنها ما هو متعلق بطروف الاستغلال من تقادم التجهيزات وارتفاع أسعار المدخلات ومحدودية نفوذ المهنيين في منظومة الترويج؛
- عدم قدرة وكالة المواني وتجهيزات الصيد البحري على مجابهة كلفة أشغال صيانة المواني مما أدى إلى تأجيل العديد من التدخلات على مستوى المواني وانجر عنه تراكم و تفاقم الإشكاليات

ب- على مستوى تربية الأحياء المائية:

- ضعف تمثيلية الهيكل الساحر حاليا على تنمية نشاط تربية الأحياء المائية بالرجوع إلى حاجيات ومتطلبات القطاع؛
- عدم تخصيص فضاءات خاصة بتربية الأسماك في مواني الصيد البحري
- عدم ملائمة الإطار التشريعي الجاري به العمل حاليا مع مستجدات القطاع
- عدم الإدلاء بالإحصائيات الصحيحة وضعف آليات مراقبة عمليات الإنزال وترويج المنتج.
- غياب منظومة مستمرة لمتابعة الأوضاع البيئية للمشاريع من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط.
- محدودية السوق وضعف القدرة التنافسية لمنتج تربية الأحياء المائية لاكتساح السوق الخارجية
- غياب منظومة سلامة للعملة (الحوادث المرتبطة بللغوص خاصة)

بالنسبة لتربية الأسماك البحرية:

- ظهور بوادر تقلص مردودية مما يمس بديمومة القطاع (شبه استقرار في الإنتاج، تقلص نوايا الاستثمار،..)
- قرب مشاريع تربية الأسماك لبعضها عرض البحر في بعض المناطق مما قد يؤثر سلبا على الوضع البيئي وبالتالي على المصائد التقليدية.
- اعتماد شبه كلي لمشاريع تربية الأسماك على توريد الفراخ والأعلاف وبالتالي ارتفاع كلفة الإنتاج بسبب ارتفاع سعر المدخلات الموردة التي تجاوزت 90% من الكلفة الجمالية للذئغ الواحد من الأحياء المنتجة.

بالنسبة لتربية القوقعيات:

- شبه توقف لإنتاج القوقعيات ببحيرة بنزرت نتيجة تعرض المزارع لاعتداءات من طرف بحارة الصيد الساحلي بمنزل عبد الرحمان، أواخر سنة 2019، والتسبب في إتلاف المعدات والمنتج.
- غياب التصنيف الصحي للبحيرة مما يحول دون ترويج المنتجات ببلدان الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة للتربية بالسدود:

- اقتصار نشاط التربية بالمسطحات المائية العذبة على النمط الموسع
- نقص أو عدم توفر الإمكانيات البشرية والمادية لدى المندوبيات الجهوية للقيام بعمليات مراقبة الصيد والإنزال وترويج المنتج؛
- نقص كبير في مخزون أصبغيات سمك البوري (البوراس والبيتومة) من المحيط الطبيعي.
- غياب تصنيف صحي ونقاط إنزال ومراقبة رسمية مهياة بصفاف السدود المستغلة.

تتمثل أهم المحاور الإستراتيجية لبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية التي تم تحيينها في إطار تقييم إطار القدرة على الأداء للبرنامج خلال جلستي عمل بحضور ممثلين عن الهياكل المركزية والمصالح الجهوية للبرنامج تماشياً مع المخطط الإستراتيجي للتنمية للقطاع 2021-2025 في:

- إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد.
- تطوير منظومات الإنتاج و الرفع من القدرة التنافسية .
- التنمية المستدامة لقطاع تربية الأحياء المائية .

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج عدد 02 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية قد أدرج هدفاً مراعيًا للنوع الاجتماعي وهو : تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الإستراتيجي الأول : إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد.

الأولويات:

- إحكام التصرف في الثروة السمكية بوضع قواعد الاستغلال المستديم و الحرص على تطبيقها؛
- دعم أنشطة التربية المستدامة للأحياء المائية البحرية وبالمياه العذبة وتنوع منتجات التربية؛
- الحرص على تقديم منتج صيد بحري ذا جودة عالية سواء على المستوى المحلي (للمستهلك وللمصنع) أو ذا قدرة تنافسية هامة لضمان التصدير؛

2.1- تقديم خارطة البرنامج

تم تقسيم برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية حسب طبيعة النشاط إلى 14 برنامج فرعي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية على النحو التالي:

- برنامج فرعي مركزي : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.
- 13 برنامج فرعي جهوي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية: بحساب برنامج فرعي لكل ولاية ساحلية
- 2 فاعلين عموميين : وكالة مواني وتجهيزات الصيد البحري والمجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري.

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1-2 : تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للبرنامج بعد تحيين وتقييم إطار القدرة على الأداء في:

الهدف الإستراتيجي 1: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري.

الهدف الإستراتيجي 2: تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

وفي إطار إدراج مقاربة الميزانية المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع

تم تحديد الهدف الآتي :

الهدف 3 المراعى لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار.

الهدف الإستراتيجي 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري

❖ **تقديم الهدف:** يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الإستراتيجي الأول : إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد.

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
1190	1165	1140	1540 صيغة PAP_2021 ثم تحيينها لتصبح 1115	1090	كلم ²	المؤشر 1.1.2: تركيز الأرصفة الإصطناعية

تم إبرام اتفاقية مع وزارة الدفاع الوطني خلال سنة 2020 للتعهد بصنع وإغراق الأرصفة الاصطناعية مما ساهم في تسريع نسق إنجاز الكمية المبرمجة لسنة 2020 بالإضافة إلى إنجاز الكمية الغير منجزة خلال سنة 2019 مع الإشارة إلى توفر الإعتمادات المرصودة على امتداد 5 سنوات (2019-2023). وفي المقابل تم تغيير نمط إغراق الأرصفة إلى نمط مكثف بالتقليص من المسافة التي تفصل الأرصفة عن بعضها (condensé) حيث تم اعتماد مسافة 70 متر عوضا عن 300 م المتبعة في السنوات السابقة وبالتالي فإن المساحة التي يتم تهيئها تكون في حدود ربع المساحة لو تم اعتماد النمط السابق(100 كم² كل سنة في السنوات الفارطة).

- المؤشر 2.1.2 : عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري : عدد أعوان حرس الصيد البحري المحلفين والحاملين للزي الرسمي الناشطين والمكلفين بمعاينة مخالفات الصيد البحري المتواجدين بمواقع إنزال المنتجات البحرية للقيام بعمليات المراقبة.

ميررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف تعتبر حلقة مراقبة إنزال منتجات الصيد البحري من أهم الحلقات لمقاومة صيد الأصناف و الأحجام الممنوعة. و يرتبط تقييم فعالية هذه الحلقة بعدد المراكب المراقبة من طرف العون الواحد

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
80	80	80	80	88	عدد	المؤشر 2.1.2: عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري

يرتبط هذا المؤشر بعدد الأعوان المنتدبين و هو ما يفسر الركود الحاصل منذ سنة 2020 و عدم توضيح الرؤية في ما يخص الانتدابات المستقبلية. هذا بالإضافة إلى خروج بعض الأعوان كل سنة في التقاعد.

- المؤشر 3.1.2 : نسبة تجهيز المراكب الأكثر من 15 متر بالأجهزة الطرفية . عدد وحدات الصيد البحري المجهزة بنظام المتابعة عبر الأقمار الاصطناعية.

- **ميررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف** تعتبر حلقة مراقبة إنزال منتجات الصيد البحري من أهم الحلقات لمقاومة صيد الأصناف و الأحجام الممنوعة. و يرتبط تقييم فعالية هذه الحلقة بعدد المراكب المراقبة من طرف العون الواحد.

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
874	874	874	874	734	عدد	المؤشر 3.1.2: نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر ، بالأجهزة الطرفية
100	100	100	100	84	%	

من المنتظر تحقيق 100% من الهدف المرجو خلال السنة الحالية أي تجهيز كل المراكب التي يفوق طولها 15 متر بالأجهزة الطرفية. يتم العمل على تحديد الفئة المستهدفة خلال المرحلة القادمة.

الهدف الإستراتيجي: 2.2 تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

- ❖ **تقديم الهدف:** يرتبط هذا الهدف بالمحور الإستراتيجي الثالث والمتمثل في التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية. ولهذا الهدف تم ضبط مؤشرين لقيس الأداء و هما:
- ❖ **المؤشرات:**

- **المؤشر 1.2.2:** مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية بالنسبة للإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية باعتماد سنة 2012 سنة مرجعية (ecneréfér ed eéna).

إنجازات وتقديرات المؤشر

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
27500	26500	25500	24500 صيغة محيطة صيغة PAP_202 1 هي 28000	23538	طن	المؤشر 1.2.2: مساهمة نشاط تربية الأحياء المائية في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأحياء المائية
22	21	20	20	17	نسبة المساهمة %	
-	-	-	-	88	نسبة تحقيق الهدف %	

تجدر الإشارة إلى أن نسبة تحقيق الهدف للمؤشر 1.2.2 مرتبط بالإنتاج الفعلي مقارنة بالتقديرات المرسومة لتربية الأحياء المائية.

- **المؤشر 2.2.2:** النسبة التراكمية لانجاز مشاريع البنية المينائية المستلمة وقتيا. وهو مؤشر جديد تم إقراره منذ شهر سبتمبر 2019 ويتمثل في نسبة عدد المشاريع المنجزة التي تم الاستلام الوقتي لأشغالها من جملة عدد المشاريع المبرمجة بلمخطط المديرى للموانئ للفترة 2011-2025.

إنجازات وتقديرات المؤشر

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
1	3	1	1	1	عدد	المؤشر 2.2.2: النسبة التراكمية لانجاز مشاريع البنية المينائية المستلمة وقتيا
32.55	30.23	23.25	20.93	18.6	نسبة تحقيق الهدف %	

*تم تحيين المؤشر بزيادة مينائي الصيد البحري بسيدي منصور و سيدي يوسف ضمن العدد الجملي للمشاريع المبرمجة ليصبح العدد 43 .

يتم تحديد التقديرات استنادا على نسبة تقدم الأشغال بالموانئ.

الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار

❖ **تقديم الهدف:** يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الإستراتيجي الأول: إحكام استغلال الثروات البحرية الحية

وتهيئة المصائد. و لهذا الهدف مؤشر قيس أداء وحيد و هو المؤشر: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف

- المؤشر : 3.2.2 نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف : يتمثل في متابعة معدل ترسيم النساء جامعات المحار بسجلات الصيادين البحريين.

انجازات وتقديرات المؤشر

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
75	75	65	55	45	%	المؤشر : 3.2.2 نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف (مركزي)

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 06 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:

دعائم الأنشطة (تحديد لها بصفة مقتضية، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022 لاعتمادات الدفع (أ.د)	الأنشطة	تقديرات 2022	مؤشر قيس الأداء	الأهداف
قانون الصيد البحري عدد 13 لسنة 1994 المتعلق بتنظيم نشاط الصيد البحري	9951	المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية. <ul style="list-style-type: none"> حماية خليج قابس من الصيد العشوائي: صنع ووضع أرصفة اصطناعية بالمناطق المهتدة. مشاريع متواصلة صنع ووضع أرصفة اصطناعية بالمناطق المهتدة. مشاريع جديدة وتقدر الميزانية المبرمجة لتركيز الأرصفة الاصطناعية ب: 1000 ألف دينار. 	1540 كلم ²	المؤشر 1.1.2: تركيز الأرصفة الاصطناعية	الهدف 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنميمة المستديمة للصيد البحري
		استكمال انتداب حراس صيد بحري خلال سنة	80 وحدة	المؤشر 2.1.2: عدد وحدات الصيد البحري لكل	

برنامج 2 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

		2020 علما و انه تم انتداب 69 حارس سنة 2018 (قرار مجلس وزاري نوفمبر 2015)		حرس صيد بحري	
		متابعة ومراقبة نشاط الصيد البحري عبر الأقمار الصناعية	874 مركب	المؤشر 3.1.2: نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر ، بالأجهزة الطرفية	
	73000	منحة المحروقات			
	11900	تشجيع الدولة للإستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وجبر الأضرار			
	2019	مساندة (التأجير)			
المخطط المديرى لتهيئة موانئ الصيد البحري الخطة الوطنية للنهوض بتربية الأحياء المائية	250 ألف يورو من مجموع النفقات المخصصة لنشاط المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية.	المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية. انجاز دراسة تخصيص مواقع خالصة لتربية الأحياء المائية بالبحر وعلى اليابسة*		المؤشر 1.2.2: نسبة مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية في الإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك	الهدف 2.2: تطوير الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
	80 ألف دولار من مجموع النفقات المخصصة لنشاط المحافظة على الموارد البحرية والنهوض	إعداد مخطط للتصرف الرشيد لبحيرة بنزرت يهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل والتقسام العادل للموارد الطبيعية و ضمان الإدارة المستدامة للثروات بالبحيرة" ممول من منظمة الفاو * تشجيع الدولة للإستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وجبر الأضرار			
	31125	إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري	6 موانئ		
تفصيل للمشاريع المبرمجة سنة 2022 والتي تنطوي ضمن نشاط : إحداث وتوسيع وتهيئة موانئ الصيد البحري					
5000	انجاز ميناء سيدي يوسف				
3000	إصلاح ميناء قليببية				
11400	توسعة وتهيئة ميناء طبلبة				
5000	حماية ميناء قلعة الأندلس				
3000	إصلاح وتهيئة ميناء المهديّة				
3500	حماية ميناء الفارات				
225	توسعة وتهيئة ميناء منزل عبدالرحمان				

وترمي مختلف الأنشطة المذكورة إلى :

- تأمين القدر الأدنى من الحماية للثروات السمكية خاصة في المناطق القليلة العمق التي تشكل الفضاء الأمثل لتكاثر الأصناف السمكية على اختلافها والمورد الأهم لغذاء هذه الأصناف ونموها خاصة في الفترات الحساسة الأولى من حياتها قبل انتقالها إلى المياه العميقة المتاح فيها الصيد، وطمأنة الفلج العريضة من البحارة على موارد رزقهم وهو ما يعني المحافظة على العدد الأكبر من مواطن الشغل وتأمين السلم الاجتماعي بين مختلف فئات الصيادين،
- ضمان استمرارية إسهام القطاع في الدورة التنموية للاقتصاد الوطني خاصة من خلال استدامة العائدات من العملة الصعبة المتاحة من التصدير واستمرارية توفير المواد البروتينية الضرورية لتحقيق أمننا الغذائي، واستجابة بلادنا لقرارات المنظمات الإقليمية المتوسطة المنخرطة في عضويتها التي تقتضي منا العمل ضمن منظومتها القانونية الهادفة إلى المحافظة على الثروة السمكية حتى تبقى موردا لشعوب المنطقة كافة باعتبار أن كل ضرر يلحق المصائد في بلد ما تنعكس آثاره بالضرورة على المصائد المجاورة للبلدان الأخرى.
- صيانة وإصلاح وتأهيل البنية التحتية المينائية بما يتيح الحد الأدنى من المرافق والخدمات للبحارة والأسطول والحفاظ على الممتلكات الوطنية من بنية مينائية.

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 07 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
500	<p>النشاط عدد 7: تدعيم وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري (فاعل عمومي) بعنوان إحداث وتوسيع وتهينة موانئ الصيد البحري :</p> <p>- اعداد دليل إجراءات عملي لمتابعة وصولات وفواتير معلوم الإنزال بمواني الصيد البحري والقيام بدورات تكوينية وتحسينية مشتركة مع دوائر الصيد البحري.</p> <p>- تعزيز تواجد الأعوان بالبوابات وأسواق الجملة وذلك قصد تكثيف المراقبة بأسواق الجملة لبيع منتجات الصيد البحري وخاصة فيما يتعلق بتصاريح رقم المعاملات لوكلاء البيع -التنسيق مع مصالح وزارة الإشراف والبلديات وبقية الهياكل المتداخلة قصد فرض استعمال كمنشآت فواتير ووصولات بيع المعتمدة حسب الترتيب الجاري بها العمل مع منع استعمال أية دفاتر أخرى</p> <p>- جرد ورقمنة الملك العمومي المينائي</p> <p>- تحديد المستفيد للعقار والجهة التي قامت بتشييده (الوكالة أو حرانها)</p> <p>- القيام بزيارات ميدانية لتحديد التجاوزات وتسوية الملفات العالقة -اعداد مخطط شامل يضم الشروط والإجراءات المزمع اتخاذها لتعويض تراخيص الإشغال الوقتي بلزمات في إطار التفاوض المباشر والمصادقة عليه من قبل الهيئة العليا للشراكة بين القطاع</p>	وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري

	العام والقطاع الخاص -إعداد ملفات طلبات العروض في أجل لا يتجاوز شهر ديسمبر من سنة إعداد الميزانية التقديرية للاستثمار. -ضبط اجراءات الصيانة الوقائية الدورية لمختلف معدات الوكالة(من ميزانية ولوجيستيك وأجال وغيرها..) والسهر على تفعيلها من قبل مختلف المستعملين بالوكالة	
9335	تنظيم المهنة وتعديل السوق لمنتجات الصيد البحري	المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري

3 - إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024:

جدول عدد 08 :

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

التوزيع حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	6645	7410	7200	7997	8219
نفقات التسيير	181	680	510	734	754
نفقات التدخلات	118113	87005	95520	100897	105510
نفقات الإستثمار	38445	32400	34600	40321	43784
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	163384	127495	137830	149948	158267
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	163384	127495	137830	149948	158267

يتم تحديد التقديرات لنفقات الاستثمار استنادا للنفقات المحتملة للمشاريع المبرمجة، بالنسبة لنفقات التدخلات فهي تتمثل خاصة في

التشجيعات الخاصة بمنحة المحروقات لذا فهي مرتبطة بنسبة استهلاك المحروقات من طرف مراكب الصيد من جهة و بتطور سعر المحروقات من جهة أخرى.

قدرت اعتمادات الدفع بميزانية 2022 لبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بـ : 137830 ألف دينار مقابل 127495 ألف دينار سنة 2021 أي بنسبة تطور 7,5 %.

بالنسبة لتقديرات سنة 2023 و 2024 فقد تم إعدادها من خلال تحديد أولويات البرنامج ضمن مناقشات مشروع الميزانية بين البرنامج والهيكل المتدخلة ثم مع برنامج القيادة والمساندة في إطار احترام السقف المالي المحدد من طرف وزارة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار.

المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 03: المياه



(بداية من سنة 2015)

المدير العام للهندسة
الريفية واستغلال المياه

رئيس البرنامج :
السيد رضا قبوج

مؤشرات قياس الأداء	الأهداف الإستراتيجية
المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء (جهوي)	الهدف الإستراتيجي 1.3: التصرف في الطلب على المياه
المؤشر 2.1.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي (جهوي)	
المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية دون إعتبار الآبار العشوائية (جهوي)	
المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (جهوي)	الهدف الإستراتيجي 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريف
المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)	الهدف 3.3 : تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية
المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)	الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي

الميزانية:

إعتمادات الدفع

(ألف دينار)

537733

29,1 % من ميزانية
الوزارة

نفقات التأجير:

62130

نفقات التسيير:

1220

نفقات التدخلات

114723

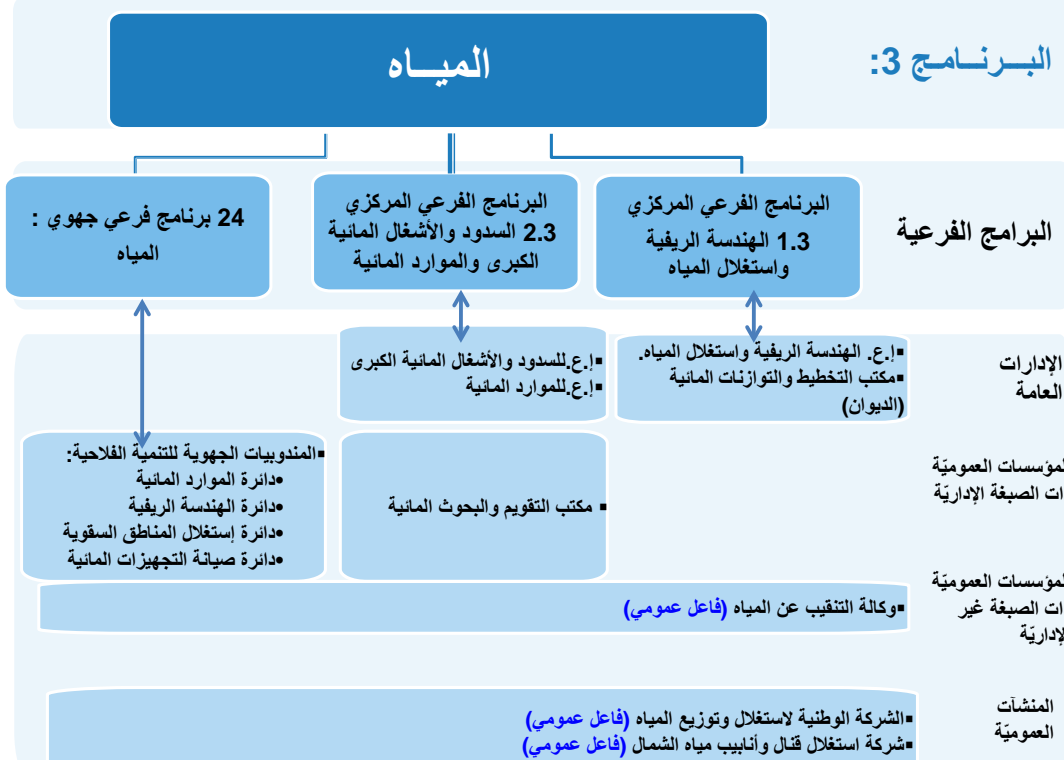
نفقات الإستثمار

274660

نفقات العمليات المالية

85000

الهيكل المتدخل في البرنامج عدد 3: المياه



1 تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج

تمثل الموارد المائية عنصراً أساسياً للتنمية المستدامة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتهدف السياسة المائية إلى ضمان الأمن المائي للأجيال الحاضرة والقادمة والمحافظة على الموازنة المائية بين العرض والطلب في مستوى يتلائم مع الموارد المائية المتاحة في كل الحالات وبخاصة في فترات الجفاف المتتالية.

ولمواجهة الطلب المتطور على المياه، تتمثل الخطة المستقبلية لقطاع المياه فيما يلي :

• مواصلة التصرف في وفرة المياه:

- المحافظة على قدرات التعبئة بمختلف المنشآت المائية
- مواصلة تعبئة الموارد المائية التقليدية حيث بلغت نسبة التعبئة بـ 93% من الموارد المائية القابلة للتعبئة
- تأمين تزويد مناطق الطلب على المياه مع إعطاء الأولوية للتزود بالماء الصالح للشرب وذلك بربط السدود ببعضها ببعض وتركيز محاور جلب فائض المياه من مناطق الشمال إلى مناطق الوسط والجنوب.
- التصرف في المخاطر عوضاً عن التصرف في الأزمات من خلال نظام الإعلان المبكر عن الفيضانات.
- استغلال مياه الفيضانات لشحن الموائد المائية الجوفية.

• التصرف في الطلب على المياه :

- تثمين الموارد المائية غير التقليدية، من مياه مستعملة ومعالجة وتحلية المياه المالحة وشبه المالحة للتزود بالماء الصالح للشرب في مرحلة أولى ولأغراض فلاحية في مرحلة ثانية،
- التقليل من كميات المياه المهدورة بمختلف الشبكات بصيانة وتعهد المنشآت المائية وفق المقاييس المعمول بها في المجال
- تطوير برامج الاقتصاد في الماء والرفع من كفاءة استغلال المياه خاصة على مستوى الضيعة،
- تثمين استغلال الموارد المائية المتاحة مع استنباط أنماط زراعية تتناغم مع التغيرات المناخية.
- حماية نوعية المياه من كل مصادر التلوث،
- النهوض بالمجامع المائية
- تدعيم تشريك المنتفعين في إدارة الأنظمة المائية من خلال ادخال مزيد من الحرفية وإرساء شراكة مع القطاع الخاص تدريجياً.
- تثمين الخبرة الرقمية للموارد المائية بالبلاد التونسية في إدارة الطلب عن المياه والمساعدة على أخذ القرار
- تدعيم الكفاءات والبحث العلمي، وتطوير التشريعات.

-الإشكاليات:

- ندرة الموارد المائية : تعتبر تونس من البلدان التي تتميز بمواردها المحدودة نسبياً وندرتهما بحكم موقعها الجغرافي وخصائصها المناخية شديدة التغيير وعدم إنتظام الأمطار والموارد المائية وتوزيعها غير المتجانس بين الجهات، حيث تبلغ حصة الفرد 430 متر مكعب في السنة بينما يبلغ مؤشر فقر المياه بـ 1000 متر مكعب للفرد في السنة ومؤشر شح المياه بـ 500 متر مكعب للفرد في السنة
- تواتر فترات الجفاف نتيجة التقلبات المناخية،
- تلوث الموارد المائية،
- الترسبات بالسدود،
- الاستغلال المفرط لبعض الموارد الجوفية وارتفاع درجة الملوحة بها.
- استدامة الأنظمة المائية في الوسط الريفي.
- تشريك المرأة في إتخاذ القرار خاصة في مجال التصرف في المياه بالوسط الريفي.

-المحاور الإستراتيجية:

تتميز البلاد التونسية بمحدودية الموارد المائية وتأثرها بالتغيرات المناخية في ظل التزايد المستمر على المياه والإستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية وتلوث المياه بجميع أنواعها. وقد إنتهجت الدولة منذ فجر الإستقلال سياسة التصرف في الوفرة من خلال مختلف استراتيجيات تعبئة الموارد المائية السطحية وأشغال المحافظة على المياه والتربة. وقد تبين محدودية هذه السياسة لوحدها

لتسديد حاجيات مختلف القطاعات المتزايدة حيث تم بالتوازي إرساء سياسة الطلب على المياه للضغط قدر الإمكان على الإستغلال المفرط للمياه من خلال دعم برامج الإقتصاد والتثمين وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية والحوكمة الرشيدة فضلا على دعم الإصلاحات و تطوير برامج البحوث في مجال المياه والتشريعات.

بخصوص المحاور الإستراتيجية لبرنامج المياه فهي الآتي ذكرها :

- **التصرف المندمج والمستديم في الموارد المائية:** ويهدف هذا التوجه إلى الرفع من أداء الشبكات والتجهيزات والتخفيض من ضياع الماء وتثمينه والإقتصاد فيه والمحافظة عليه من الإستنزاف والتلوث.
- **تأمين تزويد الطلب على المياه:** مواصلة انجاز السدود المبرمجة وتعليتها عند الحاجة ودعم محاور الجلب من مناطق الشمال إلى المناطق الأخرى.
- **التصرف في الطلب:** يهدف هذا التوجه الى الإقتصاد والرفع من كفاءة استغلال مياه الري وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية وتثمينها وإحكام التصرف في المنظومات المائية.
- **التركيز على استدامة الأنظمة المائية بالوسط الريفي :** وذلك من خلال النهوض بالمجامع المائية الموجودة وإعادة تنشيطها وإدخال المزيد من الحرفية عليها. وبالتوازي سيتم ايجاد حلول بديلة في إدارة الأنظمة المائية بالوسط الريفي **بالإضافة إلى تحسين دور المرأة في التصرف في المياه من خلال تشجيع العنصر النسائي على المشاركة في مجالس الإدارة.**
- **التصرف في المخاطر عوضا عن التصرف في الأزمات:** وذلك من خلال إقامة نظام توقعات مناخية وإعلان مبكر ونظام معلوماتي وطني للمياه.
- **التركيز على تثمين المناطق السقوية العمومية الموجودة:** وذلك بصيانتها والتعهد بها ووضع إستراتيجية في الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية خاصة على مسرتى حلقات ما بعد الإنتاج لتطوير نسب الإستغلال والتكثيف.
- **إحكام استغلال الموارد المائية الجوفية:** وذلك بمواصلة نمذجة الموائد المائية المعروفة لتحيين موازنتها المائية وكذلك مواصلة برامج إستكشاف موائد مائية جديدة مع توجيهها نحو المناطق المعطشة مع المحافظة على الموارد المائية من الإستغلال المفرط بإرساء إستراتيجية تواصل تركز على برامج تحسيس وتوعية المنتفعين وتطبيق ما جاء بمجلة المياه.

-الأولويات

تتمثل أولويات برنامج المياه في مايلي:

- الرفع من نسبة تعبئة الموارد السطحية والجوفية ومواصلة تدعيم وتأمين الموارد المائية للمنظومة المائية،
- ضمان إستدامة الموارد المائية المعبأة و تثمينها،
- تطوير استعمال المياه غير التقليدية كتحلية مياه البحر و المياه المالحة لحاجيات الشرب وإستعمال المياه المعالجة في مجال الري. وفي هذا الإطار سيتم استكمال محطات التحلية بجنوب البلاد وبرمجة المحطات الأخرى لتأمين الحاجيات من مياه الشرب.
- المحافظة على الموارد المائية من الأستغلال المفرط والتلوث بجميع أنواعه،
- بعث إستراتيجية تعنى بتثمين استغلال المناطق السقوية الموجودة عبر مراجعة الإطار المؤسسي والإهتمام بمراحل ما بعد الإنتاج والإعتماد على المنظومات الفلاحية.
- التصرف المستديم في الأنظمة المائية بالوسط الريفي من خلال مواصلة بلورة العناصر التي جاءت بها الإستراتيجية الموضوعية في الغرض.
- التثمين الأقصى للموارد المائية المعبأة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

تم تقسيم برنامج المياه حسب طبيعة النشاط إلى 2 برامج فرعية مركزية و24 برنامج فرعي جهوي:

- البرنامج الفرعي المركزي 1.3: الهندسة الريفية واستغلال المياه
- البرنامج الفرعي المركزي 2.3: السدود والأشغال المائية الكبرى والموارد المائية
- 24 برنامج فرعي جهوي: المياه (على المستوى المنديبيات الجهوية للتنمية الفلاحية).
- الفاعلين العموميين : الشركة التونسية لإستغلال وتوزيع المياه ووكالة التثقيب عن المياه وشركة إستغلال قنال وأنابيب مياه الشمال.

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2 - تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف الإستراتيجي 1.3: التصرف في الطلب على المياه

تقديم الهدف: دعم التصرف في الطلب على المياه لمزيد تامين إستغلال الموارد المائية.

- تقديم المؤشرات :

✓ * المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء (جهوي)

يتمثل هذا المؤشر في جمع المعطيات من المندوبيات الجوية للتنمية الفلاحية والمتمثلة في :

- المساحات الجمالية القابلة للري والمساحات المستغلة فعليا محينة وموزعة بين المناطق السقوية العمومية المكثفة ونصف المكثفة والمناطق الخاصة ،

- المساحات الجمالية المجهزة بمعدات الإقتصاد في مياه الري حسب طريقة الري بكل من المناطق السقوية العمومية المكثفة

ونصف المكثفة والمناطق الخاصة. تم اختيار هذا المؤشر لأنه يهدف إلى ترشيد إستهلاك مياه الري والإقتصاد فيها وبالتالي

يمكن هذا المؤشر من تحسين التصرف في المياه :

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
97.5	97	96.5	95	95.5	%	المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء (جهوي)

البرنامج الوطني للإقتصاد في مياه الري

من المؤمل أن تصل نسبة التجهيز بوسائل الإقتصاد في الماء 95.5 بالمائة سنة 2021 و 96.5 بالمائة سنة 2022 بفضل برامج التحسيس والتوعية والتكوين في مجال الإقتصاد في الماء فضلا على المنح المنصوص عليها بقانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والأمر عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 09 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار (منحة الإقتصاد في مياه الري بنسبة 50 و 55 %). كما تمت دعوة المندوبيات لعدم توزيع مياه الري للفلاحين إبتداء من الموسم القادم في حالة عدم استعمال الوسائل المقتصدة للماء على مستوى الضيعة.

كما تسعى الإدارة على التركيز التدريجي لمنظومات قيادة عملية الري بإستعمال التكنولوجيات الحديثة على مستوى الضيعة (الري الذكي) على غرار ما تم تركيزه بمنطقة بني خالد في إطار المشاريع المهيكلية الجارية كمشروع تامين المناطق السقوية بولايات الوسط الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية أو مشروع تكتيف الفلاحة السقوية بولايات الشمال الممول من طرف البنك العالمي أو المشاريع القادمة بولايات الجنوب بتمويل من منظمة تحدي الألفية و البنك الأوروبي للإستثمار.

✓* المؤشر 2.1.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي (جهوي)

يتمثل هذا المؤشر في جمع كميات المياه المستعملة المعالجة المستغلة في نهاية كل سنة على مستوى المناطق السقوية بالمياه المعالجة بمختلف الولايات. وتحتسب هذه الكميات . تم اختيار هذا المؤشر لأنه يهدف إلى حماية وصيانة الموارد المائية والاقتصاد في المياه وبالتالي يمكن هذا المؤشر من تحسين التصرف في المياه:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
17	16	15	16	12,2	مليون م3	المؤشر 2.1.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي (جهوي)

ترتبط تقديرات كميات المياه المعالجة المستغلة وتنميتها خاصة بالمناخ (مطر أو جاف) حيث ينخفض الاستهلاك في الفترات الممطرة ويرتفع في الفترات الجافة وكذلك بتدعيم المساحات المروية بالمياه المعالجة من خلال المشاريع المبرمجة لاجداث مناطق سقوية جديدة او تهذيب وتوسعة مناطق سقوية قديمة ومشاريع تحسين الاستغلال. وتتمثل اهم المشاريع والأنشطة التي تم اعتمادها في التقديرات في ما يلي :

- ✓ احداث منطقة سقوية وقتية بالثريات (200 هك) بالدخيلة من ولاية المهديّة (35 هك) وبني حسان بالمنستير (14 هك) وتوسعة منطقتي جربة أغير ب 63 هك بمدنين) والحنشة ب صفاقس (10 هك). وكذلك سيتم تدعيم المناطق السقوية (كمنطقتي الزاوية وسوحيل بالمياه المتأتية من محطتي سوسة حمدون و AFH بنابل تباعا). سيتم دخول هذه المشاريع حيز الاستغلال خلال- 2021-2022.
- ✓ واحداث منطقة سقوية بالمياه المعالجة المتأتية من محطة التطهير بالمهدية (100 هك) وتدعيم المناطق السقوية بنابل بالمياه المتأتية من محطة التطهير ب SE4 في سنة 2023.
- ✓ مشاريع اعادة تهيئة محطات ضخ وتجهيزها بمصفاه رملية لتحسين نوعية المياه المعالجة (بمنطقة وادي الصيد) وتجهيز مناطق سقوية بالطاقة الشمسية (منطقة واد الشركة بقابس) سنة 2022.

✓* المؤشر نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية دون إعتبار الابار العشوائية (جهوي)

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
100	100	100	100	101 (وضعية 2019)	%	المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية دون إعتبار الابار العشوائية (جهوي)
2197.71	2197.71	2197.71	2197.71	2197	مليون م3	

يبرز المؤشر مدى الإستغلال المكثف للموارد المائية السطحية والعميقة. و تعتبر الموارد المائية إجمالاً مستغلة فوق طاقتها حيث يقدر معدل نسبة الإستغلال 125 بالمائة بالنسبة للموارد السطحية (عمق دون 50م) (حولية سنة 2015 و تصدر كل 05 سنوات) موزعة على 226 مائدة مائتية منها قرابة 139 مائدة يمكن استغلالها بصفة طبيعية و 63 مائدة مستغلة بصفة مكثفة . وتتفاوت نسب إستغلال هذه الموارد حسب الجهات، إذ تقدر ب 100 بالمائة بالشمال و 140 بالمائة بالوسط و 95 بالمائة بالجنوب.

أما الموارد المائية الجوفية العميقة (عمق يفوق 50م) فهي مستغلة بنسبة 129% باعتبار الابار العشوائية و الغير قانونية (حولية سنة 2019) و 101% دون إعتبا الابار العشوائية كذلك و موزعة على 340 مائدة مائتية. تستغل عن طريق 32323 بئر عميقة منها حوالي

19001 بئر عميقة عشوائية تسرّب 518 مليون م³/السنة. وتتفاوت نسب إستغلال هذه الموائد حسب الجهات إذ تقدر ب 99 بالمائة بالشمال 150 بالمائة بالوسط و 132 بالمائة بالجنوب.

هذا وتسعى الوزارة من خلال عمليات التحسيس المتواصلة وتظافر جهود كل الوزارات المعنية من الرجوع قدر الإمكان إلى السحب الأيمن لإستدامة الموارد المائية. وفي نفس السياق أيضا فقدم تم تشديد العقوبات على المخالفين صلب مجلة المياه الجديدة المعروضة على مجلس نواب الشعب ومن المنتظر مناقشتها والمصادقة عليها خلال شهر جويلية 2021.

الهدف الإستراتيجي 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريف

❖ **تقديم الهدف:** تزويد المناطق الحضرية والريفية بالماء الصالح للشرب بصفة مستدامة.

❖ ***المؤشر 1.2.3:** نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (جهوي):

- يتم احتساب نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي حسب الشروط التالية:
- أن تكون المياه المتوفرة صالحة للشرب أي أنها مطابقة للمعايير التونسية (من الناحية الكيميائية والجرثومية)،
 - أن تكون كمية المياه المتوفرة كافية طوال السنة خاصة في موسم الجفاف،

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
96,5	96	95,5	95,1	94,7	%	المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (جهوي)

تقدر نسبة التزود بالماء الصالح للشرب ب 98,3 % على المستوى الوطني لسنة 2020، منها 85,2% عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه و 13,2% عن طريق الهندسة الريفية.

أما بالنسبة للمناطق الريفية من المؤمل أن تصل نسبة 95,1% سنة 2021 بفضل مشاريع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والهندسة الريفية (برمجة إنجاز 10 مشاريع جديدة لفائدة 13658 منتفع بالماء الصالح للشرب).

وستمكن مشاريع المحاور الكبرى المبرمجة أو التي هي في طور الانجاز خاصة بولايات باجة وبنزرت والقيروان من تطوير نسب التزود بهذه الولايات والتي لا تزال دون المعدل الوطني.

الهدف الإستراتيجي 3.3 : تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية

تقديم الهدف : تمثل نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى على مجموع كميات المياه القابلة للتعبئة.

المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي) تمثل نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى على مجموع كميات المياه القابلة للتعبئة. يمكن هذا المؤشر من متابعة وتقييم مستوى التقدم والنجاح في إنجاز المشاريع المتعلقة بتعبئة الموارد المائية السطحية الممكنة والمتاحة.

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
96	96	96	93	92	%	المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)
2410	2410	2410	2323	2310	مليون م ³	

بلغت نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية 92 بالمائة منذ سنة 2017 وذلك بانتهاء أشغال إنجاز سد سراط، ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 93 بالمائة موفى سنة 2021 بانتهاء أشغال إنجاز سد الدويميس وأن تبلغ 96 بالمائة سنة 2022 بانتهاء أشغال إنجاز سد ملاق العلوي.

الهدف 4.3: تحسين المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي

تقديم الهدف: مساهمة المرأة كعضو في هيئة التصرف ومديرة فنية في المجامع المائية للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

* **المؤشر 1.2.3:** نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
7	6	6	5	4	%	المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

تم إضافة مؤشر جديد حول مشاركة المرأة كعضو في هيئة التصرف ومديرة فنية في المجامع المائية للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي حيث بلغت نسبة مشاركتها في 2020 حوالي 4 % من جملة المجامع المائية للماء الصالح للشرب والمتوقع أن يبلغ المؤشر 5% في سنة 2021.

■ تحليل الوضعية الحالية :

تبين من خلال تحليل المعطيات على 1364 مجمع لمياه الشرب أن وجود النساء، خاصة كأعضاء في مجالس الإدارة منخفض للغاية حيث لا يتجاوز 13 عضوا متواجدين خاصة بولايات زغوان (3) وبنزرت(2) ومنوبة(2) وبن عروس (2) ولا يمثل إلا 1% فقط من العدد الجملي للمجامع المائية في حين بلغ عدد المديرين الفنيين نساء 39 مديرة متواجدين أغلبهم بولايات سيدي بوزيد (9) ونابل (7) وجندوبة (5)، أي بنسبة 3% من جملة المجامع .

ويرجع ضعف مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في إدارة مياه الشرب بالوسط الريفي إلى العادات والتقاليد السائدة بهذه المناطق حيث تعتبر هذه المهام من دور الرجال وتسعى البرامج التحسيسية والتوعية خاصة بالنسبة للنساء الشابات على تطوير مشاركتهن في مجالس الإدارة وفي إدارة الأنظمة المائية بالوسط الريفي.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد 06

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج المياه
بعنوان سنة 2022

الإستراتيجية الأهداف	مؤشرات قياس الأداء	الوحدة	تقديرات 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأشغال لسنة 2022 (ألف دينار)	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضية، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
الهدف 1.3: التصرف في الطلب على المياه	المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء (جهوي)	%	96.5	- تشجيعات الدولة للإستثمار في قطاع المياه	30000	
	المؤشر 2.1.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي (جهوي)	مليون م3	15	- إحدات وتصرف وإستغلال مناطق سقوية - صيانة التجهيزات المائية	80720 29742	
	المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفية دون إعتبار الابار العشوائية (جهوي)	%	100	- تعبئة وحماية الموارد المائية	110470	
الهدف 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريف	المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب (جهوي)	%	95,5	- إحدات والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريف	54000	
	المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)	%	96	- تعبئة وحماية الموارد المائية - صيانة التجهيزات المائية	1201	
الهدف 3.3 : تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية	المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)	مليون م3	2410	- تحويل إعتمادات لفائدة وكالة التنقيب عن المياه (فاعل العمومي) بعنوان تعبئة وحماية الموارد المائية		
الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريف	المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريف وكشرفات تقنيين (مديرة فنية)	%	6			

- بالنسبة لنشاط : المساندة (تأجير) فقد خصصت له اعتمادات بقيمة 62100 ألف دينار .

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يخصص هذا الجزء للتطرق إلى الفاعلين العموميين (يمكن أن يتم الاقتصار على ذكر أهم الفاعلين المساهمين في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج) وبيان مدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة له بعنوان سنة 2022.

جدول عدد 7 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه	تزويد المراكز الريفية ب م ص ش	169500
	تزويد المراكز الريفية ب م ص ش قرض AFD	
	تحسين نسبة التزود بولاية بنزرت	
	تحسين نسبة التزود بولاية باجة	
	محطة تحلية مياه البحر ب صفاقس	
	محطة تحلية مياه البحر بالزرات	
	مخطط مديري لتحسين تزويد مدينة قفصة والمناطق الحضرية بالولاية	
	المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية	
	مشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي	
	مشروع مرفأ تونس المالي بالحسيان مع المدينة الدولية للمعرفة بتونس	
	تعهد وصيانة المنسات المالية المحالة	
	برنامج مجابهة ذروة إستهلاك م ص ش فترة الصيف	
رأسملة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	85000	

3 - إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024:

جدول عدد 08 :

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج المياه لسنة 2021

التوزيع حسب طبيعة النفقة

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

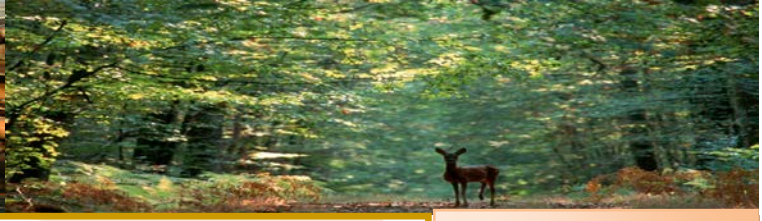
تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق.م	إنجازات	البيان
2024	2023	2022	2021	2020	
66583	64781	62130	60026	56589	نفقات التأجير
1509	1468	1220	1360	78506	نفقات التسيير
156662	136820	114723	111225	122118	نفقات التدخلات
387215	376733	274660	260736	331623	نفقات الإستثمار
0	0	85000	84000	84000	العمليات المالية
611969	579802	537733	517347	672836	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
625355	592825	550224	529414	672836	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

ستشهد الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة تطورا مرتقبا نظرا لدخول جملة من المشاريع حيز التنفيذ ومواصلة جملة من المشاريع الأخرى ومن أبرزها :

- مشروع تكثيف المناطق السقوية الممول من طرف البنك العالمي.
- مشروع تميمين المناطق السقوية الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية.
- مشروع تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي المرحلة الثانية الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية.
- مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية الممول من طرف البنك الألماني
- مشروع الأبار العميقة العميقة الممول من طرف البنك الأوروبي
- مشروع قناة التحويل سعيدة بلي
- مشاريع إنجاز سدي تاسة وخلاد
- رفع طاقة خزان سد بوهرتمة
- الحماية من الفيضانات بوادي مجردة للمناطق U1+M، U2 و D2
- هذا بالإضافة إلى جملة من المشاريع التي تهم الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه :
- مشروع تحسين التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بولاية بنزرت الممول من طرف الصندوق السعودي للتنمية

المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 04: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية



بداية من سنة
(2019)

المدير العام للغابات

رئيس البرنامج :
السيد محمد بوفروة

مؤشرات قياس الأداء

الأهداف الإستراتيجية

المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد 16 مليون هك (جهوي)

المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (المتتمثلة في نسبة الغابات المهيأة وفي حالة استغلال) (جهوي)

المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي مقارنة بالإمكانات) (مركزي)

المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات (يقيس سرعة التدخل لتقليل معدل المساحة المحترقة) (جهوي)

المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف) (2001-2011) والمقدرة بـ 841 ألف هك (جهوي)

المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها (جهوي)

المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي

الهدف 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الهدف 2.4 : الحد من المساحات المهدهة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة

الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية

الميزانية:

إعتمادات الدفع

(ألف دينار)

349800

(18,9 % من ميزانية
الوزارة)

نفقات التأجير:

208170

نفقات التسيير:

1075

نفقات التدخلات

3055

نفقات الإستثمار

137500

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

البرنامج 4:

24 برنامج فرعي جهوي :
الغابات وتهيئة الأراضي
الفلاحية

البرنامج الفرعي
المركزي 2.4 : تهيئة
وحماية الأراضي
الفلاحية

البرنامج الفرعي المركزي
1.4 : الغابات والمراعي

البرامج الفرعية

إع.ع للتهيئة والمحافظة على
الأراضي الفلاحية

إع.ع للغابات

الإدارات العامة

المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية :
قسم التشجير وحماية الأراضي
• دائرة الغابات
• دائرة التربة
• دائرة حماية المياه والتربة

وكالة المعدات لتسوية الأراضي
الفلاحية

وكالة استغلال الغابات

المؤسسات العمومية
ذات الصبغة الإدارية

المؤسسات العمومية
ذات الصبغة غير الإدارية
• ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي (فاعل عمومي)
• الوكالة العقارية الفلاحية (فاعل عمومي)

1 - تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج

ترتكز سياسة التنمية في البلاد التونسية على الملائمة بين أسس التنمية المستدامة والمتمثلة في العناصر الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية بهدف توفير مكونات العيش السليم لكافة المتساكنين وتحسين مستوى العيش.

وتعتمد الرؤيا الاستراتيجية في جانب مهم على الفلاحة خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي من القضاء على الفقر وتوفير الامن الغذائي.

ويساهم قطاع الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية عبر تأمين الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي بالتشجيع على العمل الزراعي وإقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة ومكافحة آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والآثار المدمرة كالفيضانات. ويوفر القطاع في مجال الغابات عدّة منتجات من أهمّها الخشب والخفاف إلى جانب منتجات غابية ثانوية أخرى. ويوفّر استغلالها سنويا مداخيل تقدر بمعدل 16.9 مليون دينار سنويا خلال الخمسة سنوات الأخيرة.. كما يساهم في حماية الحياة البرية وإعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية عبر التشجير ومكافحة حرائق الغابات من ناحية ومحاولة الحد من التصحر جنوب البلاد.

ويساهم قطاع الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية في الناتج المحلي الخام وتوفير حاجيات البلاد من منتوجات فلاحية وحيوانية وخشب وحدات العلفية للقطيع.

الإطار العام للبرنامج

تحتل الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية مكانة هامة في مكونات الثروة الطبيعية حيث تضطلع بأدوار اقتصادية وبيئية هامة ويحتل مكانة هامة في مكونات الثروة الطبيعية الوطنية من غطاء غابي حوالي 5.7 مليون هكتار موزعة على الغابات الطبيعية وسباسب الحلفاء والمراعي وأراضي فلاحية.. وبحكم الموقع الجغرافي لبلادنا الذي يجعلها تشهد باستمرار تغيرات مناخية متوسطة جافة وشبه جافة مما يؤثر سلبا على التربة والغابات والمراعي وكذلك الأراضي الفلاحية (ظاهرة الانجراف، التصحر، تدني الخصوبة) ويجعلها عرضة للتدهور.

في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث يتدخل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف الخامس:

المساواة بين الجنسين، الهدف الثاني عشر: الإنتاج والإستهلاك المستدام الهدف الثالث عشر: العمل المناخي، الهدف الخامس عشر: الحياة في البر)

المحاور الإستراتيجية

تعتبر رهنات الإستراتيجية للقطاع ذات أهمية نظرا لـ (أ) أهمية موارد القطاع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ (ب) امتداد القطاع في مختلف الميادين وسبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية (حماية الأراضي والموارد المائية، تربية الماشية، الصناعة، الطاقة والسياحة، إلخ)؛ (ج) دور القطاع في المنظومات البيئية العالمية (المساهمة في المحافظة على التنوع البيولوجي العالمي و الحد من التأثيرات المناخية)

تتمثل أهم المحاور الإستراتيجية لقطاع الغابات والمراعي وتهيئة الأراضي الفلاحية في:

- تحسين مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الترفيع في نسبة الغطاء للغابي،
- الحد من مساحة الأراضي المهدهة بالانجراف والمحافظة على موارد التربة بيعية والمحافظة على خصوبتها،
- الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الأحياء.

الأولويات

تتمثل أولويات البرنامج في :

- ملائمة الإطار المؤسسي والقانوني للقطاع وتدعيم قدراته
- المساهمة المثلى للغابات والمراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- الإبقاء على المهام والخدمات البيئية للثروات الغابية والرعية وتنميتها
- تثبيت الغطاء الغابي والرعي والترفيح في نسبه.
- التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه والتربة (التصور - الدراسة - التنفيذ).
- التنظيم المهني والاجتماعي للمستغلين في إطار مجامع تنمية للمساهمة في تأطير المستغلين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وعمليات الإحياء والإستغلال وعمليات الصيانة للمنشآت
- تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهينة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية
- تكثيف عمليات إستغلال المياه المجمعّة بالبحيرات وذلك بمواصلة تجهيز جميع البحيرات القابلة للإستغلال الفلاحي
- مواصلة التشجيع على إحداث مقاولات خاصة للمساهمة في إنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة
- التنظيم ضمن هياكل مهنية ومجمعات مستغلين في إطار مجامع تنمية فلاحية.
- إعتداد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات وذلك لإعطاء جدوى أكبر للمشاريع المنجزة والإبتعاد عن التدخلات المتستتة
- إنجاز ثلاث مخططات في كل ولاية للتهيئة والتنمية المندمجة الترابية في ظل إعداد الإستراتيجية الوطنية الجديدة للمحافظة على المياه والتربة

ولتحقيق ذلك تتولى هياكل البرنامج إعداد مشاريع تمويلية معتمدة على مختلف آليات التمويل سواء عبر مشاريع التعاون الثنائي مع عدة دول شقيقة وصديقة في مجال النهوض بالقطاع الغابي والرعي،الاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية،البنك العالمي للتنمية،الوكالة الألمانية للتعاون الدولي،منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، الزطالة الفرنسية للتنمية وغيرها من المنظمات.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

تم تقسيم برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية حسب طبيعة النشاط إلى 2 برامج فرعية مركزية و 24 برنامج فرعي جهوي موزعين كالآتي :

- البرنامج الفرعي المركزي 1.4: الغابات والمراعي
- البرنامج الفرعي المركزي 2.4: تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية.

- 24 برنامج فرعي جهوي : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية (بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية).
- 2 فاعلين عموميين : ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والوكالة العقارية الفلاحية.

البرنامج الفرعي المركزي 1.4: الغابات والمراعي

تمثل الغابات والمراعي ثروة طبيعية ذات مصلحة وطنية كبرى لدورها الهام في تنمية اقتصاد البلاد بما توفره من منتوجات خشبية وغير خشبية قابلة للتحويل ومواطن شغل وعائدات من العملة الصعبة بالإضافة إلى دورها في إقرار التوازن البيئي والبيولوجي والحدّ من تأثيرات تغيّر المناخ ومقاومة التصحرّ والمحافظة على المياه والأحياء البرية. كما يوفّر القطاع الغابي والرعي خدمات اجتماعية متعددة لقرابة 800 ألف إلى مليون ساكن تونسي أي ما يقارب 8% من سكان البلاد الذين يعيشون ضمن الفضاء الغابي وجواره ويرتكز دخلهم في جزء هام على الموارد الغابية. وتغطي الغابات والمراعي الطبيعية ثلث المساحة الجمالية للبلاد تقريبا وتمتد على مساحة تقدر بحوالي 5.7 مليون هكتار منها 1.3 مليون هكتار غابات وأحراج وقرابة 4.4 مليون هكتار من المراعي الطبيعية. تتمثل أهم مكونات البرنامج الفرعي الغابات والمراعي في ما يلي:

- تطبيق أحكام مجلة الغابات
- إعداد الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النباتات والحيوانات البرية وحماية الطبيعة وإدخالها حيز التطبيق.
- ضمان التصرف في ملك الدولة الغابي وفي الأملاك الخاضعة لنظام الغابات موضوع عقود التشجير وأشغال تثبيت الرمال والمحافظة عليها وحمايتها.
- المساهمة في تطوير الصيد لأغراض سياحية.
- إحداث وتهيئة حدائق وطنية ومحميات طبيعية وذلك لأهداف علمية وثقافية وترفيهية وسياحية.
- إعداد مخططات تهيئة الغابات وإدخالها حيز التطبيق.
- القيام ببرمجة استغلال الموارد الغابية وضمان متابعتها.
- إعداد الدراسات الخاصة بتهيئة المراعي الكائنة بالأراضي الاشتراكية والدولية والمساهمة في إدخالها حيز التطبيق.

- برمجة مشاريع خاصة بإحداث المدخرات العلفية وتحسين المراعي مع ضمان المتابعة.
- إعداد مخططات تهيئة منابت الحلفاء ومراقبتها
- استنباط الطرق الكفيلة بمقاومة التصحر وإدخالها حيز التطبيق.

البرنامج الفرعي المركزي 2.4: تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية

تتمثل أهم مكونات البرنامج الفرعي تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية في ما يلي:

- إعداد الخطط والتوجهات للمحافظة على الموارد الطبيعية من تربة ومياه ونبات وأراضي فلاحية.
- مراقبة تطور الأراضي تحت مختلف نظم الاستغلال.
- تقييم موارد التربة وصلاحيتها والقيام ببحوث في علم التربة.
- حماية الأراضي الفلاحية والمساهمة في تحديد أمثلة التهيئة العامة.

24 برنامج فرعي جهوي : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية (بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية)

2 - أهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1 2 - تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :

بناء على التوجه الجديد للعمل بالتنزيل العملي لإطار أداء البرنامج ، تم تحديد 2 أهداف استراتيجية يقع قيسهما بمؤشرات قياس أداء وعددهم 6 وهما :

الهدف الإستراتيجي 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الإستراتيجي 2.4 : الحد من المساحات المهدة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة.

كما تم خلال سنة 2019 إدراج هدف فيه مقارنة تراعي المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وجميع فئات المجتمع وهو : دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية.

الهدف الإستراتيجي 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تقديم الهدف :

يشمل هذا الهدف أساسا في تطوير الوظائف والخدمات للقطاع الغابي والرعي عبر حماية الغابات من الآفات والحرائق وكذلك تنظيم ومراقبة الصيد البري وحماية الأحياء البرية والتصرف في المحميات الطبيعية وحسن استغلال المنتجات الخشبية وغير الخشبية وتثمينها وتشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي وذلك عبر اعتماد أمثلة تهيئة تشاركية ومندمجة للغابات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي: يتمثل في احتساب نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد.

المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة : نسبة الغابات التي تعتمد على مثال تهيئة ساري المفعول مقارنة بالمساحة الجمالية للغابات القابلة للتهيئة.

المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتج الغابي : يتمثل في نسبة استغلال المنتج الغابي (الخشب) مقارنة بالإمكانات المتاحة.

المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات : يتمثل في سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة.

مببرات اعتماد المؤشرات: مؤشرات مباشرة وقابلة للقياس مع إمكانية الحصول على المعطيات وتحليلها.

الجدول الزمني لمؤشرات قياس أداء الهدف

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
8.56	8,53	8,50	8,47	8.47	%	المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد 16 مليون هكتار (جوهي)
66.5	56.5	46.5	41	77,5	%	المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (المتمثلة في نسبة الغابات المهيأة و في حالة استغلال)(جوهي)
85	85	85	85	72	%	المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتج الغابي مقارنة بالإمكانات)(مركزي)

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
3	3	3	3	5.02	هك	المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات (يقيس سرعة التدخل لتقليل معدل المساحة المحترقة)(جهوي)

الهدف الإستراتيجي 2.4 : الحد من المساحات المهدهة بالإنجراف والمحافظة والتصريف في موارد التربة : تقديم الهدف:

يتمثل الهدف في الحد من الأراضي المهدهة بالإنجراف من خلال الحماية وتدعيم الأراضي التي وقعت تهيئتها بالإضافة إلى المحافظة والتصريف في موارد التربة وذلك بمراقبة وتقييم المناطق السقوية.

المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها : الحد من المساحات المهدهة بالإنجراف وما يصاحبه من الحد من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي.

المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها : يتمثل المؤشر في نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها من جملة المناطق السقوية العمومية والخاصة

مبشرات اعتماد المؤشرات:

تحدد مؤشرات قياس الأداء مدى التقدم في تنفيذ الهدف الإستراتيجي .

الجدول الزمني لمؤشرات قياس أداء الهدف

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
73,25	67,67	62,11	56,46	50,97	%	المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف 2001-2011 والمقدرة ب641 ألف هك)(جهوي)
	8,53	-	-	09.95	%	المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها(جهوي)

بالنسبة للمعطيات المتعلقة بالمؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمه غير متوفرة بالنسبة لسنوات 2021 و2022 و2024.

الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : دعم دور المرأة في التصريف في المنظومات الغابية تقديم الهدف:

يرمي هذا الهدف إلى مزيد تشريك متساكني الغابات وبصفة فعالة في عمليات استغلال المنتجات الغابية مقابل إسداء خدمات تدرج ضمن المحافظة على المنظومات الغابية.

المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي : يتمثل في قياس مدى التشريك الفعلي للمرأة بمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي وذلك عبر تمكنها من تقلص مناصب محورية كرئيس أو كاتب عام أو أمين مال مجمع.

مبشرات اعتماد المؤشر:

مؤشر مباشر وقابل للقياس مع إمكانية الحصول على المعطيات وتحليلها.

الجدول الزمني لمؤشرات قياس أداء الهدف

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
50	50	50	45	43	%	المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي

2-2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء البرنامج لسنة 2022:

جدول عدد 06

الأنشطة ودعائم الأنشطة البرنامج لسنة 2022

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	تقديرات المؤشرات	الأنشطة	المشاريع	تقديرات الاعتمادات	دعائم الأنشطة
الهدف : 1.4 تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماع ية	8,5	التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعية والتنوع البيولوجي (البرنامج الفرعي المركزي + البرامج الفرعية الجهوية)	تهيئة المندمجة للغابات المرحلة الثانية	214044	مجلة الغابات الخطة العشرية للتنمية والتصرف المستديم للغابات والمراعى 2015- 2024 الخطة الوطنية للمحافظة على الثروة الحيوانية البرية الاتفاقيات الدولية حول (التغيرات المناخية،التجارة الدولية بأنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض، رمسار، المحافظة على الحيوانات المهاجرة)
			حماية الغابات من الحرائق (قرض إيطالي)		
			حماية الغابات من الحرائق		
			أشغال الغابات		
الهدف : 1.4 تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماع ية	42	تحويل اعتمادات لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي (فاعل العمومي) بعنوان التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعية والتنوع البيولوجي	مشروع التنمية و تميمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان (الغابات)	11940	الاتفاقية الدولية للمحافظة على الحيوانات المهاجرة
			التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نمو (الغابات)		مجلة الغابات
			التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نمو (جهوي)		مجلة الغابات
	3	بتقديرات = 12110 أ.د سنة 2022	البرنامج التدميمي لمناطق تدخل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي		مجلة الغابات

<p>قانون حماية الأراضي الفلاحية</p> <p>إستراتيجية التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية في أفق 2050</p>	<p>116566</p>	<p>دراسات متعلقة بالمحافظة على المياه</p>	<p>المحافظة على المياه والتربة</p>	<p>الهدف 2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة</p>		
		<p>دراسات لمركبات الأرض ومشروع رقمنة موارد التربة وتحسين خدمات المخبر المركزي ISO17025</p>				
		<p>إقتناء منظومة مجمعة لخرائط حماية الأراضي الفلاحية ومتابعتها(جديد)</p>				
		<p>إنتداب مكتب مختص في التكوين في مجالات حماية الأراضي الفلاحية(الجوانب الفنية والقانونية)لتكوين فنيي الدوائر بالجهات (جديد)</p>				
	<p>مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية</p>	<p>7250</p>			<p>برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة PACTE</p>	27.06
	<p>أشغال المحافظة على المياه والتربة</p>				52,58	
	<p>دراسات مركبات الأرض</p>				<p>تحويل إتمادات لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية (فاعل العمومي) بعنوان تهيئة الأراضي الفلاحية بتقديرات = 7250 أ.د سنة 2022</p>	
	<p>مشروع التنمية و تثمين المنظومات الفلاحية</p>					
	<p>مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بغزالة وجومين وسجنان</p>					
	<p>التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نمو</p>					
	<p>حماية مدينة تطاوين من الأودية</p>					
	<p>تنمية الموارد الطبيعية حول جبل طرزة</p>					
	<p>أشغال الرسم وقيس الأراضي</p>					
	<p>تركيز الدوائر الجهوية</p>					
<p>تقسيم الرسوم العقارية</p>						
<p>27.06</p>						

جدول عدد7 :
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
11940	الاحاطة وتأطير مجامع ولجان التنمية دعم الفلاحة الجبلية دعم المحافظة وتنمية الموارد الطبيعية تحسين البنية الأساسية	ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي
7250	تنفيذ مشاريع التنظيم والتهيئة العقارية. مراقبة العمليات العقارية بمناطق التدخل. تصفية الأوضاع العقارية.	الوكالة العقارية الفلاحية

تدخلات ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي

- إن الأولوية تتجه نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتساكنين بالمناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي، مع ضمان المحافظة والتصرف المستدام للموارد الطبيعية وذلك عبر:
- تدعيم القدرات المؤسسية للهياكل القاعدية والشركاء والديوان
 - تنويع وتحسين مردودية الأنشطة الفلاحية المنتجة والأنشطة المدرة للدخل خارج المستغلة
 - الترفيع من نسبة الغطاء النباتي والغابي وضمان التصرف المستدام في الموارد الطبيعية
 - تحسين البنية الأساسية.

تدخلات وكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية

- إن الأولوية تتجه نحو تعزيز أسطولها بداية من سنة 2014 وذلك لإنقاذ المؤسسة وبالتالي ديمومتها للمساهمة في التنمية الفلاحية والبرنامج الوطني للتشغيل وبالتالي مواصلة القيام بالدور الذي احدثت من أجله حيث أنها تعيل ما لا يقل عن 130 عائلة وتساهم في انجاز جزءا من الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على المياه والتربة إضافة إلى مساهمتها الفعالة والضرورية لمجابهة الكوارث (فيضانات، حرائق ، ثلوج ..).

3 - إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024:

جدول عدد 08 :

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

التوزيع حسب طبيعة النفقة

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق.م	إنجازات	البيان
2024	2023	2022	2021	2020	
236 872	230 461	208 170	213 545	203 859	نفقات التأجير
1 054	1 025	1 075	950	1 239	نفقات التسيير
3 317	3 227	3 055	2 990	3 824	نفقات التدخلات
157 591	143 157	137 500	131 141	124 908	نفقات الإستثمار
398 834	377 870	349 800	348 626	333 830	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
411 646	390 277	362 040	358 639	343 746	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

قدرت اعتمادات الدفع بميزانية 2022 لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية بـ : 349800 ألف دينار مقابل 348626 ألف دينار سنة 2021 أي بنسبة تطور 18,9 %.

بالنسبة لتقديرات سنة 2023 و2024 فقد تم إعدادها من خلال تحديد أولويات البرنامج ضمن مناقشات مشروع الميزانية بين البرنامج والهيكل المتدخل ثم مع برنامج القيادة والمساندة في إطار السقف المالي المحدد من طرف وزارة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار.

المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 05: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي



(بداية من أفريل سنة
2017)

رئيس مؤسسة البحث
والتعليم العالي الفلاحي

رئيس البرنامج :
السيد محمود إلياس
حمزة

مؤشرات قياس الأداء

الأهداف الإستراتيجية

1.1.5 : تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي (مركزي)

1.5 : تحسين جودة التكوين والبحث
والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع
الفلاحة والصيد البحري

المؤشر 2.1.5 : نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل
بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية (مركزي)

2.5 : تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين
في قطاع الفلاحة والصيد البحري

1.2.5 : المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، أ2/
العدد الجملي للمكونين (مركزي)

2.2.5 : نسبة تبني تقنيات الإنتاج (جهوي)

الميزانية:

إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

218253

(11,8) % من ميزانية
الوزارة

الهيكل المتدخل في البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي



نفقات التأجير:

185430

نفقات التسيير:

12030

نفقات التدخلات

11793

نفقات الاستثمار

9000

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :

يعمل البرنامج الخامس : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي " على تطوير المعرفة والتجديد لمعاضدة مهمة الفلاحة و الموارد المائية والصيد البحري في رفع تحديات تنمية القطاع الفلاحي على المدى المتوسط والتي تتمثل أساسا في :

1. تحسين حوكمة منظومة البحث والتعليم والتكوين والإرشاد من خلال تشريك مختلف الفاعلين في ضبط الحاجيات وحسن توظيف الموارد وتطوير طرق العمل

2. تطوير المعرفة والتجديد للمساهمة في تحقيق الامن الغذائي وتحسين الانتاج والانتاجية وخلق القيمة المضافة وخلق فرص للاستثمار في التجديد الفلاحي ونقل التكنولوجيا

3. دعم البحث المؤثر للاستجابة لمشاكل الفلاحين والبحارة

4. تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الفلاحية

5. التصرف المستدام في الموارد الطبيعية والتاقلم مع التغيرات المناخية

6. تحسين جودة التعليم الفلاحي

7. تطوير منظومة التكوين والإرشاد

8. تاهيل مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

9. تثمين نتائج البحوث لاعداد مراجع فنية محلية

وذلك بتطوير البحث العلمي الفلاحي بما يكفل النجاعة التي تقتضيها الفلاحة العصرية وذلك بوضع خطة لتنمية قطاع

البحث الفلاحي تضمنت بالخصوص تدعيم الهيكلة في اتجاه التقريب بين المستويين النظري والتطبيقي الميداني لتيسير انتفاع الفلاح بنتائج البحث.

أما في ما يخص الإرشاد الفلاحي فقد واصلت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي تنفيذ برامجها لتأمين وتنسيق الأنشطة الإرشادية وتأطير الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي مع دعم وتوسيع تجربة تكليف المستشارين الفلاحين للإحاطة بالمنتجين.

كما تم العمل على تشريك الفلاح والهيكل المهنية في ضبط حاجياتهم من الإرشاد الفلاحي ودعم الإرشاد الميداني بتقريب المعلومة من المرشد وتحسين وسائل عمله وتعزيز علاقته بالبحث العلمي.

الإصلاحات والتوجهات الإستراتيجية:

1. تحسين الحوكمة

2. تحسين جودة التعليم العالي الفلاحي (هندسة التكوين)

3. دعم البحث المؤثر (Recherche à impact) للاستجابة لمشاكل الفلاحين والبحارة

4. الاستثمار في التجديد الفلاحي ونقل التكنولوجيا

المحاور الإستراتيجية:

- النهوض بالتعليم العالي والبحث الفلاحي في إطار السياسة العامة للدولة في هذا المجال

- إعداد ورصد وتقييم برامج الإرشاد والتكوين المهني الفلاحي

الأولويات:

تتمثل أولويات البرنامج الخامس "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي في ما يلي:

- دعم جودة التكوين لتشغيلية أفضل للخريجين.

- منظومة بحث وإبتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة و دعم شبكة أقرينات والإعلام العلمي.
- تحسين جودة التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- تنمية مؤهلات المنتجين.

2.1 تقديم خارطة البرنامج:

تم تقسيم برنامج التّعليم العالي والبحث والتّكوين والإرشاد الفلاحي حسب طبيعة النشاط إلى :
برنامجين فرعيين على المستوى المركزي :

- البرنامج الفرعي المركزي 1.5 : التعليم العالي والبحث الفلاحي.
 - البرنامج الفرعي المركزي 2.5 : التكوين المهني والإرشاد الفلاحي
 - 24 برنامج فرعي جهوي : الإرشاد الفلاحي
 - 3 فاعلين عموميين : معهد المناطق القاحلة، القطب التكنولوجي، المعهد الوطني للزراعات الكبرى.
- وتبرز علاقة التكامل والتجانس بين الهياكل المتدخلة في برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من خلال مجالات إختصاص كل منها والرهانات المستقبلية للقطاع.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

وفي إطار مزيد ملائمة التكوين والتعليم العالي الفلاحي مع متطلبات سوق الشغل والنهوض بالبحث الفلاحي التنموي والجهوي وتثمين نتائجه وتفعيل دور الإرشاد الفلاحي في تنمية مؤهلات المنتجين وقدرتهم على التجديد إحتوى البرنامج الخامس "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي" على برنامجين فرعيين مدرجة حسب 05 أنشطة أساسية بالجدول التالي الذي يبرز أهدافها ومؤشرات قياس أدائها:

الهدف 1-5:- تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد

البحري

تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في متابعة منشورات ونشاطات المدرسين الباحثين المنتمين لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي في البرامج البحثية المعروضة على النطاق الإقليمي أو الدولي. كما يساهم هذا الهدف في متابعة نتائج ومخرجات الأنشطة البحثية المنجزة في مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال تثمينها ووضعها على ذمة المهنة للاستغلال.

✓ التعليم العالي الفلاحي

- ❖ تقديم: دعم جودة التعليم العالي و تطوير عدد الخريجين في الاختصاصات الواعدة.
- ❖ دعم التكوين الميداني لتشغيلية أفضل للخريجين.

✓ **المؤشر 1.1.5:** تأخير طلبة التعليم العالي الفلاحي (مركزي) : يبرز عدد الطلبة لكل مدرس جامعي قار.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.5

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
8.5/1	8.2/1	8/1	7.8/1	8.4/1	مدرس لكل عدد من الطلبة	تأخير طلبة التعليم العالي الفلاحي (مركزي)

✓ البحث العلمي الفلاحي

تقديم: إرساء منظومة بحث وابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة

- ❖ **المؤشر 2.1.5:** نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية :
- إن هذا المؤشر عبارة عن إحصائيات يمكن استخدامها في أغراض المقارنة فهو يزود القائمين على منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي بإجابة حول الأسئلة ذات العلاقة بكيفية عمل البحث الفلاحي، ويسمح بالقيام بمقارنات عبر السنين أو بين المدرسين الباحثين بمختلف رتبهم أو بين مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي أو بين المستويات الوطنية ونظيراتها الإقليمية أو الدولية وذلك بعلاقة مباشرة مع التوجهات العامة والأهداف في قطاع البحث العلمي .
- يمكن هذا المؤشر من متابعة منشورات المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي ويخلق ديناميكية تنافسية بين الباحثين المدرسين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.5

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
67	64	61	58	55	%	نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية (مركزي)

الهدف 2.5: تنمية مؤهلات الفلاحين و العاملين في قطاع الفلاحة و الصيد البحري

- ❖ **تقديم الهدف:** تنمية مؤهلات المنتج وتحسين قدرتهم علي التجديد
- يساعد هذا الهدف في تنمية مؤهلات المنتجين والرفع من أداء منظومة الإرشاد الفلاحي.

✓ التكوين الفلاحي

✓ **المؤشر 1.2.5:** المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين (مركزي)

إنجازات و تقديرات المؤشر 1.2.5

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	الهدف مؤشرات قيس أداء
2024	2023	2022		2020		
88	87	85	80	78	%	المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، 2/ العدد الجملي للمكونين (مركزي)

✓ الإرشاد الفلاحي

✓ **المؤشر 2.2.5:** نسبة تبني تقنيات الإنتاج (جهوي) : عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج/ عدد الفلاحين المؤطرين

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 2.2.5

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020		
64,12	61,97	60,12	55,43	47,69	%	نسبة تبني تقنيات الإنتاج : عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج/ عدد الفلاحين المؤطرين (جهوي)

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

نظرا للظروف الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد 19، فقد تقلصت نسبة الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج لسنة 2020 لتبلغ 47,69 % مقارنة ب 8,54 % سنة 2019. وتسجل تقديرات هذا المؤشر بالنسبة للسنوات الثلاث القادمة ارتفاعا ملحوظا (تفوق 10 % مقارنة بسنة 2020) نظرا لإعتماد آليات التواصل الحديثة مثل الإرساليات القصيرة والدعائم الإرشادية السمعية البصرية والمكتوبة ومنصات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى إستئناف العمل على تأطير وإحاطة الفلاحين مع أخذ الإحتياطات الواجبة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

تقديم أنشطة البرنامج لسنة 2022:

لتحقيق أهداف البرنامج الخامس وبلوغ مؤشرات قيس الأداء المبرمجة لسنة 2022 تمت برمجة عديد الأنشطة ذات العلاقة المباشرة بهذه المؤشرات أو الغير مباشرة التي تركز أساسا على تحسين ظروف العمل من حيث البنية التحتية وتأهيل البناءات وتوفير التجهيزات والتصرف الإداري. وتتمحور جملة هذه الأنشطة المزمع إنجازها خلال سنة 2021 كالاتي:

جدول عدد 06

الأنشطة و دعائم الأنشطة لبرنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

تقديرات الاعتمادات ت للأنشطة لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	مؤشرات قيس الأداء	الأهداف الإستراتيجية
59367	<p>التعليم العالي الفلاحي</p> <p>مواصلة إصلاح برامج التعليم عبر إرساء منظومة التصرف في الجودة وملائمة البرامج مع متطلبات سوق الشغل وتطوير المناهج البيداغوجية والتكوين عن بعد في منظومة التعليم العالي الفلاحي ودعم كفاءات المدرسين الباحثين في البيداغوجيا الحديثة والتكوين عن بعد وذلك عبر:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اعداد وتطوير مراجع ال مهمن والكفاءات لمهنة مهندس فلاحي في كافة الاختصاصات • تنظيم دورات تكوينية لدعم كفاءات المدرسين الباحثين في البيداغوجيا وتكنولوجيات التعليم و التكوين عن بعد • متابعة العمل على تطوير آليات التحسين المستمر للجودة بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي <p>تطوير المنصة المعلوماتية للتعليم العالي الفلاحي</p>	8/1 مدرس لكل عدد من الطلبة	1.1.5 : تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي (مركزي)	
53244 9730 16765 765	<p>البحث الفلاحي</p> <p>تثمين نتائج البحث الفلاحي</p> <p>تحويل إعمتمادات لفائدة معهد المناطق القاحلة بمدنين (فاعل عمومي) بعنوان البحث الفلاحي</p> <p>تحويل إعمتمادات لفائدة القطب التكنولوجي بالجنوب (فاعل عمومي) بعنوان البحث الفلاحي</p>	61%	المؤشر 2.1.5 نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية (مركزي)	1.5: تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري
	<p>- مراجع المهن و الكفاءات.</p> <p>- رزنامة برامج التكوين.</p> <p>- المنصة المعلوماتية التي تحتوي على قاعدة البيانات الخاصة بالتعليم العالي الفلاحي.</p>			
	<p>- كتيب لتحديد أولويات البحث العلمي الفلاحي في لآفق 2030: يلخص إستراتيجية البحث الفلاحي في أفق 2030.</p> <p>- برامج مخابر البحث: ضرورة أن تكون ملائمة مع أولويات البحث الفلاحي التي تم تحديدها من طرف مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي.</p> <p>- معايير تقييم ترقية المدرسين الباحثين: مراجعة المعايير في مختلف</p>			

الرتب و ذلك للقيام بأبحاث علمية يتم نشرها في مجلات محكمة.					
	36224	التكوين المهني الفلاحي	%87	1.2.5: المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين 1، أ، 2/ العدد الجملي للمكونين (مركزي)	
- دعائم إرشادية مكتوبة. - دعائم إرشادية سمعية بصرية منتجة من طرف وكالة الإرشاد و التكوين - منصة تشاركية. - موقع ويب الوكالة: (تحيين و تطوير موقع الويب إلى منصة إلكترونية و رقمنة وإستعمال التكنولوجيا الحديثة.	42158	الإرشاد الفلاحي	60,12 %	2.2.5: نسبة تبني تقنيات الإنتاج (جهوي)	2.5: تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري

جدول عدد 7 :
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
16765	<p>-إنجاز بحوث علمية تستجيب للمواصفات والمعايير الدولية -التقريب بين المستويين النظري والتطبيقي</p> <p>التحسين في نسبة تأطير الطلبة والرفع في المهارات و المؤهلات للإطارات البحثية</p> <p>تنمية مؤهلات المنتجين وتحسين قدرتهم على التجديد تأمين إرشاد وتأطير الفلاحين</p> <p>الاعتماد على طرق و مناهج إرشادية متنوعة وناجعة مثل المدارس</p>	معهد المناطق القاحلة بمدنين
765		القطب التكنولوجي
	<ul style="list-style-type: none"> - إنجاز 10 حقل تجريبي حول مختلف التقنيات الزراعية في قطاع الزراعات الكبرى. - إنجاز برامج بحثية تنموية مع مؤسسات البحث العلمي الفلاحي في إطار عقود برامج. - تنظيم 80 يوم إعلامي حول التقنيات الزراعية. - تركيز 54 حقل مشاهدة بمختلف منصات الابتكار ونقل التكنولوجيا حول الحزمة الفنية لمختلف الزراعات : حبوب، بقول، أعلاف، الزراعات الصناعية. - تركيز 68 حقل يقظة حول تسيير عملية الري والتحكم في الأمراض الفطرية. - إنجاز 178 زيارة ميدانية لمتابعة الموسم في إطار لجان جهوية مكونة من كل المتدخلين في القطاع. - تحليل 100 عينة من البذور و600 عينة من التربة. - التأطير اللصيق للفلاحين باستهداف 74 فلاح مع مواصلة العمل بمنهجية الفلاح الرائد. - تكوين الفلاحين والفنيين لدعم القدرة المعرفية للموارد البشرية داخل منظومة الزراعات الكبرى وذلك ببرمجة تنظيم 125 يوم تكويني لفائدة 183 منتفع من الفنيين والفلاحين.إرسال 25000 إرسالية قصيرة لتقديم النصيحة الفنية في الإبان لفائدة 8000 منخرط بخدمة الإرساليات القصيرة. - مواصلة إنجاز الدراسة الإستشراافية حول تقييم آفاق الزراعات الكبرى المرورية وخاصة الحبوب واللفت السكري في ضل التغيرات المناخية مثل ندرة المياه وتوالي سنوات الجفاف التي أصبحت ذات طابع هيكلية وغير ظرفي. - إنجاز مشاريع الإستثمار المبرمجة والتي تخص أسطول النقل، المعدات الفلاحية، المعدات الإعلامية والتطبيقات الرقمية. 	المعهد الوطني للزراعات الكبرى

9730	1 - التكوين 2- بحوث تطبيقية و تثمين نتائج البحوث: 3 - الاتصال والتبليغ	المركز الفني للفلاحة البيولوجية
	تم إدراجها كفاعلين عموميين خلال سنة 2021 وبالتالي فإن بطاقات المراكز الفنية مازالت في طور الإعداد	المركز الفني للقوارص
		المركز الفني للتمور
		المركز الفني للبطاطا و القناريّة
		المركز الفني لتربية الأحياء المائية
		المركز الفني للزراعات المحمية والجيوحرارية

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

ضبطت النفقات المخصصة لبرنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي على موارد الدولة لسنة 2022 في حدود 218253 أ.د وهي موزعة بين نفقات التأجير 185430 أ.د ونفقات التسيير 12030 أ.د ونفقات التدخلات 11793 أ.د ونفقات الإستثمار 9000 أ.د.

جدول عدد 08 :

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

التوزيع حسب طبيعة النفقة

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	165 922	181 153	185 430	200 330	209 608
نفقات التسيير	11 168	11 460	12 030	13 367	14 000
نفقات التدخلات	7 750	11 635	11 793	12 222	13 130
نفقات الإستثمار	9 421	8 495	9 000	10 000	12 000
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	194 261	212 743	218 253	235 919	248 738
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	194 261	226 926	232 532	250 861	264 899

تمت برمجة النفقات متوسطة المدى للبرنامج الخامس المتعلق بالتعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي بهدف إتمام البرامج والمشاريع التي بصدد الانجاز والتركيز عند اقتراح المشاريع الجديدة من أجل بلوغ الاهداف المرسومة فان

مشروع ميزانية البرنامج الخامس لسنة 2022 تركز على ضبط التقديرات الدنيا حسب مراحل الانجاز والتي تمتد على ثلاث سنوات ليتسنى الانطلاق في تنفيذها خلال سنة 2022 او مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع التي تم الشروع في تنفيذها ويمكن حوصلة الاعتمادات المطلوبة في الاصناف التالية :

- اعتمادات تتعلق بطلب تمويل مشاريع التهيئات والاشغال الهندسية بهدف الاستجابة لمتطلبات الاعتماد سواء يتعلق الامر بالمخابر او بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي بالاضافة الى تحسين جودة التعليم العالي من خلال توفير الفضاءات للطلبة والعناية بالمبنيات والمطاعم الجامعية وتاهيل البنايات ومطابقتها مع شروط الصحة والسلامة
- اعتمادات تتعلق بالدراسات وذلك بهدف اعداد ملفات المشاريع المرتبطة بها والبحث عن مصادر تمويل في اطار ميزانية الدولة او في اطار التعاون الدولي
- اعتمادات تتعلق بالتجهيزات والمعدات للقيام بانشطة البحث والتكوين في علاقة بالاهداف المرسومة او بهدف استغلال الاملاك العقارية الموضوعة على ذمة المؤسسات لغايات البحث والتكوين بصفة اساسية وتدعيم مردوديتها المالية بصفة غير مباشرة وبالتالي الرفع من الموارد الذاتية للمؤسسات خلال السنوات القادمة
- اعتمادات تتعلق بوسائل النقل وهي تهدف الى تلافى النقص الحاصل في وسائل النقل من حافلات وشاحنات وسيارات مصالحة وتقدم الاشطول الحالي مما سينعكس ايجابيا على تنفيذ البرامج البحثية وييسر تنقل الباحثين بين المخابر ومحطات البحث داخل تراب الجمهورية ويساهم في تنفيذ برامج التكوين الميداني للطلبة خلال مراحل تكوينهم في اطار الزيارات الدراسية التي يقومون بها كجزء اساسي من التكوين
- اعتمادات لتمويل مشاريع البحث الكبرى التي تم الشروع في الاعلان عنها في اطار اولويات البحث والتي ستكون بمعدل عشرين مشروع بحث سنويا للفترة بين 2020 و2023

المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 09: القيادة والمساندة

(بداية من سنة 2018)

المدير العام للمصالح
الإدارية والمالية

رئيس البرنامج :
السيد منذر الخراط

مؤشرات قياس الأداء

الأهداف الإستراتيجية

المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير (مركزي + جهوي)

الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى

المؤشر 1.2.9: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة (مركزي + جهوي)

الهدف 2.9: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية

المؤشر 2.2.9: معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل (مركزي + جهوي)

الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات

المؤشر 1.3.9: نسبة الربط بشبكة الأنترنت على مستوى المركزي والجهوي (مركزي + جهوي)

الميزانية:

إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

230815

12,5% من ميزانية
الوزارة

نفقات التأجير:

144640

نفقات التسيير:

19895

نفقات التدخلات

21540

نفقات الإستثمار

44740

الهيكل المتدخل في البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

البرنامج

القيادة والمساندة

البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي
المركزي 1.9: القيادة

البرنامج الفرعي
المركزي 2.9: المساندة

24 برنامج فرعي
جهوي :
القيادة والمساندة

الإدارات العامة

* الديوان باستثناء مكتب إعادة هيكلة الأراضي النولية الفلاحية ومكتب التخطيط والتوازنات المالية

■ الديوان/ الكتابة العامة
■ التقفدية العامة
■ وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
■ إ.ع للدراسات والتنمية الفلاحية
■ إ.ع للشؤون القانونية والعقارية

■ إ.ع للمصالح الإدارية والمالية
■ إ.ع للتنظيم والإعلامية والتصريف في الوثائق والتوثيق
■ إ.ع للتمويل والاستثمارات والهيكل المهنية

المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

■ المرصد الوطني للفلاحة.

المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية

■ وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (فاعل عمومي)
■ المركز الوطني للدراسات الفلاحية فاعل عمومي

■ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية:
■ القسم الإداري والمالي : (دائرة الأعران / دائرة الشؤون المالية / دائرة المبياني والمعدات)
■ دائرة التمويل والتشجيعات
■ قسم الدراسات والتنمية الفلاحية

1 - تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج:

يحتل العمل الإداري صلب الهياكل الإدارية بوزارة الفلاحة مكانة هامة في بلورة التوجهات الاقتصادية للقطاع والمساهمة في تحقيق أهدافها بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية. فمصالح القيادة والمساندة تتدخل أفقياً من أجل تقديم الدعم المادي والإداري والفني للبرامج الأخرى والتنسيق بينها. وفي هذا الصدد ولاستحثات نسق نمو القطاع الفلاحي يجري العمل على تركيز هيكله إدارية عصرية تتسم بدعم الموارد البشرية وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع. تتدخل مصالح القيادة والمساندة أفقياً وتلعب دوراً تنسيقياً بين مختلف البرامج الأخرى وتعمل على توفير الدعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والمالية والمعدات وجعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة. تتمثل المحاور الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة في:

- تركيز هيكله عصرية،
- دعم الموارد البشرية،
- إدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة المتدخلين في القطاع.

و تتمثل أولويات برنامج القيادة والمساندة في:

- تحسين نسبة التأطير بالإدارة.
- تحسين تبادل المعلومات عبر استعمال التقنيات الحديثة لكل الأطارات.
- توفير الوسائل اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج ومتابعتها.

2 1 تقديم خارطة البرنامج:

تم تقسيم برنامج القيادة والمساندة إلى 26 برنامج فرعي موزعين كالتالي :

2 برامج فرعية مركزية: البرنامج الفرعي المركزي 1.9 : القيادة والبرنامج الفرعي 2.9 : المساندة و 24 برنامج فرعي جهوي : القيادة والمساندة بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

1-2-1: البرنامج الفرعي 1-9: القيادة (المركزي):

يهتم البرنامج الفرعي القيادة بنشاط واحد يتمثل في:

- الإشراف والدراسات والتشريع
- الهياكل المتدخلة بالنشاط (الديوان والكتابة العامة والإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية والإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية والتفقدية العامة والمرصد الوطني للفلاحة)
- تتمثل أهم مشمولات البرنامج الفرعي القيادة فيما يلي:
- القيام بكل مهمة مراقبة وبحث ذات صبغة إدارية أو مالية أو فنية تهدف بالخصوص إلى التأكد من شرعية أعمال التصرف وتقييم نوعية التصرف وتحسين مسالك وطرق عمل مصالح الوزارة قصد التخفيف من تكاليف التسيير
- إعداد وصياغة مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بأنشطة الوزارة بالتعاون مع المصالح المعنية

- دراسة الجوانب القانونية للقضايا المستقبلية للقطاع
- معالجة مجموع النزاعات التي تكون الوزارة طرفاً فيها والهيكل الخاضعة للإشراف بطلب منها بالتنسيق مع مصالح نزاعات الدولة
- إنجاز الإحصائيات والاستقصاءات الفلاحية واستغلال ونشر نتائجها.
- متابعة الطرف الاقتصادي الفلاحي عبر مختلف المؤشرات.
- إعداد التحليل الاقتصادي المتعلقة بسياسات التنمية الفلاحية
- إنجاز الدراسات والتحليل المتعلقة بالشروط والمسائل التي تهدف إلى ضمان تطوير القطاع الفلاحي.
- إعداد الميزانيات الاقتصادية الفلاحية وإنجاز البحوث والمعطيات والاستقصاءات المتعلقة بالفلاحة والتشغيل في القطاع الفلاحي وجمعها وتحليلها.

1-2-2: البرنامج الفرعي 9-2: المساندة (المركزي):

يهتم البرنامج الفرعي المساندة بأربعة أنشطة تتمثل في:

- الدعم المالي واللوجستي
 - دعم التنمية
 - التصرف في الموارد البشرية
 - المساندة (التأجير)
- الهيكل المتدخل بالأنشطة (إدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية و الإدارة العامة للتمويل والاستثمار والهيكل المهنية و الوحدة المركزية لتنسيق مشروع التصرف في الموارد الطبيعية والتنمية الريفية المندمجة والتصرف في الموارد الطبيعية وبرنامج استغلال السدود الجبلية)**
- تتمثل أهم مشمولات البرنامج الفرعي المساندة فيما يلي:
- إحاطة الوزير علماً بالنشاط العام للوزارة
 - ربط العلاقة بين مختلف هيكل الوزارة والتنسيق بينها
 - دعم عمل مختلف المصالح الإدارية والفنية وتنسيق أعمالها ومتابعة تدخلاتها وحسن أدائها
 - إعداد ومتابعة ميزانية الوزارة
 - تسيير كافة الشؤون الإدارية والمالية للوزارة
 - الإشراف المالي على المؤسسات العمومية الإدارية الراجعة بالنظر للوزارة
 - تسيير وصيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل ومنقولات الوزارة
 - إعداد وتطبيق برنامج التصرف في الوثائق التي تنشئها أو تحصل عليها مصالح الوزارة أثناء القيام بنشاطها وذلك بالتعاون مع مؤسسة الأرشيف الوطني.
 - السهر على إعداد وإنجاز المخطط المديرى للإعلامية للوزارة
 - الإشراف والمتابعة لكل المخططات والأعمال الإعلامية على مستوى المنشأة والمؤسسات العمومية
 - ضمان حسن استعمال وصيانة التجهيزات والبرمجيات الإعلامية
 - إعداد برنامج التكوين في المكتبية والإعلامية
 - إعداد وتطبيق برنامج التصرف في الوثائق التي تنشئها أو تحصل عليها مصالح الوزارة أثناء القيام بنشاطها وذلك بالتعاون مع مؤسسة الأرشيف الوطني

- إعداد جداول مدد استبقاء وثائق الوزارة والعمل على تنفيذ ما تتضمنه من أحكام
- جمع وتنظيم وحفظ الأرشيف الوسيط في محلات معدة للغرض
- تنظيم الاطلاع على الأرشيف الوسيط واستغلاله وترحيل الأرشيف النهائي إلي الأرشيف الوطني.

1-2-3: البرامج الفرعية الجهوية: 24 برنامج فرعي جهوي القيادة والمساندة:

يهتم البرنامج الفرعي القيادة والمساندة (مستوى جهوي) بأربعة أنشطة وتمثلة في:

الدعم المالي واللوجستي

دعم التنمية

التصرف في الموارد البشرية

المساندة (التأجير)

الهيكل المتدخلة بالأنشطة (قسم الشؤون الإدارية والمالية وقسم الدراسات والإحصاء ودائرة التمويلات والتشجيعات).

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في:

- وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى
- مزي إحكام التصرف في الوسائل المادية
- تحسين جودة الخدمات

الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى

❖ **تقديم الهدف:** يرتبط هذا الهدف بالمحور الإستراتيجي الأول: تحسين نسبة التأطير بالإدارة

❖ **تقديم المؤشر:**

المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير (مركزي + جهوي) : جودة التصرف لمصالح وزارة الفلاحة مرتبطة بمستوى كفاءة ومؤهلات أعوان التأطير. وضع العدد الكافي من الإطارات صنف أ على ذمة مصالح وزارة الفلاحة بهدف تدعيم نسبة التأطير لتنمية الكفاءات التقنية، الإدارية، القانونية والتشريعية.

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	الهدف 1.9 وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
21.9	21.9	21.4	21.6	21	20.8	21.4	%	المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير (مركزي + جهوي)

نستنتج من خلال هذا الجدول أنّ مؤشر تحسن نسبة التأخير خلال سنة 2021 سيتراجع نسبياً مقارنة بسنة 2020 ويفسر هذا التراجع إلى الإحالات على التقاعد في صفوف الإطارات وكذلك الإلحاق بسبب الطلب المتزايد على الإطارات الفنية بالقطاع الخاص.

الهدف 2.9: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية

❖ تقديم الهدف : يتمثل الهدف خاصة في تقليص كلفة استهلاك الوقود وصيانة وسائل النقل.

❖ تقديم المؤشر :

المؤشر 1.2.9 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة (مركزي + جهوي) : تقليص كلفة استهلاك الوقود من خلال التحكم في استعمال وسائل النقل وذلك بمزيد مراقبة أسطول النقل ومقاربة المعدلات المسجلة مع معطيات المصنع.

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	الهدف 2.9: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
7,69	7.69	8,2	8	8,2	8,1	8,2	لتر/100 كلم	المؤشر 1.2.9 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة (مركزي + جهوي)
718	718	718	718	520	652	722	ألف دينار	المؤشر 1.2.9 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة (مركزي + جهوي)

الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات

❖ تقديم الهدف: تطوير تبادل المعطيات وديمومة عملية الربط والاستغلال.

❖ تقديم المؤشر :

المؤشر 1.3.9 : نسبة الربط بشبكة الأنترنت على مستوى المركزي والجهوي (مركزي + جهوي) : العناية بأسطول النقل تحت سقف معقول من كلفة الصيانة والإصلاح.

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
100	100	100	100	100	84,2	88	%	المؤشر 1.3.9 : نسبة الربط بشبكة الأنترنت على مستوى المركزي والجهوي (مركزي + جهوي)

رغم أهمية التغطية الشاملة للمصالح الإدارية بشبكة الأنترنت وانعكاسها إيجابياً على سهولة الحصول على المعلومة في إبانها، فإنّ هذا المؤشر غير كافي وذلك بالعمل على تركيز نظم معلوماتية تتماشى مع منهجية التصرف الحديث.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 06

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021 (أ.د.)	دعائم الأنشطة
الهدف 1.9 : وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى	المؤشر 1.1.9:نسبة التأطير	21,4	الإشراف والدراسات والتشريع التصرف في الموارد البشرية - ترفقيات	16434 11687	- تسوية الوضعيات الإدارية - العمل على حسن توظيف الإطارات الإدارية
الهدف 2.9 : وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى	المؤشر 1.2.9 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	8,2 لتر/100 كلم	الدعم المالي واللوجستي	41549	مزيد مراقبة أسطول النقل ومقاربة المعدلات المسجلة مع معطيات المصنع.
	المؤشر 2.2.9: معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل	718	الدعم المالي واللوجستي		
	المؤشر 1.3.9:نسبة الربط بشبكة الأنترنات على مستوى المركزي والجهوي	100	الدعم المالي واللوجستي		
الهدف 3.9 : وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى	كما تساهم الأنشطة التالية في تحقيق أهداف برنامج القيادة والمساندة :				
4: دعم التنمية 5:المساندة (تأجير) 6 : تحويل اعتمادات لفائدة النهوض بالإستثمارات الفلاحية بعنوان التشجيع على الإستثمار	26238 122007 12900				

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 07 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة :ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
ميزانية الدولة		
12900	<ul style="list-style-type: none"> - المعارض والصالونات بتونس - المعارض والصالونات بالخارج - الندوات والأيام الإعلامية، - محاضن المؤسسات الفلاحية وورشات المبادرة وحصص التأطير إعداد الوسائط التنموية 	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية
	- تعهد ملفات الاستثمار	
	- تعهد مطالب الانتفاع بالامتيازات الجبائية والمالية،	
	<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة المشاريع الفلاحية - تنظيم لقاءات الشراكة - مشروع تحسين جودة المنتجات الفلاحية - تنظيم دورات التكوين والمرافقة 	

3 إطار النفقات متوسط المدى (2021 - 2023) لبرنامج القيادة والمساندة :

جدول عدد 08

إطار النفقات متوسط المدى (2022 - 2024) لبرنامج القيادة والمساندة :

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق.م 2021	إنجازات 2020	مصدر التمويل	البيان
155279	149000	144640	140680	127079	موارد الدولة	نفقات التأجير
22500	20900	19895	18930	23075	موارد الدولة (م.ع.م + صناديق الخزينة)	نفقات التسيير
27000	26540	21540	15380	10764	موارد الدولة	نفقات التدخلات
59270	53474	44740	34579	39526	موارد الدولة	نفقات الإستثمار
264049	249914	230815	209569	200444	موارد الدولة (م.ع.م + م.ق.خ + صناديق الخزينة + أموال المشاركة)	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
27189	26454	25340	24512	16910	على الموارد الذاتية للمؤسسات	
291238	276368	256155	234081	217354	مجموع نفقات البرنامج 9	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

ملحق عدد 1 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية وبطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 1 :

الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

بطاقة مؤشر قيس الأداء: تحسين مردودية الزراعات السقوية

رمز المؤشر : 1.1.1

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي
2. تعريف المؤشر: إن تحسين مردودية الزراعات السقوية من خلال التكتيف والاستعمال الأمثل لتقنيات الإنتاج والوقوف عن كذب على الإشكاليات المطروحة مع إيجاد الحلول التقنية اللازمة يمكن الحد من تذبذب الإنتاج .
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: القيام باستقصاء
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : نتائج الاستقصاء السنوي بتقدير إنتاج عن طريق القيس الموضوعي الخاص بالزراعات الإستراتيجية التي تم اختيارها وهي الحبوب والبطاطا الفصليّة والطماطم الفصليّة
4. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا
5. القيمة المستهدفة: تختلف حسب الزراعة :
بالنسبة للحبوب (قمح صلب) : 46 ق/هك في غضون سنة 2025
بالنسبة للبطاطا الفصليّة : 27 طن/هك في غضون سنة 2025
بالنسبة للطماطم الفصليّة المعدة للتحويل : 80 طن/هك في غضون سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر: إدارة الإحصاء التابعة للإدارة العامة للدراسات الفلاحية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
						المؤشر 1.1.1 تحسين مردودية الزراعات السقوية
44	42	40	40	35	ق/هك	-الحبوب (القمح الصلب)
26	26	26	26	25	طن/هك	-البطاطا
76	73	70	70	67	طن/هك	-الطماطم

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

✓ بالنسبة للحبوب :

تبقى النتائج المسجلة بالنسبة للمساحات السقوية دون المأمول، حيث أن معدل الإنتاج لم يتجاوز 2.3 مليون ق سنويا بمرود 34 ق/هك مقابل أهداف في حدود 46 ق/هك كحد أدنى . ويعود ذلك لعدة اعتبارات لعل من أهمها تأثر مصادر الري بالجفاف المسجل في عدة مناطق في السنوات الأخيرة، عدم التحكم في الحزم الفنية المنصوح بها وخاصة في تسيير الري للحبوب، اعتماد الري التكميلي والطرق التقليدية للري ومنافسة زراعات أخرى لزراعة الحبوب في المناطق السقوية التي تكون ذات جدوى اقتصادية أعلى.

✓ بالنسبة للبطاطا الفصليّة:

تم تسجيل مردود وطني بـ 25 طن/هك مقابل تقديرات بـ 24 طن/هك ويعود ذلك إلى الإقبال المتزايد للفلاحين على استعمال البذور المحسنة التي لها تأثير إيجابي على مردود هذه الزراعة هذا بالإضافة للعوامل المناخية الملائمة التي ميزت خاصة موسم البطاطا الفصليّة خلال موسم 2019/2020. ويهدف المخطط 2021-2025 إلى تحقيق مردود يقدر بـ 27 طن/هك

✓ بالنسبة للطماطم الفصليّة المعدة للتحويل:

سجل تطور في المردود خلال سنة 2020، إلا أنه لم يتم تحقيق الهدف المرسوم وهو بلوغ مستوى 70 طن في الهكتار.

بالنسبة لسنوات المخطط الخماسي 2021-2025، يتوقع تطور في المردود ليلعب مستوى 80 طن/هك خلال سنة 2025 خاصة باستعمال الأصناف الجديدة ذات الإنتاجية العالية والتحكم في عملية الري.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر:

✓ بالنسبة للحبوب :

- توفير مصادر ماء جديدة للري (بحيرات جبلية ، سدود ، آبار..)
- إحكام تسيير الري والتوسع في المساحات السقوية عند الإمكان

✓ بالنسبة للبطاطا الفصليّة

- نقص التأطير في مستوى مرحلة الإنتاج
- اقتصر الإنتاج على عدد محدود من الأصناف
- تغير الظواهر المناخية وما ينتج عنها من مشاكل صحية
- صعوبة نفاذ المنتجين إلى مصادر التمويل نتيجة المديونية
- ✓ بالنسبة للطماطم الفصليّة المعدة للتحويل:
- صعوبة تعميم تطبيق الحزمة الفنية المتعلقة بإنتاج الطماطم الفصليّة المعدة للتحويل بكل مناطق الإنتاج إضافة إلى الاستعمال المزدوج للطماطم الفصليّة المعدة للاستهلاك الطازج والمعدة للتحويل وذلك باستعمال نفس الحزمة الفنية مما لا يمكن من تحسين جودة الطماطم الموجهة للتحويل.
- نقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي (مراحل الزراعة والجني) يمثل إشكال هيكلي في منظومة الطماطم.

بطاقة مؤشر قياس الأداء: نسبة التغطية الصحية الحيوانية

رمز المؤشر: 1.2.1

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
2. تعريف المؤشر: النسبة المئوية للتغطية الصحية تمكن من تقييم فعالية ومدى إنجاز الحملات الوطنية لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض المعدية.
3. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :

نسبة التغطية الصحية = معدل نسب التغطية الصحية للأمراض الحيوانية (وعددها 7)

$$= \frac{(أ/ب + ج/د + ه/و + ز/ح + ط/ي + ك/ل + م/ن) * 100}{7}$$

7

أ : عدد الحيوانات الملقحة ضد الحمى القلاعية (أغنام و ماعز).

ب : عدد الحيوانات المستهدفة (أغنام و ماعز)

ج : عدد الحيوانات الملقحة ضد الحمى القلاعية (أبقار)

د : عدد الحيوانات المستهدفة (أبقار)

ه : عدد الحيوانات الملقحة ضد داء الكلب

و : عدد الحيوانات المستهدف.

ز : عدد الحيوانات الملقحة ضد الجدري (الأغنام)

ح : عدد الحيوانات المستهدف (أغنام)

ط : عدد الحيوانات الملقحة ضد اللسان الأزرق

ي : عدد الحيوانات المستهدف

ك : عدد الحيوانات الملقحة ضد الإجهاض المعدني (أبقار)

ل : عدد الحيوانات المستهدف (أبقار)

م : عدد الحيوانات الملقحة ضد الحمى المالطية (أغنام + أبقار)

ن : عدد الحيوانات المستهدف (أغنام + ماعز)

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : التقارير الشهرية والسنوية الواردة من المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
4. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا
5. القيمة المستهدفة: بلوغ نسبة تغطية صحية في حدود 85 بالمائة من العدد الجملي للحيوانات سنويا
6. المسؤول عن المؤشر: رقية خرشاني khorchaniroukaya@yahoo.fr

II - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

التفديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
85	85	85	85	54	%	المؤشر الوطني

2. تحليل وتعليق النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تحقيق نسب متفاوتة حسب الأمراض بدون بلوغ الهدف المرسوم بالنسبة لبعض الأمراض خلال سنة 2020 خاصة بالنسبة لداء الكلب والحمى المالطية والإجهاض المعدي حيث تم إيلاء الأولوية القصوى للحمى القلاعية وجذري الأغنام وداء الكلب نظرا لوجود عدة عوائق نذكر منها بالخصوص تأثير الحالة الصحية العامة لجائحة كورونا والحجر الصحي حيث تسبب في التأخير في انطلاق الحملات الوطنية مع تأخير في التحصل على اللقاح الحي القلاعية من طرف المزود (الأسبوع الأول من مارس). هذا وتجدر الإشارة إلى أنه علميا بلوغ نسبة تغطية صحية حيوانية تقدر بـ 85 % تمكن من التحكم في الأمراض الحيوانية.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- تعدد حملات التلقيح الوطنية على مدار كامل السنة بدون انقطاع
- عدم التعاون الكافي من طرف المربين مع المصالح البيطرية الجهوية وعزوف البعض على التلقيح
- نقص فيما يتعلق بالجانب التحسيس للربين قبل انطلاق كل حملة
- تزويد المندوبيات باللقاحات البيطرية غالبا بصفة غير منتظمة من طرف الصيدلية المركزية للبلاد التونسية
- نقص الإمكانيات البشرية والمادية ساهمت في عدم بلوغ الهدف المنشود.

بطاقة مؤشر قياس الأداء: نسبة التغطية الصحية النباتية

رمز المؤشر : 2.2.1

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
2. تعريف المؤشر: تطوير الأنشطة المتعلقة بالمعاينات الميدانية للحالة الصحية للزراعات ومراقبة الآفات الضارة ومن ضمنها الحجرية وتنظيم ومتابعة وتنفيذ وتقييم الحملات الوطنية لمكافحة الآفات (ذبابة الفاكهة، حافرة أوراق الحمضيات، حافرة الطماطم، دودة التمر، القرصيات والعصفور إلخ....) إضافة إلى وضع برامج للمكافحة المتكاملة بالزراعات الإستراتيجية. ويتم انجاز هذه الأنشطة بالتعاون مع مؤسسات أخرى على غرار الديوان الوطني للزيت، والمجمع المهني المشترك للخضر والمجمع المهني المشترك للغلال ومؤسسات البحث والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقارير والدراسات الاستقصائية وتسجيلات المعاينة وأخذ العينات المتأتية من الإدارة المركزية والإدارات الجهوية
4. تاريخ توفر المؤشر : سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹ (Valeur cible de l'indicateur): 90% سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: عادل الجمازي (ادارة حماية النباتات) الهاتف: 3349 - البريد الإلكتروني: adeljemazi@yahoo.fr

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قياس الأداء:	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية	%	80	83	84	85	87

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تشمل التغطية الصحية النباتية عديد العناصر من أهمها شبكات المراقبة واليقظة، التحاليل المخبرية والمعاينات الميدانية لمختلف الآفات والأمراض. حيث تهتم المصالح المختصة حاليا بأغلب القطاعات الإستراتيجية من حيث الآفات والأمراض التي تسببها إضافة إلى الآفات المستجدة والغازية والمشمولة بالحجر الزراعي والتي تمثل خطرا داهما على الأمن الغذائي في تونس.

وفي إطار سعيها المتواصل لتحسين الأداء، فإن الأهداف المرسومة خلال السنوات القادمة تشمل أساسا النقاط التالية:

- تعزيز شبكات المراقبة وتحديث آلياتها
- تحديث الوسائل التكنولوجية المعتمدة في الكشف والتقصي عن الأمراض والآفات داخليا أو في نقاط العبور
- تغطية مختلف الزراعات والغراسات الإستراتيجية منها أو تلك التي ما فتئت تكتسب أهمية اقتصادية.

3. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر :

تعتبر محدودية الموارد البشرية أهم عنصر يحول دون تحقيق الأهداف المأمولة إذ أن التحاليل المخبرية إضافة إلى

المعاينات الميدانية تستوجب زادا بشريا هاما لضمان النجاعة والمردودية.

من ناحية أخرى إن التغطية الصحية تعتمد أساسا على التحاليل واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة وعليه فإن توفير الموارد الضرورية لتمكين المخابر من أحدث الوسائل الخاصة بالكشف والتقصي يعتبر كذلك من النقصان الهامة.

بطاقة مؤشر قياس الأداء: تصدير المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية

رمز المؤشر: 3.2.1

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم وإحكام نظام الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
2. تعريف المؤشر: قيمة صادرات المنتجات الفلاحية المتحصلة على علامات الجودة الخصوصية (بيولوجي أو بيان المصدر أو التسمية المثبتة للأصل.....).
3. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع قيمة صادرات المنتوجات الفلاحية المصدرة ذات الجودة الخصوصية
2. وحدة المؤشر: دينار
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المجامع المهنية المشتركة (الغلال ، التمور ، الخضر،..)
- ومن الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية بخصوص المنتوجات البيولوجية
4. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
5. القيمة المستهدفة: تطور سنوي لقيمة الصادرات بنسبة 20 %.
6. المسؤول عن المؤشر : إدارة الأشجار المثمرة التابعة للإدارة العامة للإنتاج الفلاحي والإدارة العامة للفلاحة البيولوجية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
3000	2500	2200	2000	329.525	ألف دينار	تطور تصدير المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية (بيان المصدر أو التسمية المثبتة للأصل):
730	720	710	700	690	مليون دينار	تطور تصدير المنتوجات البيولوجية

تشمل المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية المنتجات التالية:

- التسميات المثبتة للأصل للخمور

- التسمية المثبتة للأصل زيت زيتون تبرزق
- التسمية المثبتة للأصل تين دجبة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر قيمة صادرات المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية غير مستقرة حيث شهدت سنة 2020 تراجعاً وذلك نتيجة الصعوبات في مستوى محطات الشحن من جراء جائحة كورونا.

بالرغم من ضعف قيمة تصدير المنتجات الفلاحية ذات الجودة الخصوصية (بيان المصدر أو التسمية المثبتة للأصل) مقارنة بقيمة صادرات المنتجات البيولوجية فقد تم ذكرها على حدة، وذلك لأن هذا المؤشر يهتم فئة معينة من الفلاحين خاصة النساء. حيث بينت العديد من الدراسات الارتباط الوثيق بين المرأة في الوسط الريفي وتنمية هذه المنتجات، مع الإشارة وأنه ترابط منطقي لعديد المنتجات التي نريد تطويرها في إطار التسميات المثبتة للأصل وتسميات بيان المصدر أو غيرها من علامات الجودة الخصوصية. وفي هذا السياق يمكن على سبيل المثال لا الحصر ذكر ما يلي :

- تين دجبة الذي أصبح ذو صيت وطني والذي تتحكم في أغلب حلقات سلسلة قيمته شركة تعاونية للخدمات الفلاحية أغلبها نسوة ومجمع تنمية نسائي للفلاحة والصيد البحري،

- مشروع المشاهد الغابية الذي سيساهم في تنمية سلاسل القيمة لعديد المنتجات الغابية من خلال إدماج المرأة الفاطنة بهذه المناطق في حلقات سلسلة القيمة

3. النقص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في عملية المراقبة والتصديق
- غياب مسالك توزيع تلائم خصوصية المنتج البيولوجي
- غياب مخبر معتمد في مجال تحليل الرواسب والكائنات المحورة جينياً

بطاقة عدد 1: ديوان الأراضي الدولية

1. البرنامج الذي يتضمّن المنشأة العمومية: البرنامج 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: الإنتاج الفلاحي
2. ترتيب المنشأة: صنف ك
3. مرجع الإحداث: المرسوم عدد 15 لسنة 1961 المؤرخ في 30 سبتمبر 1961 المصادق عليه بالقانون عدد 58 لسنة 1961 المؤرخ في غرة ديسمبر 1961.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 82 لسنة 2001 المؤرخ في 5 جانفي 2001.
5. تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والمنشأة: 20 فيفري 2010.

II- إطار الأداء

1. الإستراتيجية العامة:
 - الاستغلال الأنجع لجميع طاقات الإنتاج المتوفرة.
 - تدعيم مكانة القطاعات الاستراتيجية.
 - إدراج القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ضمن منظومة الإنتاج.
 - اعتماد التقنيات الحديثة وتعصير آليات و وسائل العمل.
 - تحسين الجودة والضغط على التكلفة بهدف إكساب منتجات الديوان قدرة تنافسية أفضل بالأسواق.
 - مزيد إحكام السياسة التجارية للديوان.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة.
3. أهم الأولويات والأهداف: هدف البرنامج عدد 1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي:
 - مزيد التركيز على القطاع الحيواني للرفع من أدائه ومردوبيته.
 - توفير العناية الضرورية لقطاع الزراعات الكبرى مع دمج البقوليات والزراعات الصناعية على غرار السلجم الزيتي بالتداول الزراعي.
 - تأهيل قطاع الزياتين والنهوض بقطاع الأشجار المثمرة ذات القيمة المضافة العالية على غرار اللوز المروري وكروم التحويل...
 - مزيد العناية بالصناعات التحويلية.
 - العمل على إنجاز منظومات إنتاج متكاملة (الإنتاج-اللف و التعليب-الترويج) لمنتجات الديوان (زيت الزيتون، لحم الدجاج المعد للطهي، البيض،...).

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

البيان	إنجازات 2018/2017	إنجازات 2019/2018	إنجازات 2020/2019	تقديرات 2021/2020
قمح صلب	المساحة (هك)	9 098	12 748	297 12
	المردود (ق/هك)	19,07	25,45	27,71
قمح لين	الإنتاج (ق)	173 526	324 383	764 340
	المساحة (هك)	6 904	9 009	472 6
شعير	المردود (ق/هك)	15,64	21,75	21,27
	الإنتاج (ق)	107 961	195 981	652 137
قصيبة	المساحة (هك)	7 696	10 639	385 10
	المردود (ق/هك)	8,31	17,22	16,89
فول مصري	الإنتاج (ق)	63 943	183 199	402 175
	المساحة (هك)	1 190	1 757	333 1
سلجم زيتي	المردود (ق/هك)	14,9	16,13	18,29
	الإنتاج (ق)	17 735	28 342	385 24
زيتون زيت	المساحة (هك)	3 375	2 922	522 3
	المردود (ق/هك)	10,12	11,51	14,88
قوارص	الإنتاج (ق)	34 150	33 626	405 52
	المساحة (هك)	416	751	082 2
كروم تحويل	المردود (ق/هك)	12,19	20,48	20,35
	الإنتاج (ق)	5 064	15 379	375 42
تفاح	المساحة (هك)	69 160	69 994	69 707
	المردود (طن/هك)	1,01	0,13	0,44
خوخ	الإنتاج (طن)	70 016	9 214	30 459
	المساحة (هك)	324,12	307,12	351
حليب أبقار	المردود (طن/هك)	7,27	12,4	12,77
	الإنتاج (طن)	2 355	3 808	4 487
البيض	المساحة (هك)	976,5	596,5	641
	المردود (طن/هك)	1,28	1,81	2,66
لحوم حمراء	الإنتاج (طن)	1 252	1 080	1 704
	المساحة (هك)	89,5	89,5	89,5
لحوم بيضاء	المردود (طن/هك)	12,6	8,62	9,17
	الإنتاج (طن)	1 128	772	821
جاهزة للطهي	المساحة (هك)	94	116	68
	المردود (طن/هك)	3,64	7,26	11,15
الأبقار الحاضرة (رأس)	الإنتاج (طن)	342	841	756
	إنتاجية البقرة الحاضرة (لتر/رأس/السنة)	3 768	3 766	3729
إنتاجية البقرة الحاضرة (لتر)	إنتاجية البقرة الحاضرة (لتر/رأس/السنة)	5 969	5 883	6 143
	إنتاج الدجاج الحاضر (دجاجة)	22 492 887	22 156 428	22 906 231
إنتاجية الدجاجة الحاضرة (بيضة)	إنتاج الدجاج الحاضر (دجاجة)	393 013	372 998	348 689
	إنتاج الدجاجة الحاضرة (بيضة)	281	273	283
إنتاج (بيضة)	إنتاج الدجاجة الحاضرة (بيضة)	109 092 311	101 736 216	98 730 797
	إنتاج (طن)	1548	1319	1678
إنتاج (طن)	1577	1774	1834	1906

5. الإجراءات المصاحبة:

تبعاً لما يعيشه ديوان الأراضي الدولية من إشكاليات هيكلية يتمثل أهمها في:

- ارتفاع المديونية.
- ضعف الاستثمارات المنجزة.
- تآكل واهتراء جهاز الإنتاج.
- ارتفاع جملة الأجور.
- إختلال التوازنات المالية

فإنه أصبح من الضروري التدخل العاجل لسلط الإشراف من أجل إنقاذ الديوان و ذلك:

- بتوفير منحة توازن موسمية لاستيعاب العجز الهيكلي الذي تشهده أغلب وحدات الديوان.
- تكفل الدولة بديون الديوان لدى البنوك والصناديق الاجتماعية.
- تمكين الديوان من الحصول على القروض اللازمة لإنجاز برنامجه الاستثماري وذلك بدعم أمواله الذاتية من خلال التقويت له في بعض الأراضي التي فقدت صبغتها الفلاحية والتي تحتوي على استثمارات أنجزها الديوان بوسائله الذاتية.

III- الميزانية

فيما يخص ميزانية ديوان الأراضي الدولية للموسم الفلاحي 2022/2021، هي بصدد الإنجاز حالياً و لا يمكن موافاتكم بها إلا بعد استكمالها و عرضها على مجلس إدارة الديوان للمصادقة (موقى شهر أوت 2021). و في إنتظار ذلك، نوافيكم في هذه البطاقة بميزانية ديوان الأراضي الدولية لموسم 2021/2020 و المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة و سلطة الإشراف.

1. ميزانية الديوان للموسم الفلاحي 2021/2020:

2.1. ميزانية الاستغلال (التصرف): تمويل ذاتي

المبلغ	الموارد	المبلغ	الإستعمالات
47.461.043	مخزون نهاية الموسم	42.983.082	مخزون بداية الموسم
53.649.957	مبيعات المنتوجات النباتية	70.076.102	الشراءات
61.399.035	مبيعات المنتوجات الحيوانية	11.324.311	خدمات خارجية
36.415.550	مبيعات المنتوجات تامة الصنع	916.755	خدمات خارجية أخرى
448.150	أكرية و إسداء خدمات	349.043	أعباء مختلفة عادية
1.283.891	مبيعات المنتوجات الثانوية	82.824.460	الأجور و الرواتب و الأعباء الإجتماعية
589.294	إرادات عادية أخرى	869.574	الضرائب و الأداءات
987.792	منح الاستغلال	6.591.671	نفقات المساهمة في ميزانية الإدارة المركزية
7.482.300	أشغال قامت بها الوحدة لفائدتها	12.920.919	أعباء التمويل
		6.404.760	مخصّصات إستهلاكات الأصول الثابتة
4.654.141	تغير القطيع المنتج	1.000.000	مخصّصات المدّخرات
21.889.524			النتيجة الصافية للاستغلال (سلبية)
236.260.677	المجموع العام	236.260.677	المجموع العام

2.2. ميزانية الاستثمار:

المبلغ (دينار)	مصادر التمويل	المبلغ (دينار)	طبيعة الإستثمارات
27.788.223	الموارد الذاتية 48,86%	14.788.000	المعدات الفلاحيّة
		6.368.000	وسائل النقل
		4.072.500	الصناعات الغذائيّة
12.527.935	منح الاستثمار 22,03 %	5.349.550	تجهيزات الريّ
		5.173.261	الهندسة المدنيّة
		4.203.000	تجهيزات المداجن و الاسطبلات
16.553.850	القروض 29,11%	8.307.540	تربية الماشية
		6.933.121	غراسة و صيانة الأشجار المثمرة
		271.856	تحسين المراعي الطبيعيّة و غيرها
		2.403.180	إستثمارات مختلفة
56.870.008	المجموع العام	56.870.008	المجموع العام

2. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024): الوحدة: ألف دينار

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
207 374	203 308	199 322	188 799	170 913	ميزانية الاستغلال :
91 243	89 454	87 700	82 824	79 154	منها: التأجير
116 131	113 854	111 622	105 975	91 759	التسيير
90 000	90 000	70 000	15 500	9 898	ميزانية الإستثمار:
297 374	293 308	269 322	204 299	180 811	المجموع

الرئيس المدير العام

لديوان الأراضي الدولية

المدير العام المساعد
لديوان الأراضي الدولية
الإمضاء: المولدي حمدوني

بطاقة عدد 1: ديوان الحبوب

البرنامج الذي ينضوي تحته ديوان الحبوب: البرنامج الأول للوزارة أي برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي : الاتجار في الحبوب ومواد أخرى
2. مرجع الاحداث : المرسوم عدد 10 لسنة 1962 المؤرخ في 03 افريل 1962
3. مرجع التنظيم الاداري والمالي : الامر عدد 2578 لسنة 2000 المؤرخ في 11 نوفمبر 2000
4. تاريخ امضاء اخر عقد برنامج : عقد تحسين الأداء 2016-2020 (جانفي 2018)

II- إطار الاداء :

1. الاستراتيجية العامة : بلوغ الاكتفاء الذاتي في مادتي القمح الصلب واللين وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى البشري والحيواني
2. تحديد المساهمة في اهداف البرنامج: مساهمة غير مباشرة
3. اهم الأولويات والأهداف :
 - الهدف الأول : إحكام التصرف في تزويد البلاد بالحبوب
 - الهدف الثاني : الترفيع بصفة تدريجية (على المدى 2021-2030) في مستوى تغطية حاجيات الاستهلاك الوطني للحبوب لمدة أربعة أشهر عوضا عن شهرين.
4. اهم الأنشطة :

الهدف الأول : إحكام التصرف في تزويد البلاد بالحبوب:

تم وضع خطة عمل تتفرع على الثلاثة محاور التالية:

- تطوير طاقات الخزن المتوفرة لدى الديوان،
- تأهيل طاقات الخزن المستغلة حاليا في تداول الحبوب،
- تدعيم النقل عبر السكة الحديدية وتعصير أدوات التصرف.

ونخص بالذكر المشاريع التالية لبلوغ الهدف المرسوم:

- بناء خزان محوري بجبل الجلود بطاقة خزن بـ 33 ألف طن بقيمة جمالية بـ 45 مليون دينار (مبرمج على ميزانية سنة 2021 على الموارد الخارجية)
- إعادة بناء خلايا جديدة بنفس موقع الخلايا المتداعية بطاقة خزن بـ 16 ألف طن بقيمة 11 مليون دينار (سيتم الانطلاق في انجازه أول سنة 2021 على الموارد الذاتية للديوان في صورة عدم توفر تمويل خارجي)
- اقتناء 30 حاوية tremies wagons بقيمة 15 مليون دينار (مبرمج على ميزانية سنة 2022 على الموارد الخارجية)
- تهيئة خزان ميناء رادس بقيمة 17 مليون دينار (مبرمج على ميزانية سنة 2022 على الموارد الخارجية)
- اصلاح السكة الحديدية المؤدية الى خزان ميناء قابس بقيمة 4 مليون دينار مبرمجة على ميزانية 2021 على الموارد الذاتية.

معطيات خاصة بميزانية سنة 2021 وسيتم تحيينها في حال اعداد ميزانية سنة 2022

الهدف الثاني : الترفيع بصفة تدريجية (على المدى 2021-2030) في مستوى تغطية حاجيات الاستهلاك الوطني للحبوب لمدة أربعة أشهر عوضا عن شهرين:
وضع الديوان خطة عمل على المدى المتوسط 2021-2023 تهدف إلى بلوغ "معدل تغطية شهري لاستهلاك الحبوب" في سنة 2021 بـ 2,5 أشهر على أن يتم العمل على المدى الطويل 2021-2030 إلى بلوغ معدل تغطية في حدود 4 أشهر، بعد فتح المجال للمستثمرين خواص في إحداث طاقات خزن إضافية بالبلاد كمرحلة ثانية من مشروع تطوير طاقات الخزن.

أهم الأنشطة والاستثمارات والمشاريع الكبرى للفترة 2022-2024: سنوافيكم بها بعد اعداد

ميزانية الاستثمار لديوان الحبوب لسنة 2022

5. الاجراءات المصاحبة : سنوافيكم بها بعد اعداد ميزانية الاستثمار لديوان الحبوب لسنة 2022

III - الميزانية

لم يتم بعد اعداد الميزانية التقديرية لديوان الحبوب لسنة 2022 وسنوافيكم بالمعطيات المطلوبة لاحقا.

بطاقة عدد3: الديوان الوطني للزيت

1. البرنامج: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

I - التعريف:

1. النشاط الرئيسي: النهوض بقطاع الزيتون وزيت الزيتون وتزويد السوق التونسية بالزيوت النباتية المدعمة إلى جانب تنمية الصادرات وترويج زيت الزيتون في السوق الداخلية
2. ترتيب الفاعل العمومي: صنف م
3. مرجع الإحداث: المرسوم عدد 24 لسنة 1962 المؤرخ في 30 أوت 1962 المصادق عليه بالقانون عدد 61 لسنة 1962 المؤرخ في 27 نوفمبر 1962
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: أمر عدد 2579 لسنة 2000 مؤرخ في 11 نوفمبر 2000 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الديوان الوطني للزيت.
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج: 2009-2012

II - الإستراتيجية والأهداف :

1. الإستراتيجية العامة: يسعى الديوان الوطني للزيت لتحسين إنتاجية ومردودية القطاع الزيتي وبالتالي تطوير الإنتاج الفلاحي بدعم إنتاج زيت الزيتون في جميع مراحلها. كما يتدخل الديوان الوطني للزيت للمحافظة على استقرار سوق الزيوت عبر تأمين تجميع الإنتاج الوطني لزيت الزيتون في ظروف ميسرة للمنتجين حيث يضطلع بدور تعديل وترشيد للسوق مع تقديم الإحاطة والدعم للمنتجين ومواصلة تزويد البلاد بالزيوت النباتية المدعمة وتأمين حاجيات السوق.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: يساهم الديوان الوطني للزيت في بلوغ أهداف البرنامج الذي يندرج ضمنه من خلال العديد من الأنشطة:
 - المحافظة على الثروة الوطنية من الزياتين والصابية وذلك من خلال تنظيم الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الضارة بالزياتين
 - المساهمة في تنمية الإنتاج عن طريق تكوين اليد العاملة المختصة في تقليم الزياتين ومن خلال تطبيق نتائج البحث العلمي عبر إبرام إتفاقيات مع هيئات البحث العلمي الفلاحي
 - دعم المنتجين من خلال تشجيع فلاحي الزياتين على القيام بعملية التسميد الأزوتي واقتناء الآلات الميكانيكية للتقليم والجني والرش وذلك برصد منح في الغرض
 - توفير مشاتل زيتون ذات جودة عالية بالنسبة لكل الأصناف المحلية وبعض الأصناف الأجنبية والمحافظة على الثروة الوطنية وذلك بإنتاج الأصناف الوطنية، إلى جانب توفير مشاتل زيتون مثبتة الاصل ووضعها على ذمة أصحاب المنابت
 - إعطاء قيمة مضافة لزيت الزيتون التونسي ومراقبة الجودة عبر مخابر الديوان. وفي نفس الإطار، تكوين فنيين في مجال الزيتون وزيت الزيتون عبر المركز الدولي للتكوين بالديوان الوطني للزيت
 - التدخل لتعديل وترشيد سوق زيت الزيتون للحفاظ على مصالحي كافة المتدخلين
 - تأمين نشاط تزويد السوق بالزيوت النباتية المدعمة والمخزون الاحتياطي من الإستهلاك بجميع مراحلها لفائدة الدولة

- تأمين شراء زيت الزيتون عند الإنتاج وتصديره عن طريق الشركة المصدرة كليا
 - تشجيع إستهلاك زيت الزيتون التونسي عبر الترويج في السوق الداخلية طبقا لقرارات الحكومة
3. أهم الأولويات والأهداف: تتمثل أهداف الديوان الوطني للزيت في:
- المساهمة في تنمية منظومة انتاج زيت الزيتون
 - ضمان مراقبة الجودة
 - المساهمة في تنمية صادرات زيت الزيتون
 - إنتظامية تزويد السوق بالزيوت النباتية المدعمة
 - التدخل لتعديل سوق زيت الزيتون
4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة: تتمثل مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة في:

المحور 1: النهوض بقطاع الزيتون وزيت الزيتون			
الأهداف	مؤشر قياس الأداء	تقديرات 2022/2021	أهم الأنشطة المبرمجة لموسم 2022/2021
المساهمة في تنمية منظومة إنتاج زيت الزيتون	المؤشر 1.ONH.1 نسبة مداواة غابة الزيتون	% 100	المحافظة على الثروة الوطنية من الزيتون من خلال وإنجاز الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الضارة <ul style="list-style-type: none"> ▪ التدخل البري لمداواة الزيتون ▪ التدخل الجوي لمداواة الزيتون ▪ شراء المبيدات
	المؤشر 2.ONH.1 نسبة الناجحين في حضائر التكوين في تقليم الزيتون	% 84	فتح حضائر بمختلف ولايات الجمهورية بالتكوين وتوفير يد عاملة مختصة في تقليم الزيتون : <ul style="list-style-type: none"> ▪ إنجاز حضائر لتكوين عمال مختصين في تقليم الزيتون ▪ إنجاز حضائر لرسكلة معلمين زبار ▪ المشاركة في لجان المصادقة على قوائم المترشحين ولجان الامتحانات النهائية لإسناد الشهادت ▪ أيام اعلامية
	المؤشر 3.ONH.1 عدد مشاتل الزيتون المباعة	300 000	المساهمة في تطور إنتاج الشتلات ذات جودة عالية بمرکز إكثار الزيتون ببجاوة : <ul style="list-style-type: none"> ▪ توسعة المساحة المخصصة لإكثار المشاتل توفير مشاتل زيتون ذات جودة عالية للاستجابة لطلب الفلاحين ▪ تحسين قدرة حقل الأمهات لتوفير العقل الخضرية ▪ اعتماد الإشهار لترويج المنتج : مطويات, أيام إعلامية. ▪ إنتاج مشاتل الزيتون المثبتة وإحداث حقل أمهات من هذه الأصناف
ضمان مراقبة جودة زيت الزيتون	المؤشر 4.2.1 ONH عدد التحاليل المعتمدة	7	إرساء نظام الجودة طبقا للمواصفة العالمية ISO 17025
المساهمة في تنمية صادرات زيت الزيتون	المؤشر 5.3.1 ONH : إقتحام أسواق جديدة	2	تنمية صادرات زيت الزيتون و إقتحام أسواق جديدة عبر المشاركة في الصالونات الدولية المختصة

المحور 2: المحافظة على إستقرار سوق الزيوت			
الأهداف	مؤشر قياس الأداء	تقديرات 2022/2021	أهم الأنشطة المبرمجة لموسم 2022/2021
إنتظامية تزويد البلاد بالزيوت النباتية المدعمة	المؤشر ONH 6.4.2 : نسبة المخزون الإحتياطي	% 15	<ul style="list-style-type: none"> متابعة تطور المخزون وبرمجة الشراءات في الأجل المناسبة إستخلاص مبالغ الدعم في الأجل لتمويل شراءات الزيوت النباتية في الإبان
التدخل لتعديل سوق زيت الزيتون	المؤشر ONH 7.5.2 : نسبة مساهمة الديوان في التصدير في غطار الحصة الممنوحة من الإتحاد الأوروبي	% 10	<ul style="list-style-type: none"> التدخل في السوق وتأمين شراء كميات من زيت الزيتون لفائدة الشركة المصدرة كراء وسائل النقل وخزانات من طرف الديوان الوطني للزيت خدمات التحاليل الخدمات المقدمة من طرف الديوان الوطني للزيت (أعباء التسيير) أعباء تمويل التسيقة على السلع

5. الإجراءات المصاحبة: تمويل أنشطة التدخل في ميداني الفلاحة وصناعة الزيت من طرف الدولة

III - الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

تتمثل التقديرات الأولية لميزانية الديوان الوطني للزيت لموسم 2022/2021 حسب طبيعة النفقة في:

الوحدة : دينار

تقديرات 2022/2021	النفقات
501 941 135	نفقات التصرف
484 379 381	نفقات العمليات لحساب الدولة
17 561 754	النفقات العامة للتصرف :
9 134 069	نفقات التأجير
8 427 685	نفقات وسائل المصالح
5505 557	نفقات الإستثمار
3 600 000	نفقات الإستثمار على ميزانية الدولة
1 950 557	نفقات الإستثمار على الموارد الذاتية
491507 692	المجموع

بطاقة عدد3: الديوان الوطني للزيت

1. البرنامج: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

I - التعريف:

1. النشاط الرئيسي: النهوض بقطاع الزيتون وزيت الزيتون وتزويد السوق التونسية بالزيوت النباتية المدعمة إلى جانب تنمية الصادرات وترويج زيت الزيتون في السوق الداخلية
2. ترتيب الفاعل العمومي: صنف م
3. مرجع الإحداث: المرسوم عدد 24 لسنة 1962 المؤرخ في 30 أوت 1962 المصادق عليه بالقانون عدد 61 لسنة 1962 المؤرخ في 27 نوفمبر 1962
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: أمر عدد 2579 لسنة 2000 مؤرخ في 11 نوفمبر 2000 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الديوان الوطني للزيت.
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج: 2009-2012

II - الإستراتيجية والأهداف :

1. الإستراتيجية العامة: يسعى الديوان الوطني للزيت لتحسين إنتاجية ومردودية القطاع الزيتي وبالتالي تطوير الإنتاج الفلاحي بدعم إنتاج زيت الزيتون في جميع مراحلها. كما يتدخل الديوان الوطني للزيت للمحافظة على استقرار سوق الزيوت عبر تأمين تجميع الإنتاج الوطني لزيت الزيتون في ظروف ميسرة للمنتجين حيث يضطلع بدور تعديل وترشيد للسوق مع تقديم الإحاطة والدعم للمنتجين ومواصلة تزويد البلاد بالزيوت النباتية المدعمة وتأمين حاجيات السوق.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: يساهم الديوان الوطني للزيت في بلوغ أهداف البرنامج الذي يندرج ضمنه من خلال العديد من الأنشطة:
 - المحافظة على الثروة الوطنية من الزياتين والصابية وذلك من خلال تنظيم الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الضارة بالزياتين
 - المساهمة في تنمية الإنتاج عن طريق تكوين اليد العاملة المختصة في تقليم الزياتين ومن خلال تطبيق نتائج البحث العلمي عبر إبرام إتفاقيات مع هيئات البحث العلمي الفلاحي
 - دعم المنتجين من خلال تشجيع فلاحي الزياتين على القيام بعملية التسميد الأزوتي واقتناء الآلات الميكانيكية للتقليم والجني والرش وذلك برصد منح في الغرض
 - توفير مشاتل زيتون ذات جودة عالية بالنسبة لكل الأصناف المحلية وبعض الأصناف الأجنبية والمحافظة على الثروة الوطنية وذلك بإنتاج الأصناف الوطنية، إلى جانب توفير مشاتل زيتون مثبتة الاصل ووضعها على ذمة أصحاب المنابت
 - إعطاء قيمة مضافة لزيت الزيتون التونسي ومراقبة الجودة عبر مخبر الديوان. وفي نفس الإطار، تكوين فنيين في مجال الزيتون وزيت الزيتون عبر المركز الدولي للتكوين بالديوان الوطني للزيت
 - التدخل لتعديل وترشيد سوق زيت الزيتون للحفاظ على مصالح كافة المتدخلين
 - تأمين نشاط تزويد السوق بالزيوت النباتية المدعمة والمخزون الاحتياطي من الإستهلاك بجميع مراحلها لفائدة الدولة

- تأمين شراء زيت الزيتون عند الإنتاج وتصديره عن طريق الشركة المصدرة كليا
 - تشجيع إستهلاك زيت الزيتون التونسي عبر الترويج في السوق الداخلية طبقا لقرارات الحكومة
3. أهم الأولويات والأهداف: تتمثل أهداف الديوان الوطني للزيت في:
- المساهمة في تنمية منظومة انتاج زيت الزيتون
 - ضمان مراقبة الجودة
 - المساهمة في تنمية صادرات زيت الزيتون
 - إنتظامية تزويد السوق بالزيوت النباتية المدعمة
 - التدخل لتعديل سوق زيت الزيتون
4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة: تتمثل مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة في:

المحور 1: النهوض بقطاع الزيتون وزيت الزيتون			
الأهداف	مؤشر قياس الأداء	تقديرات 2022/2021	أهم الأنشطة المبرمجة لموسم 2022/2021
المساهمة في تنمية منظومة إنتاج زيت الزيتون	المؤشر 1.ONH.1 نسبة مداواة غابة الزيتون	% 100	المحافظة على الثروة الوطنية من الزيتون من خلال وإنجاز الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الضارة <ul style="list-style-type: none"> ▪ التدخل البري لمداواة الزيتون ▪ التدخل الجوي لمداواة الزيتون ▪ شراء المبيدات
	المؤشر 1.ONH.2 نسبة الناجحين في حضائر التكوين في تقليم الزيتون	% 84	فتح حضائر بمختلف ولايات الجمهورية بالتكوين وتوفير يد عاملة مختصة في تقليم الزيتون : <ul style="list-style-type: none"> ▪ إنجاز حضائر لتكوين عمال مختصين في تقليم الزيتون ▪ إنجاز حضائر لرسكلة معلمين زبار ▪ المشاركة في لجان المصادقة على قوائم المترشحين ولجان الامتحانات النهائية لإسناد الشهادت ▪ أيام اعلامية
	المؤشر 1.ONH.3 عدد مشاتل الزيتون المباعة	300 000	المساهمة في تطور إنتاج الشتلات ذات جودة عالية بمرکز إكثار الزيتون بيجاوة : <ul style="list-style-type: none"> ▪ توسعة المساحة المخصصة لإكثار المشاتل توفير مشاتل زيتون ذات جودة عالية للاستجابة لطلب الفلاحين ▪ تحسين قدرة حقل الأمهات لتوفير العقل الخضيرة ▪ اعتماد الإشهار لترويج المنتج : مطويات, أيام إعلامية. ▪ إنتاج مشاتل الزيتون المثبتة وإحداث حقل أمهات من هذه الأصناف
	المؤشر 4.2.1 ONH عدد التحاليل المعتمدة	7	إرساء نظام الجودة طبقا للمواصفة العالمية ISO 17025
	المؤشر 5.3.1 ONH : إقتحام أسواق جديدة	2	تنمية صادرات زيت الزيتون و إقتحام أسواق جديدة عبر المشاركة في الصالونات الدولية المختصة

المحور 2: المحافظة على إستقرار سوق الزيوت			
أهداف	مؤشر قياس الأداء	تقديرات 2022/2021	أهم الأنشطة المبرمجة لموسم 2022/2021
إنتظامية تزويد البلاد بالزيوت النباتية المدعمة	المؤشر ONH 6.4.2 : نسبة المخزون الإحتياطي	% 15	<ul style="list-style-type: none"> متابعة تطور المخزون وبرمجة الشراءات في الأجل المناسبة إستخلاص مبالغ الدعم في الأجل لتمويل شراءات الزيوت النباتية في الإبان
التدخل لتعديل سوق زيت الزيتون	المؤشر ONH 7.5.2 : نسبة مساهمة الديوان في التصدير في غطار الحصة الممنوحة من الإتحاد الأوروبي	% 10	<ul style="list-style-type: none"> التدخل في السوق وتأمين شراء كميات من زيت الزيتون لفائدة الشركة المصدرة كراء وسائل النقل وخزانات من طرف الديوان الوطني للزيت خدمات التحاليل الخدمات المقدمة من طرف الديوان الوطني للزيت (أعباء التسيير) أعباء تمويل التسيقة على السلع

5. الإجراءات المصاحبة: تمويل أنشطة التدخل في ميداني الفلاحة وصناعة الزيت من طرف الدولة

III - الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

تتمثل التقديرات الأولية لميزانية الديوان الوطني للزيت لموسم 2022/2021 حسب طبيعة النفقة في:

الوحدة : دينار

تقديرات 2022/2021	النفقات
501 941 135	نفقات التصرف
484 379 381	نفقات العمليات لحساب الدولة
17 561 754	النفقات العامة للتصرف :
9 134 069	نفقات التأجير
8 427 685	نفقات وسائل المصالح
5505 557	نفقات الاستثمار
3 600 000	نفقات الإستثمار على ميزانية الدولة
1 950 557	نفقات الإستثمار على الموارد الذاتية
491507 692	المجموع

بطاقة عدد 1: ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى

1. الإنتاج الفلاحي والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

I- التعريف

1- النشاط الرئيسي:

يعمل ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ويتولى في نطاق التوجهات التي ترسمها مخططات التنمية تطوير وتنمية قطاع تربية الماشية، ويقوم في هذا الإطار خاصة بالمهام التالية:

- أ- تنمية الموارد العلفية والرعوية عبر:
 - المساهمة في تنمية إنتاج البذور العلفية والرعوية
 - تطوير التقنيات الفلاحية الخاصة بزراعة الأعلاف وجمع محاصيلها وتحويلها وتخزينها
 - إحداث وتطوير وتحسين المراعي
 - تثمين الفواضل الزراعية والصناعية لتغذية الحيوانات.
- ب- تطوير طرق تربية الماشية عبر:
 - إعداد ونشر التقنيات الحديثة في تربية الماشية ودعم إنتاجيتها
 - تحسين السلالات
 - المساهمة مع مؤسسات التكوين والبحث العلمي الفلاحي في توظيف التكنولوجيا الحديثة لتنمية القطاع
 - المعاضدة الفنية في ميدان الإرشاد الفلاحي والتكوين الخاص بتربية الماشية وتوفير المرعى.
- ج- متابعة القطاع والمساهمة في تطويره عبر:
 - متابعة وتحليل المعطيات والمؤشرات المتعلقة بقطاع تربية الماشية
 - القيام بدراسات قطاعية وتحليل فنية واقتصادية لمشاريع قطاع تربية الماشية
 - المساهمة في بعث الهياكل المهنية وتنظيمها
 - تزويد القطاع بالمواد الغير التنافسية.
- د- وبصفة عامة القيام بكل المهام الخاصة التي توكلها الدولة للديوان من أجل تنمية قطاع تربية الماشية.

2- مرجع الأحداث والتنظيم الإداري والمالي:

ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أحدث بمقتضى مرسوم عدد لسنة 1966 المؤرخ في 24 سبتمبر 1966 والمصادق عليه بالقانون عدد لسنة 1966 المؤرخ في 28 نوفمبر 1966 والمنقح بالقانون عدد لسنة 1993 المؤرخ في 8 مارس 1993. حيثت مهامه تماشياً مع التوجهات الرامية إلى تخلي الدولة تدريجياً عن الأنشطة ذات الصبغة التنافسية والإنتاج والخدمات لفائدة المهنة مع العمل على تأطيرها ومعاضدتها.

وقد ضبط الهيكل التنظيمي لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى بأمر عدد لسنة 2001 مؤرخ في 10 سبتمبر 2001. ويتضمن 8 إدارات مركزية راجعة بالنظر مباشرة إلى الإدارة العامة، منها 5 إدارات فنية، وإدارة جهوية في كل ولاية و5 وحدات إنتاج.

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف: لا يوجد

1- الإستراتيجية العامة:

يعتمد الديوان في ضبط إستراتيجياته على المخططات التنموية والقطاعية والخطط الوطنية إضافة إلى التوجهات العامة لوزارة الإشراف .

2- المساهمة في أهداف البرنامج:

- تندرج تدخلات ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى كفاعل عمومي ضمن البرنامج الأول لوزارة الفلاحة: "الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية" الذي يهدف إلى :
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الأساسية كالحبوب والحليب واللحوم الحمراء.
 - تنمية صادرات المنتجات الفلاحية من خلال تنويع المنتجات المصدرة ورفع قيمتها المضافة
 - دعم نظام الجودة بالنسبة للمنتجات الفلاحية
 - إحكام نظام المراقبة والحماية والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.
- وترمي تدخلات الديوان المنضوية تحت البرنامج الأول إلى المساهمة في تحقيق الهدف الأول المتمثل في تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي من خلال العمل على تطوير منظومتي الألبان واللحوم الحمراء وتطوير إنتاج الموارد العلفية.

3- أهم الأولويات والأهداف:

تهدف الإستراتيجيات المتعلقة بمنظومتي الإنتاج الحيواني والعلفي إلى ضمان ديمومة القطاع وتطويره على مستوى المردودية والجودة وسلامة المنتجات الحيوانية ووضع الآليات الكفيلة لبلوغها قصد ضمان الأمن الغذائي ورفع من القدرة التنافسية للقطاع. وتساهم الانجازات في تطوير مختلف منظومات تنمية الإنتاج الفلاحي والتي تهم القطاعات التالية:

1-3 الموارد العلفية والرعية:

- تحسين نظم التغذية بالمستغلات الفلاحية عبر إيجاد الحلول البديلة الناجعة للضغط على كلفة الإنتاج.
- التوسع في برامج إكثار البذور العلفية والرعية المحلية الأكثر تأقلا عبر عقود إنتاج مع الفلاحين.
- تدعيم التعاون مع مؤسسات البحث العلمي في مجال الإكثار الأولي لمختلف للأصناف المستنبطة محليا.
- المساهمة في تثمين المخلفات الزراعية والصناعية (معالجة التبن باليوريا، صناعة القوالب العلفية، ...)
- وفي البحث عن بدائل لإنتاج الأعلاف المركزة بدعم برنامج التوسع في زراعة الفول المصري و السلجم.
- دعم نشر التقنيات الجديدة لتطوير وتثمين الإنتاج.
- تدعيم الخطة الوطنية لتنمية المراعي وضمان التنمية المستدامة لكل أنواع المراعي.
- دعم طاقات ومفاهيم المجتمعات الرعية تجاه أهمية تنمية المراعي خاصة من النواحي الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.
- التنسيق والتعاون الوثيق بين مختلف المؤسسات الوطنية المتدخلة في مجال تنمية المراعي لإضفاء مزيد من النجاعة على البرمجة والمتابعة والتقييم مع النظر في إمكانية توحيد منهجيات التدخل فيما بينها.
- العمل على وضع الآليات اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات متكاملة وحديثة خاصة بالموارد الرعية تعتمد في اتخاذ القرارات المناسبة.
- التوسع في المجال الجغرافي للتدخل بالغراسات والزراعات الرعية بالاعتماد على المصادر ذات المردودية العالية (هندي أملس، زراعات عشبية معمرة، ...)
- تعزيز التعامل والتعاون مع مؤسسات البحث الناشطة في مجال تنمية المراعي لتطوير طرق تدخل الديوان خاصة من جانب التنويع في الأصناف الرعية بجميع أنواعها.
- وضع برامج لتجميع وإكثار الأصول الوراثية الرعية المحلية الواعدة.

2-3 تحسين السلالات:

- تهدف التوجهات الإستراتيجية للديوان في مجال التحسين الوراثي إلى العمل على الرفع من القدرات الوراثية للقطيع الوطني والتوسع في مختلف البرامج ومزيد التنظيم من خلال البرامج التالية:
- العمل على وضع حيز التنفيذ لنتائج الدراسة بصدد الانجاز لتدعيم البرنامج الوطني للترقيم.
- تطوير برامج التقييم الوراثي لحيوانات التربية أخذاً بعين الاعتبار الوسائل والطرق الحديثة
- تنمية وتدعيم برنامج المحافظة على السلالات المحلية ليشمل سلالات المجترات الصغرى إضافة للأبقار المحلية.
- حوكمة نشاط التلقيح الاصطناعي.
- المساهمة في التحسين الوراثي باستعمال التلقيح الموجه للأبقار.
- دعم برنامج التلقيح الاصطناعي للمجترات الصغرى.
- دعم الإنتاج المحلي من البذور الحيوانية المحلية
- مواصلة تأهيل مركز التحسين الوراثي بسيدي ثابت.
- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال إسداء خدمات التحسين الوراثي (الترقيم، التلقيح الاصطناعي، مراقبة الإنتاجية
- مزيد تدعيم مجالات التعاون مع المنظمات العالمية.

3-3 قطاع الألبان:

- استكمال الدراسة الإستشراافية حول منظومة الألبان في أفق 2030.
- مراجعة المنهجية المعتمدة في برامج التاطير وإرساء مقاربة ذات شمولية تركز على مرافقة المربين ومتابعة مؤشرات قياس أداءهم الاقتصادية والفنية وخاصة كلفة الإنتاج والحد من تداعيات الصعوبات القطاعية عبر مزيد التحكم في تقنيات التربية (التغذية ، التناسل،...) وذلك بهدف إضفاء مزيد النجاعة لتدخلات الديوان في هذا المجال وضمان ديمومة القطاع.
- دعم الإنتاج المحلي من الأراخي.
- النهوض بجودة الحليب الطازج عبر:
- التوسع في برنامج إرساء التبريد بالضيعة من خلال إمضاء ميثاق الشراكة بين ممثلين عن حلقات المنظومة (الإنتاج والتجميع والتصنيع).
- المساهمة في تحيين المواصفات التونسية للحليب طبقاً للمؤشرات المرجعية لجودة الحليب بأحواض إنتاج الحليب من خلال تحديد الخصائص المرجعية للحليب بأهم أحواض الإنتاج لتحديد المعايير والمقاييس المزمع اعتمادها لخلاص الحليب حسب الجودة
- التوسع في برنامج خلاص الحليب حسب الجودة لتشمل أحواض الحليب والولايات المعنية بمشاريع التعاون الدولي على غرار ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد.

4-3 قطاع اللحوم :

- استكمال الدراسة الاستشراافية حول قطاع اللحوم في أفق 2030.
- العمل على مواصلة إرساء منظومة اللحوم الحمراء .
- تطوير برامج الإحاطة والتأطير ومزيد نشر التقنيات الحديثة في التربية

◀ لحوم الأبقار:

- المساهمة في ربط الصلة بين موردي العجول والمسمنين والقصابين.
- مواصلة تاطير ومتابعة نشاط ورشات تسمين العجول.

◀ لحوم المجترات الصغرى :

- مواصلة نشر التقنيات الحديثة في التربية.
- دعم الهياكل المهنية الناشطة والعمل على تكوين هياكل جديدة.

5-3 في قطاع الإبل :

- إعداد دراسة لضبط وتحليل حاجيات قطاع الإبل من المهارات وتكوين مكوني مراكز التكوين المهني الفلاحي والمرشدين الفلاحيين في إطار اتفاقية شراكة بين الديوان ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي.
- تدعيم قدرات المربين والرعاة عبر تنظيم دورات تكوينية و أيام إعلامية.

- تقييم دوري لنتائج الخطة الوطنية للنهوض بقطاع الإبل.
- العمل على مواصلة إنجاز مكونات الخطة الوطنية.
- دعم الرعاية الصحية لقطاع الإبل (تأهيل المخابر، تشخيص أهم الأمراض ومقاومتها، إرساء مرصد لأمراض الإبل...).

3-6 الحيوانات الصغرى :

- مواصلة دعم المشاريع الاجتماعية في إطار الاقتصاد التضامني (تربية النحل والأرانب والحلزون ودجاج الضيعة).
- مواصلة تركيز ودعم الهياكل المهنية في القطاع.
- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص والمهنة وهياكل البحث والإرشاد (إمضاء وتفعيل الاتفاقيات المبرمة)
- تحويل مركز الدعم بالمريسة إلى مركز فني في تربية النحل.

3-7 البحث العلمي والإرشاد:

- تطوير مجالات البحث العلمي والمساهمة في تثمين نتائج البحوث .

4-أهداف ومؤشرات قياس أداء أنشطة الديوان:

تم ضبط أهداف ومؤشرات قياس أداء برامج الديوان بالاعتماد على خصوصية تدخلاته في مجالات تنمية الموارد العلفية والرعوية والمساهمة في تنمية منظومة الألبان وقطاع اللحوم الحمراء من خلال برامج الإحاطة وتأطير مربّي الماشية وتحسين السلالات للقطيع الوطني، من ناحية ودعم مشاريع تربية الحيوانات الصغرى والهياكل المهنية الفاعلة في قطاعات تربية الماشية والإحاطة بها، من ناحية أخرى. وقد تم التركيز في ضبط هذه الأهداف والمؤشرات على إبراز الأنشطة الخاصة بالديوان وتدخلاته في القطاع.

*منهجية ضبط وقياس المؤشرات:

تم ضبط المؤشرات التي تعكس أهم أنشطة الديوان في إطار مهامه الأساسية وتم ضبط النسب باعتبار إنجازات السنوات السابقة مع الحرص على تطويرها أخذاً بعين الاعتبار :

- تطور الإمكانيات المادية والمالية والبشرية للديوان.
- توجهات سلطة الإشراف في إطار المخططات التنموية والاستراتيجيات والمنظومات الفلاحية.
- استشراف تطور الاستثمار .
- مجال تدخلات الديوان (أراضي خاصة، قاعدة الانتقاء، مسالك التلقيح الاصطناعي...).
- علماً وأن هذه النسب قابلة للمراجعة والتحيين كلما استدعى الغرض.
- كما تم ضبط طريقة احتساب كل مؤشر بالتعاون مع المصالح الراجعة له بالنظر وتفصيلها ضمن بطاقات المؤشرات بوثيقة المشروع السنوي للقدرة على الأداء.

وفي هذا الإطار تم ضبط 3 أهداف و 6 مؤشرات لتقييم إنجازات البرامج :

التقديرات			التوقعات	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء	الهدف
2024	2023	2022		2021	2020	2019			
2.8	2.8	2.8	2.8	2.7	3.25	3.5	%	1-1 نسبة تغطية حاجيات القطيع الوطني من الوحدات العلفية	1-المساهمة في توفير الموارد العلفية والرعوية لتغطية حاجيات القطيع
8.5	8.5	8.4	8.3	6.6	8.5	7.9	%	2-1 نسبة المساهمة في تغطية المربين ببرامج الإحاطة والتأطير الفني	2- المساهمة في تطوير حلقات إنتاج الألبان واللحوم الحمراء وتجميع الحليب عن طريق

99	98.9	98.7	98.5	87	98	97.6	%	2-2 نسبة المساهمة في تأطير مراكز تجميع الحليب	الإحاطة والتأطير
70	70	68	68	45.9	49.53	48.67	%	2-3 نسبة تغطية المربين بخدمات التحسين الوراثي	
25	24	19	18	23	23	23	%	3-1 نسبة المشاريع المحاطة	3- المساهمة في خلق مواطن شغل عبر دعم مشاريع تربية الحيوانات الصغرى والنهوض بالهيكل المهنية الناشطة في قطاع تربية الماشية
20	20	20	21	10	15	17	هيكل	3-2 عدد الهياكل المهنية المحدثة	

الهدف 1: المساهمة في توفير الموارد العلفية والرعية لتغطية حاجيات القطيع

- تقديم الهدف : في إطار السعي للتقليل من العجز العلفي على المستوى الوطني واستغلال الإمكانيات المتاحة لتغطية حاجيات القطيع، تعمل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على تنفيذ عديد المشاريع والبرامج لتنمية الموارد العلفية والرعية ضمن مختلف المخططات التنموية وفي هذا الإطار يساهم الديوان بالتدخلات التالية :

- تحسين المراعي الخاصة المتدهورة لرفع إنتاجيتها،
- إنتاج البذور العلفية و الرعية من الأصناف المحلية،
- التوسع في المساحات العلفية بهدف الرفع من الإنتاجية،
- تثمين المخلفات الزراعية و الصناعية لتحسين قيمتها الغذائية.

- مرجع الهدف: الإستراتيجيات القطاعية والخطط الوطنية لتنمية المراعي.

- مبررات اعتماد المؤشرات: تم الاعتماد على مؤشر يعكس مدى مساهمة برامج تحسين المراعي وتكثيف الزراعات العلفية و خزنها وبرنامج الدرع العلفي وتثمين المخلفات الزراعية وبرنامج إنتاج وإكثار البذور العلفية ، في تغطية حاجيات القطيع من الموارد العلفية للتقليل من العجز العلفي. المؤشر 1-1 نسبة تغطية حاجيات القطيع الوطني من الوحدات العلفية.

تم اعتماد الوحدة العلفية على أساس أنها الوحدة المرجعية المستعملة لتقدير قيمة الطاقة (valeur énergétique) لكل الأعلاف الحيوانية. وتمثل كمية الطاقة التي يحتويها واحد (1) كلغ من الشعير المرجع (aliment de référence) المحصود عند بلوغ مرحلة النضج الكامل.

- طريقة احتساب المؤشر = نسبة الوحدات العلفية المنتجة عبر مساحات تحسين المراعي والزراعات العلفية المنجزة وبرنامج الدرع العلفي وتثمين المخلفات الزراعية وبرنامج إنتاج وإكثار البذور العلفية واستيراد قوالب الفصة/ حاجيات القطيع من الوحدات العلفية.

الهدف 2: المساهمة في تطوير حلقات إنتاج الألبان واللحوم الحمراء وتجميع الحليب عن

طريق الإحاطة والتأطير:

- تقديم الهدف: المساهمة في الرفع من مردودية منظومة الألبان وقطاع اللحوم الحمراء ومزيد دعم دورهما الاقتصادي والاجتماعي عبر الرفع من الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات على مستوى جميع حلقات السلسلة القيمية. وكذلك التحكم في كلفة الإنتاج مع العمل على إرساء منظومة اللحوم الحمراء ومزيد تدعيم منظومة الألبان. وذلك عن طريق:

- الإحاطة والتأطير الفني المباشر لمربي الماشية عبر تامين نتائج مراقبة الإنتاجية وتنظيم أيام إعلامية وتحسيسية في إطار الإرشاد الجماعي
- العمل على الرفع من نسبة تغطية القطيع بمختلف برامج تحسين السلالات (التلقيح الاصطناعي، التهجين الصناعي، مراقبة الإنتاجية، ...) وتوسيع قاعدة الانتقاء للأبقار والأغنام.
- **مرجع الهدف:** الإستراتيجيات القطاعية والمخطط الخماسي 2016-2020 لمنظومة الإنتاج الحيواني.

- مبررات اعتماد المؤشرات:

- تم ضبط ثلاث مؤشرات تترجم مدى مساهمة الديوان في تنمية منظومة الألبان وقطاع اللحوم الحمراء لتحقيق الأهداف المرسومة عبر:
- مشاريع الإحاطة والتأطير الفني للمربين . المؤشر 1-2 نسبة المساهمة في تغطية المربين ببرامج الإحاطة والتأطير الفني
- المساهمة في تأهيل منظومة الألبان وتبريد الحليب على مستوى الضيعة وإرساء نظام خلاص الحليب حسب الجودة. المؤشر 2-2 نسبة المساهمة في تأطير مراكز تجميع الحليب
- تغطية القطيع بمختلف خدمات التحسين الوراثي (الترقيم والتلقيح الاصطناعي ومراقبة الإنتاجية، ...).
- المؤشر 2-3 نسبة تغطية المربين بخدمات التحسين الوراثي

- طريقة احتساب المؤشرات :

* يتم احتساب مؤشر 1-2 تغطية المربين ببرامج الإحاطة والتأطير الفني على النحو التالي = المعدل المرجح لعدد مربي الماشية المؤطرين/عدد الجملي لمربي الماشية على المستوى الوطني
معدل مرجح (moyenne pondérée) = ((عدد مربي الأبقار المنتفعين بمختلف الأنشطة والبرامج X ضارب 1) + (عدد مربي الأغنام المنتفعين بمختلف الأنشطة والبرامج X ضارب 2) + (عدد مربي الماعز المنتفعين بمختلف الأنشطة والبرامج X ضارب 3) + (عدد مربي الإبل المنتفعين بمختلف الأنشطة والبرامج X ضارب 4) + (عدد ورشات التسمين المنتفعين بمختلف الأنشطة والبرامج X ضارب 5)) / (مجموع الضوارب)

ضارب 1 = عدد مربي الأبقار المنتفعين بمختلف الأنشطة والبرامج / العدد الجملي لمربي الأبقار الحلوب
 ضارب 2 = عدد مربي الأغنام المنتفعين بمختلف الأنشطة والبرامج / العدد الجملي لمربي الأغنام
 ضارب 3 = عدد مربي الماعز المنتفعين بمختلف الأنشطة والبرامج / العدد الجملي لمربي الماعز
 ضارب 4 = عدد مربي الإبل المنتفعين بمختلف الأنشطة والبرامج / العدد الجملي لمربي الإبل
 ضارب 5 = عدد ورشات التسمين المنتفعين بمختلف الأنشطة والبرامج / العدد الجملي لورشات التسمين
 وتتمثل الأنشطة والبرامج المقدمة للمربين في : التأطير والتكوين والأيام الإعلامية والأيام التحسيسية والورشات الوطنية والجهوية.

* **طريقة احتساب المؤشر 2-2 المساهمة في تأطير مراكز تجميع الحليب :** عدد مراكز تجميع الحليب المؤطرة/العدد الجملي لمراكز تجميع الحليب المرسمة بالقائمة العامة.

* أما بالنسبة للطريقة المعتمدة من طرف إدارة تحسين السلالات لاحتساب مؤشر 2-3 تغطية المربين بمختلف أنشطة التحسين الوراثي فتتمثل في اعتماد قاعدة بيانات تطبيقية تحسين السلالات لإحتساب العدد الجملي للمربين المسجلين بالسجل الوطني والذي تمّ تمكينهم من خدمات ترقيم الأبقار أو التلقيح الاصطناعي أو مراقبة الإنتاجية. وبهذا يشمل الاحتساب جميع المربين الذين وقع التدخّل لديهم بأحد أنشطة التحسين الوراثي أو بجمعها:

نسبة التغطية لمربي الأبقار بخدمات التحسين الوراثي = عدد المربين الذين انتفعوا على الأقل بتدخل من برامج تحسين السلالات/ العدد الجملي لمربي الأبقار.

الهدف 3: المساهمة في خلق مواطن شغل عبر دعم مشاريع تربية الحيوانات الصغرى والنهوض بالهياكل المهنية الناشطة في قطاع تربية الماشية

- **تقديم الهدف :** تهدف مشاريع تربية الحيوانات الصغرى, كالنحل والسمان والحلزونات والدجاج, إلى خلق مواطن الشغل خاصة للعاطلين عن العمل من جميع الفئات ، و تتميز بسهولة التركيز مقارنة بالقطاعات الفلاحية الأخرى، حيث أنها لا تتطلب ملكية الأرض و لا تستوجب تمويلات باهظة وهي قابلة للتوسع وتحسين دخل المربين.

كما يساهم الديوان في بعث وتحسين أداء الهياكل المهنية الفلاحية لما لها من دور في تدعيم البرامج التنموية والخدمات المقدمة لقطاع تربية الماشية .وهي تحضى بدعم الديوان من خلال برامج الإحاطة والتأطير والتكوين إضافة إلى دعم عديد الأنشطة وتوفير معدّات وتجهيزات لفائدتها.

- **مرجع الهدف :** الاستراتيجيات القطاعية

- **مبشرات اعتماد المؤشرات**

تم ضبط مؤشرين يترجمان مدى مساهمة الديوان في دعم مشاريع تربية الحيوانات الصغرى من خلال:

- تكثيف الإحاطة الفنية بها وتحسين مردوديتها . **المؤشر 3-1 نسبة المشاريع المحاطة**
 - تنظيم المربين والباعثين في قطاع تربية الماشية صلب هياكل مهنية والمساهمة في تأهيل هذه القطاعات قصد تنويع وتطوير منتوجها الفلاحي. **المؤشر 3-2 عدد الهياكل المهنية المحدثة**
- **طريقة احتساب المؤشر :**

• **المؤشر 3-1 نسبة الإحاطة بمشاريع تربية الحيوانات الصغرى =** العدد الجملي للمشاريع المحاطة من قبل المصالح الجهوية والمركزية للديوان والتي تهتم قطاعات النحل والأرانب والسمان والحلزونات ودجاج الضيعة / العدد الرسمي الوطني من المشاريع المحدثة والمستغلة من قبل المربين.

• **المؤشر 3-2 عدد الهياكل المهنية المحدثة =** العدد الجملي للهياكل المهنية المحدثة والمؤطرة من قبل الديوان والتي تهتم قطاعات النحل والأرانب والسمان والحلزونات ودجاج الضيعة .

4- **الإجراءات المصاحبة:**

-تدعيم الموارد البشرية للمؤسسة .

تدعيم جودة الحليب من خلال:

-تواصل تركيز التبريد على مستوى الضيعة ودعم مراكز التجميع المنخرطة بهذا البرنامج بمنحة خصوصية في حدود 10 مليمات للتر الواحد من الحليب المبرد والمصنع.

-الحث على أهمية التبريد على مستوى الضيعة ودوره الكبير في تحسين الجودة من خلال تحسيس أصحاب المراكز بأهمية الموضوع وبضرورة تركيز منظومة خلاص الحليب حسب الجودة: القيام بطلب عروض لشراء عدد 10 صهاريح (سعة 500 لتر) قصد تزويد المربين ومراكز تجميع الحليب.

-تطور منحة تجميع الحليب من 15 مليم للتر المجمع سنة 1983 إلى 115 مليم للتر المجمع والمبرد والمصنع ابتداء من 23 أوت سنة 2020.

- تجهيز المراكز ودعم الشبكة بشاحنات نقل الحليب لتحسين الخدمات وجودة الحليب.

-تركيب وصيانة وتجربة آلات الحلب والقيام بحصص تطبيقية لفائدة المنتفعين في كل عملية تسليم.

وفي نطاق العمل لمزيد تطوير الزراعات العلفية تواصل خلال سنة 2020 العمل بإجراءات

السنة الماضية مع تحسين الآليات المعتمدة وتتمثل هذه الإجراءات في ما يلي :

■ توفير بذور علفية صيفية (فصة، درع علفي) مجاناً لفائدة صغار ومتوسطي المربين في إطار برنامج تركيز القطع الإضحائية.

■ فتح المناطق الرعوية المخصصة في فترات الجفاف

■ اعفاء بذور الذرى العلفية الموردة من المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة

■ تنظيم توزيع مادة السداري المدعمة

■ تحيين منشور نقل الأعلاف الخشنة من مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك

■ تواصل برامج تنمية و دعم الموارد العلفية

■ استنباط أنواع جديدة من البذور بالتعاون مع المعهد الوطني للبحوث الزراعية وتركيزها بمركز القرين.

- كما تم خلال موسم 2020/2019 وفي إطار المحافظة على توازن منظومات الانتاج الحيواني وتزويد السوق في ظل تنامي الطلب على اللحوم الحمراء، إتخاذ الإجراءات التالية:
- ✓ تحيين كراس الشروط المتعلق بتوريد العجول الضعيفة المعدة للتسمين (ديسمبر 2017)
 - ✓ إحداث لجنة وطنية تكلف بإعداد دراسة إستشرافية حول منظومة اللحوم الحمراء في أفق 2030
 - ✓ إصدار قانون عدد 7 لسنة 2018 مؤرخ في 6 فيفري 2018 المتعلق بتعزيز حماية الفلاحين من السرقات في إطار دعم مربّي الأبقار،
 - ✓ تشديد الرقابة على نقل الحيوانات خاصة بالولايات الحدودية في إطار تطبيق قانون تربية الماشية وبالمنتجات الحيوانية عدد 95 لسنة 2005.
 - ✓ إصدار المنشور المشترك عدد 024 بتاريخ 30 أبريل 2018 والمتعلق بالتصدي لتهديب الأبقار من طرف الوزارات المعنية (الداخلية والتجارة والفلاحة والمالية) والقيام بدوريات مراقبة مشتركة بين الأجهزة الأمنية ومصالح وزارتي التجارة والفلاحة على مستوى أسواق الدواب،
 - ✓ الترفيع في منحة تسمين العجول من 150 دينار إلى 300 دينار للعجل والتي تم إقرارها بالمنشور عدد 31 بتاريخ 06 فيفري 2017 المتعلق بضبط تراتيب وطرق إعداد ملفات إسناد المنح التشجيعية لتسمين والترفيع في وزن ذبائح الأبقار وذلك بقيمة جمالية في حدود 1 مليون دينار (المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 05 جويلية 2018) والإنطلاق في العمل بهذا الإجراء بداية من 02 جانفي 2019.
 - ✓ كما تم خلال سنة 2020 استئناف توريد العجول الضعيفة المعدة للتسمين بعد ما تم تعليقها بداية من سنة 2016 ومواصلة توريد الاراخي المعفاة من المعاليم المستوجبة. حيث تم توريد 7989 رأس من العجول و825 أخرى.
 - ✓ وفيما يخص توريد لحوم الأبقار المبردة و المجمدة، و بترخيص من وزارة التجارة . حيث تم الى حدود نوفمبر 2020 ، توريد حوالي 1560 طنا من لحوم الأبقار والأغنام المبردة والمجمدة.
 - ✓ أما بخصوص الضأن فإنه لم تسجل أي عملية توريد منذ سنة 2015 وذلك لتوفر الكميات اللازمة لتغطية حاجيات المستهلك خلال فترة عيد الأضحى، حيث قدرت متوفرات الأضاحي لسنة 2019 بحوالي مليون و500 ألف رأس مقابل مليون و390 ألف رأس في السنة الفارطة أي بنسبة تطوّر 8% وقد مكنت هذه المتوفرات من تغطية حاجيات البلاد في ظروف عادية.
- كما واصلت المصالح البيطرية القيام بحملات المداواة المجانية ضد الطفيليات الباطنية والطفيليات الجلدية وإنجاز برنامج حملات التلقيح الوطنية ضد مختلف الأمراض ما عدا مرض اللسان الأزرق الذي تم التخلي عنه سنة 2020 وتم اعتماد التوكيل الصحي كآلية لتنفيذ حملات التلقيح من طرف 260 بيطري. كما تواصلت مراقبة منشآت التربية وجودة المنتجات من أصل حيواني والمراقبة الحدودية لعمليات توريد حيوانات التربية ومنتجاتها.
- تعزيز هيكله الفلاحين في صلب شركات تعاونية والإسراع بإصدار قانون تكوين الشركات التعاونية للتنمية الفلاحية.
 - مراجعة قانون تربية الماشية وإصدار النصوص التطبيقية للقوانين التي لم يتم إصدار نصوص في شأنها.
 - الإسراع بتنقيح الهيكل التنظيمي للديوان عبر إعادة هيكلة الإدارات الجهوية والبدء في برنامج التطهير المالي.
 - الإسراع بإصدار القانون الأساسي للديوان.

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022 – 2024) :

1- تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022 :

تم ضبط مشروع الميزانية الجمالية للتصرف والتنمية لسنة 2022 بـ: 154668 أذ تعهدا و دفعا مقابل 125653 أذ سنة 2021 أي بزيادة تقدر بـ : 29015 أذ (أي بنسبة 23 %) وتتوزع ميزانية سنة 2022 كما يلي:

نفقات الأجر :	- 15878 أد
نفقات التسيير :	- 1500 أد
دعم ودادية الديوان والجمعيات :	- 100 أد
نفقات التدخل :	- 128090 أد
نفقات الإستغلال لوحدات الإنتاج :	- 9100 أد

الميزانية الجمالية لسنة 2022 لديوان تربية الماشية و توفير المرعى

بيان الميزانية	القسم	ميزانية الدولة	موارد ذاتية	المجموع
نفقات التصرف	الأجر	15878		15878
	التسيير	1100	400	1500
	دعم ودادية الديوان والجمعيات	100		100
التدخلات	مشاريع التنمية	6800	1050	7850
	أنشطة أخرى لدعم القطاع		690	690
	تشجيعات الدولة (منح ودعم أسعار)	119550		119550
وحدات الإنتاج	ضيعات ومعامل		9100	9100
المجموع		143428	11240	154668

وتمول هذه الإعتمادات النفقات التالية :

- ميزانية التصرف :

- الأجر :

يقدر حجم الأجر لسنة 2022 بـ: 15878 أد تمول على ميزانية الدولة. كما تم إقتراح الموافقة

على إنتداب 80 عونا بإنعكاس مالي يقدر بـ : 414 أد.

المجموع	المساهمات	المبلغ	البيان
13663000	2428582	11234418	- اجر شهر مارس 2021 x 12
357000	63173	293827	- منحة الإنتاج
330000	58395	271605	- منحة الشهر الثالث عشر
196000	34683	161317	- الإنعكاسات المالية الناتجة عن الوجود المتوقع للأعوان الملحقين أو في حالة عدم مياثوة
44000	7728	36272	- أجور عون مدرج بجداول شهر مارس 2021 تم إنهاء إلحاقه بداية من أفريل 2021.
102000	18048	83952	- أجور الأعوان الذين لم تدرج أسمائهم بجداول شهر مارس 2021
14604000	2595153	12008847	المجموع الوعي ع1د1
			2021
15500	2743	12757	- التدرج 2021
3500	619	2881	- توقيات 2019 (03 عون)
314000	55564	258436	- توقيات 2020 التي تم تأجيلها إلى 2021 (سنة كاملة)
104000	18403	85597	- توقيات استثنائية سنة 2021 (سنة كاملة)
4000	708	3292	- تسميات 2017 (01 عون)
61000	10794	50206	- تسميات 2018 (21 عونا)
12000	2123	9877	- تسميات 2019 (6 أعوان)
2000	354	1646	- تسميات 2020 (2 أعوان)
20000	3539	16461	- تسميات 2021 (05 أعوان)
186000	32914	153087	- إنتدابات 2021 (6 أعوان)
722000	127761	594239	المجموع الوعي ع2د2
79000	13945	65055	- تقاعد سنة 2021 (02 أعوان)
157000	27753	129247	- تقاعد نسبي سنة 2021 (03 أعوان)
82000	14481	67519	- تقاعد سنة 2022 (11 عونا)
318000	56180	261821	المجموع الوعي ع3د3
15008000	2666735	12341265	الجموع (3- 2+1)
31000		31000	- المنحة العائلية
1460		1460	- العيب الجبائي
8400		8400	- الأجر الوحيد
175140		175140	- التأمين الجماعي
216000	0	216000	المجموع الوعي ع4د4
15224000	2666735	12557265	الجموع (4+3- 2+1)
			2022
222000	39284	182716	- الأزيادة في الأجر (سلك المهندسين) - سنة كاملة
168000	29728	138272	- منحة خاصة لسلك التقنيين والمهندسين
17000	3008	13992	- التدرج
86000	15218	70782	- توقيات 2021 التي تم تأجيلها إلى 2022 (03 أشهر)
2000	354	1646	- توقيات استثنائية سنة 2022 (6 : دور ديسمبر)
6000	1062	4938	- توقيات 2022 (03 أشهر)
2000	354	1646	- تسميات (06)
1000	177	823	- تسميات استثنائية (08)
150000	0	150000	- عملة عرضيين
654000	89185	564815	المجموع الوعي ع5د5
15878000	2755920	13122080	المجموع العام (بدون إنتدابات)
			مقترح الإنتدابات لسنة 2022
414000	73259	340741	- إنتدابات (80 عونا (03 أشهر)
16292000	2829179	13462821	المجموع العام

- التسيير :

نفقات قسم التسيير لسنة 2022 حسب الفقرات

الوحدة : دينار

المبلغ	البيان
21700	الأكرية
35000	التعهد وصيانة البناءات
215000	نفقات الماء والكهرباء
65640	التأثيث ولوازم المكاتب
227000	نفقات الإعلامية
40000	نفقات الهاتف والبريد
68400	صيانة السيارات
170000	الوقود
66500	معاليم الجولان
106620	التأمين
65380	الإكساء
35000	مصاريف التنقل
6900	مصاريف النقل
9000	مصاريف المهمات والإستقبال
43000	مصاريف التدقيق والمحاسبة والنزاعات والتدقيق في السلامة الإعلامية
210860	مصاريف أخرى (خدمات مطبعية، مجلات وتوثيق وإعلانات، عقود صيانة مساهمات مختلفة وفحص فني للسيارات ...)
80000	تكوين
15000	منحة حضور أعضاء مجلس المؤسسة
19000	منحة الحليب
1500000	المجموع

- الإستثمارات :

المساهمة في الجمعيات

الوحدة : أد

ميزانية 2022			البيان	الفقرة	الفصل
المجموع	موارد ذاتية	ميزانية الدولة			
230	140	90	مساهمة لفائدة ودادية دوان تربية الماشية وتوقير الوعي	18	325
10		10	مساهمة لفائدة الجمعيات		
240	140	100	المجموع		

1 - مشاريع تنمية القطاع

مشاريع و برامج بصدد الإنجاز

الوحدة : أد

ميزانية 2022			البيان	الفقرة	الفصل
المجموع	موارد ذاتية	ميزانية الدولة			
800		800	الخطة الوطنية للنهوض بقطاع الإبل (التدخلات)	316	11801
800		800	المجموع		
800	0	800	مجموع المشاريع المتواصلة		

مشاريع و برامج جديدة

ميزانية 2022			البيان	الفقرة	الفصل	
المجموع	موارد ذاتية	ميزانية الدولة				
2680	430	2250	مشاريع تحسين السلالات	300	11801	
380	130	250	برنامج الإحاطة بقطاع الحليب	301		
510	140	370	تهنية المباني وتجهيزات مختلفة	303		
230	0	230	الإحاطة بتربية الأغنام ، الماعز ، الإبل ، النحل والأرانب	304		
350	150	200	إقتناء وسائل النقل	306		
300		300	المخطط المدوي للإعلامية	307		
400		400	تهجين الأبقار بسلالات لحمية	310		
4850	850	4000	مجموع الفصل 11801			
2200	200	2000	مشاريع تنمية الموارد العلفية	300		11810
2200	200	2000	مجموع الفصل 11810			
7050	1050	6000	مجموع المشاريع الجديدة			
7850	1050	6800	مجموع مشاريع تنمية القطاع			

2 - أنشطة أخرى لدعم القطاع

مشاريع و برامج جديدة

ميزانية 2022			البيان	الفقرة	الفصل
المجموع	موارد ذاتية	ميزانية الدولة			
			تحسين السلالات		
590	590		- فحول الأغنام		
590	590	0	المجموع		
100	100		- البرنامج الوطني لتجميع الحليب		
100	100	0	المجموع		
690	690	0	مجموع أنشطة أخرى لدعم القطاع		
8540	1740	6800	مجموع مشاريع التنمية وأنشطة دعم القطاع		

3 - تشجيعات الدولة في القطاع (دعم أسعار و منح

مشاريع و برامج جديدة

ميزانية 2022			البيان	الفقرة	الفصل
المجموع	موارد ذاتية	ميزانية الدولة			
400		400	- معاملة التبن بالبوريا	303	11810
450		450	- الخطة الوطنية لتربية الأراخي	305	
200		200	الخطة الوطنية للنهوض بقطاع الإبل (منحة تربية البكاري وتسمين القعدان)		
15000		15000	- البرنامج الإستثنائي لإعادة القطيع الوطني من الأبقار	ج	
103500		103500	منحة تجميع الحليب	403	
119550	0	119550	مجموع تشجيعات الدولة في القطاع		
128090	1740	126350	مجموع مؤنات التنمية		
128330	1880	126450	مجموع مشاريع تنمية القطاع ودعم الجمعيات		

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022 - 2024) :

التقديرات			2021	إنجازات 2020	القسم	بيان الميزانية
2024	2023	2022				
16857	17255	17478	16863	16151	نفقات التصرف	
15202	15610	15878	15303	14600	منحة بعنوان الأجور	منها : :
1155	1145	1100	1080	1049	منحة بعنوان التسيير	
100	100	100	80	80	دعم ودادية الديوان والجمعيات	
142194	136808	128090	99790	99826	ميزانية الإستثمار	
9739	9688	6800	5863	4374	مشاريع التنمية	منها التحويلات المخصصة لـ : :
131715	126380	119550	91137	94538	تشجيعات الدولة (منح ودعم أسعار)	
159051	154063	145568	116653	115977	المجموع	

بطاقة عدد 5 : الشركة الوطنية لحماية النباتات

تتدخل الشركة ضمن برنامج الإنتاج الفلاحي و الجودة و السلامة الصحية للمنتجات الفلاحية و الغذائية كفاعل عمومي و تهدف ميزانيتها أساسا إلى تكثيف التدخلات على مزارع الحبوب،الزياتين و القوارص لمقاومة الآفات التي من شأنها أن تضر بالمنتجات الفلاحية.

I - التعريف:

1 - **النشاط الرئيسي:** القيام بجميع المعالجات وبضروب المكافحة عن طريق

الجو ضد طفيليات المزروعات وإبادة البعوض.

2 مرجع الأحداث: بمقتضى القانون عدد 14 لسنة 1969 المؤرخ في 28 فيفري 1969.

3 مرجع التنظيم الإداري و المالي:

- قانون الأحداث عدد 14 لسنة 1969،
- الأمر عدد 440 لسنة 2015 مؤرخ في 19 جانفي 2015 يتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لحماية النباتات،
- مجلة الشركات التجارية،
- النصوص القانونية، الترايب و الاجراءات الصادرة في شأن المنشآت العمومية ،
- المذكرات الصادرة عن الإدارة العامة للمنشأة.

II - الاستراتيجية و الأهداف :

1 - الاستراتيجية العامة: تتموقع الشركة ضمن البرنامج الأول للوزارة

الذي تتمثل استراتيجيته في السعي إلى تحسين الانتاجية و تدعيم تنافسية المنتجات الفلاحية و الغذائية بتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف على غرار استعمال التقنيات الحديثة.

2 أهم الأولويات و الأهداف الاستراتيجية: يعمل البرنامج على دعم نظام الجودة للمنتجات الفلاحية و الغذائية و تشجيع الصادرات.

تتمحور الاستراتيجية العامة للشركة حول تكثيف التدخلات لمقاومة الآفات الزراعية مما يضمن تحسين جودة المنتجات الفلاحية على غرار الحبوب و المنتجات القابلة للتصدير منها كالزياتين و القوارص.

مبررات اعتماد الهدف	أهداف الشركة	أهداف البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> تهدف الشركة إلى التكتيف من خدماتها و ذلك من خلال تدخلها على كامل المساحات المدعوة لمداواتها باستغلالها لكامل وسائلها الجوية. تعمل الشركة على التقليل في تدخلاتها من أجل الرد على مطالب المداواة. 	<ul style="list-style-type: none"> التكتيف من التدخلات على مزارع الحبوب و غيرها من الزراعات الكبرى، الزياتين، القوارص..... لمقاومة الآفات الزراعية. النجاعة و السرعة في التدخل للمداواة 	<ul style="list-style-type: none"> تحسين الإنتاجية تحسين جودة المنتوجات

3- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة غير مباشرة في البرنامج الرئيسي (متدخل غير مباشر في البرنامج الفرعي المركزي: الإنتاج الفلاحي و الجودة و السلامة الصحية للمنتجات الفلاحية).

4- أهم الأنشطة :

- تجديد الأسطول الجوي للشركة و تطعيمه باقتناءات جديدة باقتراح اقتناء طائرة ذات مقعدين للتكوين و الرش الفلاحي يتم تمويلها بمنحة الدولة بعنوان سنة 2022،
- مواصلة تنفيذ برنامج التعاون التونسي الإيطالي بتفعيل اقتناءات الوسائل الجوية الخفيفة المبرمجة و اصلاح عدد 02 من الطائرات من صنف AIR TRACTOR.

5- الإجراءات المصاحبة:

- توسيع نشاط الشركة و تمكينها من القيام بتكوين الطيارين على الطائرات الجد خفيفة و القيام بخدمات جوية أخرى،
- استغلال الطائرات دون طيار وفق إطار قانوني و ذلك بعد نجاح المشروع النموذجي بالتعاون مع جمهورية كوريا الجنوبية و البنك الإفريقي للتنمية مما يمكن الشركة من فتح المجال لإسداء خدمات أخرى مثل :
- مراقبة محاصيل الزراعات الكبرى والغابات
- التصوير الجوي ودراسة التربة
- تدعيم الشركة بالموارد البشرية الضرورية لإضفاء المزيد من النجاعة على تدخلات الشركة و من أهمها إطار للإشراف على خلية مراقبة التصرف و الميزانية .

III - الميزانية و التقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022 :

بعنوان ميزانية الشركة لسنة 2022 فإنه من المتوقع أن تبلغ الموارد الذاتية 1925 ألف دينار موزعة كالتالي :

الوحدة : المساحة بالهكتار والقيمة بالألف دينار

2022 متوقع		الموارد الذاتية
القيمة	المساحة	
43	1000	مقاومة الأعشاب الطفيلية بمزارع الحبوب
130	3000	مقاومة الأمراض الفطرية بمزارع الحبوب
228	8000	مقاومة آفات الزياتين بالطريقة الكلاسيكية
0	0	مقاومة آفات الزياتين ULV
500	20000	مقاومة ذبابة القوارص
936	24000	مقاومة الناموس
50	-	استغلال طائرات دون طيار
38	-	مداخل أخرى (إيواء و صيانة طائرات ، تكوين طيارين ...)
	1925	المجموع

الوحدة: الألف د

تتوزع الاعتمادات على النحو التالي :

النفقات		الموارد	
المبلغ	النفقات	المبلغ	المنح/الموارد الذاتية
2038	القسم الأول	1319	منحة التأجير
1161	القسم الثاني	0	منحة التسيير
7706	القسم الثالث	7661	منحة التدخل
		8980	مجموع المنح
		1925	الموارد الذاتية
10905	المجموع	10905	المجموع

1 - تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

الوحدة: الألف د

التقديرات			مرسم 2021	انجازات 2020	البيانات
2024	2023	2022			
3670	3529	3244	3192	2757	ميزانية التصرف
1492	1351	1319	1392	*1825	منها • منحة بعنوان التأجير : • منحة بعنوان التسيير :
0	0	0	0	0	
1800	500	7661	600	-	ميزانية الاستثمار

*منحة مرسمة بالميزانية بقيمة 1328 أد و منحة تكميلية بقيمة 497 أد.

بطاقة عدد 6: الشركة التونسية للدواجن

1 -البرنامج :

"الإنتاج الفلاحي والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية"

التعريف:

النشاط الرئيسي:

- إنتاج وترويج فراخ دجاج لحم عمر يوم واحد،
- إنتاج وترويج فراخ دجاج بيض عمر يوم واحد،
- إنتاج وترويج بيض التفريخ لدجاج اللحم،
- إنتاج وترويج بيض التفريخ لدجاج البيض،

مرجع الأحداث:الجلسة العامة التأسيسية المنعقدة يوم 18 ماي 1981.

مرجع التنظيم الإداري والمالي:الهيكل التنظيمي للشركة (الأمر عدد 1103 المؤرخ في 2 ماي 2007) وشروط التسميات

في الخطط الوظيفية (الأمر عدد 2860 المؤرخ في 12 نوفمبر 2007)

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة والفاعل العمومي: لا يوجد

الإستراتيجية والأهداف :

1-الإستراتيجية العامة:تنصهر التوجهات العامة للشركة وسياستها الاستراتيجيةكفاعل عمومي ضمن برنامج الإنتاج الفلاحي

والسلامة والجودة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية, وتحديدًا بالبرنامج الفرعي الإنتاج الفلاحي والسلامة والجودة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية وذلك مع الحرص على إيلاء عناية بالإنتاج والإنتاجية, وجودة المنتج وضمان التزوّد بفراخ لحم وبيض سليمة وبأسعار معقولة, كما تسهر الشركة على تنفيذ سياسات الدولة في تعديل السوق المحلية بالتنسيق مع مختلف هيكل الوزارة المعنية وباحترام وتطبيق برامج المجمع المهني المشترك للدواجن والأرانب.

وتتمثل المحاور والتوجهات الاستراتيجية للشركة في قطاع الدواجن على المدى المتوسط والبعيد في:

✓ تعزيز الاكتفاء الذاتي من دجاج اللحم وضمان توازن العرض والطلب :

ستعمل الشركة على الترفيع في مستوى إنتاج فراخ اللحم عن طريق:

- تعزيز نسبة السوق الشركة التونسية للدواجن وفي قطاع دجاج اللحم وبلوغ نسبة 10 بالمائة.

- الزيادة في طاقة استيعاب مفسس اللحم إلى مستوى 20 مليون بيضة محضنة لحم سنويًا مقابل طاقة استيعاب 18 مليون بيضة

لحم محضنة خلال سنة 2016,

- إحداث وحدة إنتاج لتربية أمهات دجاج اللحم بطاقة استيعاب 40 000 أم،

كما ستعمل الشركة على تحسين جودة الفراخ المنتجة من خلال :

- إجراء تحاليل سيرولوجية دورية ودقيقة لمتابعة الحالة الصحية لقطعان أمهات اللحم والبيض بالشركة في مخبر التحاليل التابع للشركة بالمرجى.
- دعم برنامج المراقبة الصحية في إطار تدعيم برنامج الشركة للكشف المبكر عن الأمراض المستوطنة بالبلاد.
- العمل على توفير كل الإمكانيات المتاحة لإنتاج بيض معدّ للتحضين ذو جودة وأسعار مقبولة.
- مواصلة تلقيح الفراخ المنتجة حسب تغيّر خارطة الأمراض بالبلاد.

✓ **تعزيز الاكتفاء الذاتي من بيض الاستهلاك وضمان توازن العرض والطلب.**

ستعمل الشركة على مواصلة العمل الدؤوب للرفع من الإنتاج والمحافظة على جودة فراخ البيض المنتجة من خلال:

- تعزيز حصّة الشركة التونسية للدواجن من نسبة السوق وفي قطاع دجاج البيض حتى تبلغ نسبة 40 بالمائة.
- دعم برنامج الأمن الحيوي بوحدات الإنتاج والتلقيح والمراقبة الصحية بمفقس البيض.
- تطوير النتائج الفنية المسجّلة في اتجاه تحسين جودة الفراخ المنتجة.

✓ **تعزيز القدرة التنافسية للشركة :**

سيتمّ التركيز خلال فترة المخطط الخامس على:

- تطوير ورقمنة الإدارة من أجل تحسين مردوديتها،
- إعداد دليل الإجراءات وتحيين الهيكل التنظيمي،

- دعم القدرة التنافسيّة للشركة وتعزيز قدرة الشركة على تسويق منتوجاتها خصوصا بعد أزمات تسويق فراخ اللحم والبيض التي شهدها قطاع تربية الدواجن في السنوات الأخيرة وللتخفيف من تداعيات وتأثيرات انتشار فيروس كورونا المستجدّ .

وذلك أولا من خلال تطوير منظومات معلوماتية لتحسين طرق التصرف وثانيا السعي إلى إرساء برنامج لتعزيز وفاء المربين

وتحسين التواصل مع حرفاء الشركة من خلال القيام بتنظيم أيام إعلامية والقيام بزيارات ميدانية واعتماد سياسة تجارية جديدة

تعتمد على ربط الحرفاء بعقود اختيارية للتزود.

2-المساهمة في أهداف البرنامج: (مساهمة مباشرة)

3-أهم الأولويات والأهداف:

أهداف وأولويات الشركة	أولويات البرنامج
<p>الهدف 1: تعزيز الاكتفاء الذاتي من دجاج اللحم وضمان توازن العرض والطلب . تعزيز نسبة السوق الشركة التونسية للدواجن وفي قطاع دجاج اللحم وبلوغ نسبة 10 بالمائة. - الزيادة في طاقة استيعاب مفسس اللحم إلى مستوى 20 مليون بيضة محضنة لحم سنويًا مقابل طاقة استيعاب 18 مليون بيضة لحم محضنة خلال سنة 2016، - إحداث وحدة إنتاج لتربية أمهات دجاج اللحم بطاقة استيعاب 40 000 أم،</p> <p>الهدف 2: تعزيز الاكتفاء الذاتي من بيض الاستهلاك وضمان توازن العرض والطلب . - تعزيز نسبة السوق الشركة التونسية للدواجن وفي قطاع دجاج البيض وبلوغ نسبة 40 بالمائة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الأساسية كالحبوب والحليب واللحوم الحمراء والبيض...
<p>✓ تعزيز القدرة التنافسية للشركة : - تطوير ورقمنة الإدارة من أجل تحسين مردوديتها، - إعداد دليل الإجراءات وتحسين الهيكل التنظيمي، - دعم القدرة التنافسية للشركة وتعزيز قدرة الشركة على تسويق منتوجاتها خصوصاً بعد أزمات تسويق فراخ اللحم والبيض التي شهدها قطاع تربية الدواجن في السنوات الأخيرة وللتخفيف من تداعيات وتأثيرات انتشار فيروس كورونا المستجد.</p> <p>- العمل على توفير كل الإمكانيات المتاحة لإنتاج بيض معدّ للتحضين ذو جودة وأسعار مقبولة. - مواصلة تلقيح الفراخ المنتجة حسب تغيّر خارطة الأمراض بالبلاد.</p> <p>- دعم برنامج الأمن الحيوي بوحدات الإنتاج والتلقيح والمراقبة الصحية بمفقس البيض.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ دعم نظام الجودة بالنسبة للمنتجات الفلاحية
<p>- إجراء تحاليل مخبرية دورية ودقيقة لمتابعة الحالة الصحية لقطعان أمهات اللحم والبيض بالشركة في مخبر التحاليل التابع للشركة بالمرجى. - دعم برنامج المراقبة الصحية في إطار تدعيم برنامج الشركة للكشف المبكر عن الأمراض المستوطنة بالبلاد. - مواصلة تلقيح الفراخ المنتجة حسب تغيّر خارطة الأمراض بالبلاد.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إحكام نظام المراقبة والحماية واليقظة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

الإجراءات المصاحبة (دعم وزارة الإشراف)	الأهداف
<p>مضاعفة حصة الشركة من أمهات دجاج اللحم من 000 60 أم حاليا إلى مستوى 120 000 أم نهاية المخطط الخماسي (2025-2021).</p> <p>تخصيص أرض دولية بالمريسة لإحداث وحدة إنتاج لتربية أمهات دجاج اللحم بطاقة استيعاب 40 000 أم، مقابل تخلي الشركة عن أرض دولية 162 هكتار ببوربيع</p>	<p>في إطار الهدف الأول: الاكتفاء الذاتي في قطاع اللحم..</p> <p>تعزيز نسبة السوق الشركة التونسية للدواجن وفي قطاع دجاج اللحم وبلوغ نسبة 10 بالمائة.</p> <p>- الزيادة في طاقة استيعاب مفسس اللحم إلى مستوى 20 مليون بيضة محضنة لحم سنويًا مقابل طاقة استيعاب 18 مليون بيضة لحم محضنة خلال سنة 2016،</p> <p>- إحداث وحدة إنتاج لتربية أمهات دجاج اللحم بطاقة استيعاب 40 000 أم،</p>
<p>تعزيز حصة الشركة من أمهات دجاج البيض تدريجيا من 20 000 أم حاليا إلى مستوى 30 000 أم نهاية المخطط الخماسي.</p>	<p>في إطار الهدف الثاني: الاكتفاء الذاتي في قطاع البيض..</p> <p>- تعزيز نسبة السوق الشركة التونسية للدواجن في قطاع دجاج البيض وبلوغ نسبة 40 بالمائة.</p>
<p>مساعدة الشركة في إطار برنامج رقمنة الإدارة وربط وحدات الإنتاج وتطوير أساليب التصرف.</p>	<p>في إطار الهدف الثالث ودعم القدرة التنافسية للشركة</p> <ul style="list-style-type: none"> - تطوير ورقمنة الإدارة من أجل تحسين مردوديتها، - إعداد دليل الإجراءات وتحسين الهيكل التنظيمي، - دعم القدرة التنافسية للشركة وتعزيز قدرة الشركة على تسويق منتوجاتها خصوصا بعد أزمت تسويق فراخ اللحم والبيض التي شهدها قطاع تربية الدواجن في السنوات الأخيرة وللتخفيف من تداعيات وتأثيرات انتشار فيروس كورونا المستجد.

تقديم عام لتقديرات ميزانية 2022:

تقدر الميزانية المبرمجة لسنة 2022، باعتبار الفرضيات والأهداف المبينة أعلاه، بـ 21.850 أ.د. تصرف على الموارد الذاتية للشركة وهي مفصلة كالآتي :

◀ 10019 أ.د بعنوان ميزانية الاستغلال (تبعاً لتقديرات المخطط الخماسي لسنوات 2021-2025)

◀ في سنة 2021 الاعتمادات المتخلدة من السنوات الفارطة بعنوان ميزانية الاستثمار تقدر بـ 11.660 أ.د منها 7.804 أ.د بعنوان اعتمادات مركب بوربيع مع اعتمادات إضافية بعنوان ميزانية 2021 بـ 400 أ.د.

وستكون الاعتمادات المبرمجة في سنة 2022 بعنوان ميزانية الاستثمار في حدود 2.750 أ.د وستخصص لبناء مداجن تربية أمهات وتجديد معدّات التحضين والتفقيس بمفقس اللحم والبيض واقتناء معدّات لتربية الدواجن .

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

الوحدة : 1000 دينار

التقديرات		إنجازات 2020			البيان
2024	2023	2022	2021	2020	
21.550	20.000	19.100	16.200	16.100	ميزانية التصرف
لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء	منها
لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء	- منحة بعنوان
					التأجير.
					- منحة بعنوان
					التسيير.
1.700	2.800	2.750	400	720	ميزانية الاستثمار
23.250	22.800	21.850	16.600	16.820	المجموع

بطاقة عدد 7 : المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل

مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية و التي تم إعتبارها فاعل عمومي

1 -الإنتاج الفلاحي الجوده والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

I-التعريف

تنشط المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبتولى المهام المتعلقة بتطوير وتنمية قطاع تربية الخيلو ذلك في نطاق التوجهات التي ترسمها مخططات التنمية بالوزارة.

1 -النشاط الرئيسي: الإشراف على قطاع تربية الخيل

2 -ترتيب الفاعل العمومي: 1.1

3 -مرجع الأحداث:

- قانون عدد 82 لسنة 1988 بتاريخ 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل

4 -مرجع التنظيم الإداري و المالي:

الأمر عدد 1631 لسنة 2003 المؤرخ في 16 جويلية 2003 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل .

5 -تاريخ إمضاء أخر عقد أهداف بين المهمة و الفاعل العمومي: 2007

II - الإستراتيجية و الأهداف:

1-الإستراتيجية:

تهدف الإستراتيجية المتعلقة بمنظومة تربية الخيل إلى ضمان ديمومة القطاع وتطويره على مستوى المردودية والجودة و الرعاية الصحية و وضع الآليات الكفيلة بالمحافظة على السلالات التونسية وتحسينها والرفع من قدرتها التنافسية. كما تهدف إلى تمكين القطاع من تطوير مختلف أنشطته واستغلالو تثمين ما يوفره من إمكانيات في مجال الإنتاج وتنوع الإستعمالات قصد إحداث مواطن شغل جديدة وتوفير فرص للتصدير ودعم صورة تونس في التظاهرات الدولية.

تتمثل المحاور الرئيسية لهذه الإستراتيجية في ما يلي:

-التطوير الكمي والنوعي للقطيع:

- تعميم تعريف الخيول حسب الترتيب الرسمية و القانونية لمختلف السلالات مما يمكن من تثمينها و حسن التصرف الفني و الإداري في إطار تطبيق الإستراتيجيات الوطنية للتنمية.

- تحسين نسبة الخصوبة
- تطوير ودعم إستعمال التقنيات الحديثة في مجال تناسل الخيول
- تحسين نسبة التأطير الفني بالإسطبلات الوطنية وبمراكز التسفيد الجهوية
- إحداث أقطاب فنية بمناطق الإنتاج للإحاطة بالمربين
- إنتقاء الفحول و الأفراس بما يضمن المحافظة على ميزات الأصول التونسية و تحسين قدرتها التنافسية
- توفير فحول عربية أصيلة و فحول بربرية ذات جودة عالية ووضعها على ذمة المربين
- تركيز وحدة لإنتاج بذور الفحول لتكوين مخزون من البذور المجمدة للفحول المتميزة بالإمكان استغلالها في الأسواق الداخلية و العالمية
- مواصلة توريد بذور مجمدة لفحول تتناسب مع برامج التحسين الوراثي و حاجيات المربين
- المساهمة في إنشاء مركز تكوين في مجال المهن المرتبطة بالجواد
- الرفع في إتمادات المؤسسة المرصودة للتشجيع على تربية الخيل
- إعداد البحوث والدراسات الإستراتيجية التي من شأنها أن ترفع من نجاعة التدخلات الفنية للمؤسسة وتمكنها من بلوغ أهدافها.

-المحافظة على السلالات المحلية و الأصول التونسية و المساعدة على تثمينها

- دعم نواة إنتاج خيول "مقعد" بإسطبلات البطان و العمل على بعث سجل أنساب لهذه السلالة في إطار برنامج متكامل يهدف للمحافظة على هذه السلالة.
- تكثيف نشاط لجنة السلالات ليتم تقييم أكبر عدد ممكن من الخيول المحلية الغير مصنفة و النظر في إمكانية تسجيلها بصفة أولية بسجلات الأنساب الذي يتطابق مع أوصافها: سلالة بربرية أو عربية-بربرية.
- مواصلة دعم برنامج تعريف الخيول البربرية و العربية-بربرية و التشجيع على تربيتها و إنتاجها عبر مجانية التعريف و التسفيد و المنح المرصودة من خلال مناظرات الجمال.

- التشجيع على استعمال الخيل و تنوعه:

- المساهمة في إنجاح و تطوير جميع رياضات الفروسية بالتعاون مع الجامعة التونسية للفروسية
- المساعدة على تطوير سباقات الخيل و تنظيمها حسب المعايير الدولية بالتعاون مع شركة سباق الخيل
- تشجيع مختلف أنواع الفروسية التقليدية وإدماجها في التظاهرات الثقافية و إعطائها بعدا وطنيا و دوليا
- دعم مختلف الهياكل العامة و الخاصة المستعملة للخيول (وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، المنشآت السياحية، نوادي الفروسية، إدارة الغابات...).

- تطوير فرص تسويق الإنتاج و دعم الإشعاع الدولي للخيول التونسية

- تطوير طرق الإتصالو التعريف بالخيول التونسية
- المزيد من التكوين و الإرشاد حول العناية بالخيول و عرضها من أجل التثمين الأمثل لقدراتها الورثية

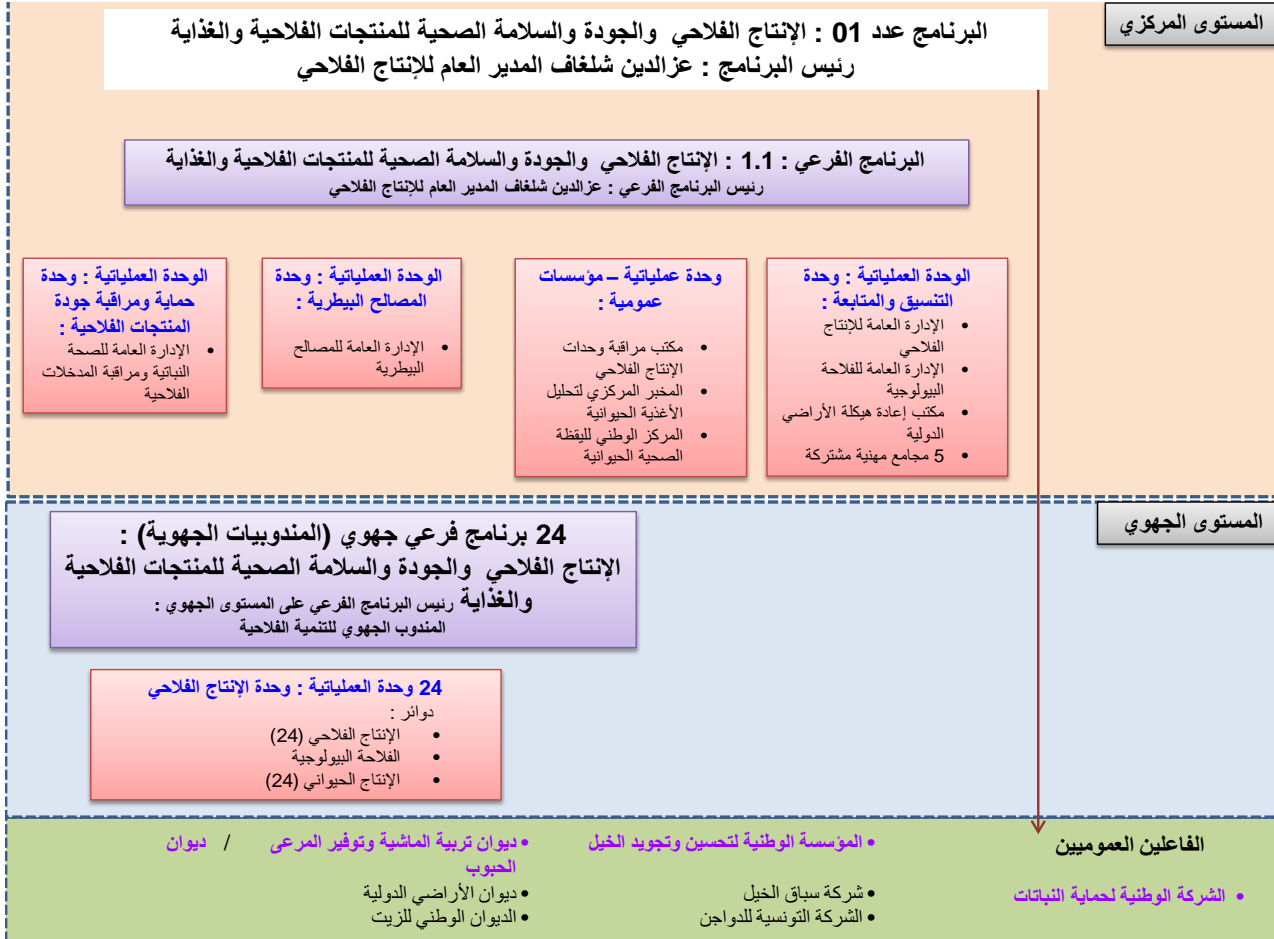
- مواصلة تنظيم سوق بيع الخيول والرفع من الإمكانيات المتاحة لها لجذب أكبر عدد ممكن من الحرفاء الهاميين.
- المشاركة الناجعة في أهمّ التظاهرات الدولية .
- 2- أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:
- الأولويات
- تحيين الإستراتيجية المتعلقة بتطوير منظومة تربية الخيول و توجيهها حسب حاجيات استعمال الخيول.
- القيام بدراسة اقتصادية و اجتماعية لإبراز مدى أهمية منظومة تربية الخيول الأصيلة ومتطلبات السوق الداخلية و العالمية و مجالات الإستثمار و طبيعته.
- توسيع مجال التدخل لتعريف الخيول حسب الإجراءات القانونية و إصدار الوثائق الرسمية لأكثر عدد ممكن من الخيول
- دعم التدخل الفني و الإداري للمؤسسة على مستوى الجهات الداخلية التي لها طاقة إنتاج هامة و ذلك بتأهيل البنية التحتية و حسن التأطير.
- تكثيف عمل لجنة السلالات بهدف الإستجابة لجميع مطالب تقييم الخيول مجهولة النسب و النظر في إمكانية تصنيفها حسب معايير المنظمة العالمية للخيول البربرية و مراجعة قرار إحداث لجنة السلالات الذي تنتهي صلوحيتها في موفى شهر ديسمبر 2021 إذ يتطلب نشاط اللجنة التمديد في الأجل.
- المزيد من التحكم في تقنيات التناسل الحديثة و التوسع في استعمالها
- اقتناء التجهيزات و المواد البيطرية الضرورية للتحكم في التناسل
- تأهيل قاعات الكشف عن الأفراس بالإسطبلات الوطنية
- المزيد من تكوين الإطار البيطري و الفني المكلف بمتابعة موسم التجويد.
- توفير المزيد من العناية بالخيول خاصة على مستوى التغذية و الرعاية الصحية.
- مواصلة تنظيم مناظرات جمال الخيول و تطويرها بهدف تشجيع المربين على تحسين إنتاجهم.
- دعم منظومة الإعلام و تسجيل و نشر المعطيات و العمل على مطابقتها للمعايير الدولية.
- مواصلة العمل على الإستغلال الأمثل للمقاسم الفلاحية التابعة للمؤسسة من أجل توفير أعلى نسبة ممكنة من تغطية الحاجيات من الأعلاف.
- مواصلة تنظيم سوق بيع الخيول و المزيد من تطويرها لإتاحة فرص تثمين الإنتاج بما يتناسب مع المعايير الدولية.
- المشاركة في التظاهرات الوطنية و الدولية التي من شأنها التعريف بميزات الخيول التونسية و تكثيف استعمالها.
- تكثيف التعاون مع مختلف الفاعلين العموميين و الخواص في منظومة تربية الخيل من أجل تنميتها و بلوغ الأهداف المشتركة.
- مواصلة العمل على تشجيع الفروسية التقليدية من خلال دعم جمعيات الفروسية و مختلف التظاهرات الثقافية المتعلقة بها.
- العمل على تنفيذ برنامج تكوين يتناسب مع حاجيات تأهيل مختلف أعوان المؤسسة.
- تركيز مسار تكوين "سائسي الخيول" و "المؤهلين لمهنة صفايحي" بالإشتراك مع وكالة الإرشاد الفلاحي.

- الأهداف

تم ضبط أهداف المؤسسة بالاعتماد على خصوصية تدخلات ها في مج التنمية منظومة تربية الخيل. وتتمثل الأهداف فيما يلي:

- الهدف الأول: الرّفح في إنتاج الخيول
 - الهدف الثاني: تحسين جودة الإنتاج والمحافظة على السلالات والأصول التونسية
 - الهدف الثالث: دعم الفروسية التقليدية و مجالات استعمال الخيل
 - الهدف الرابع: الرّفح من إشعاع منظومة تربية الخيل و المساعدة على تثمين إنتاج الخيول.
- 3 - تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

ترمي تدخلات المؤسسة المنضوية تحت البرنامج المركزي "الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية" إلى المساهمة في تحقيق الهدف الأول المتمثل في تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي. حيث يتمثل التنزيل العملياتي للبرنامج في ما يلي:



مؤشرات قياس أداء أنشطة المؤسسة:

تم إعداد البرنامج السنوي للقدرة على الأداء للفترة 2022-2024 اعتمادا على الأهداف المرسومة وحجم الاستثمارات السنوية المزمع إنجازها لمختلف تدخلات المؤسسة خلال الفترة المذكورة والتي تهدف إلى دعم

البرنامج الأول لوزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري "الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية".

وقد تم ضبط أهداف ومؤشرات قيس أداء برامج المؤسسة بالاعتماد على خصوصية تدخلاتها في مج التتمية منظومة تربية الخيل. وتتمثل الأهداف فيما يلي:

- الهدف الأول: الرّفْع في إنتاج الخيول
- الهدف الثاني: تحسين جودة الإنتاج والمحافظة على السلالات والأصول التونسية
- الهدف الثالث: دعم الفروسية التقليدية و مجالات استعمال الخيل
- الهدف الرابع: الرّفْع من إشعاع منظومة تربية الخيل و المساعدة على تثمين إنتاج الخيول.
- يحصل الجدول التالي أهداف و مؤشرات قيس الأداء للمؤسسة مع بيان الإنجازات للفترة 2018-2021 و تقديرات الفترة 2022-2024.

التقديرات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قيس الأداء	الهدف
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018			
1600	1500	1400	2075	650	1300	1250	عدد	- عدد الخيول الخاضعة للتعريف والمسجلة بقاعدة بيانات المؤسسة	1- الرّفْع في إنتاج الخيول
5300	5200	5200	5100	4206	4700	4400	عدد	- عدد الأفراس المقبولة بالإسطبلات الوطنية و بمراكز التجويد	
48	47	45	44	33	40	40	%	- معدّل نسبة الخصوبة	
42	40	40	40	36	36	34	عدد	- عدد الفحول المستعملة للتلقيح الإصطناعي	2- تحسين جودة الإنتاج والمحافظة على السلالات والأصول التونسية
25	25	25	30	0	18	18	%	- نسبة الجياد المتحصلة على منحة خلال مناظرات تربية الخيل	
600	500	400	350	0	180	-	عدد	- عدد الجياد المعروضة على لجنة السلالات	
12	10	10	10	0	7	6	عدد	- عدد التظاهرات المنظمة أو المدعومة و المؤطر من طرف المؤسسة في مجال الفروسية التقليدية و رياضات الفروسية.	3- دعم الفروسية التقليدية و مجالات استعمال الخيل
5	4	4	4	0	3	3	عدد	- عدد مشاركات المؤسسة في الندوات الدولية والتظاهرات التي تنظمها المؤسسة للتعريف بالخيول التونسية	4- الرّفْع من إشعاع منظومة تربية الخيلو المساعدة على تثمين إنتاج الخيول
160	150	140	120	76	110	95	عدد	- عدد المهنيين المنتفعين بخدمات أسواق بيع الخيول التي تنظمها المؤسسة أو تدعمها	

5- أهم أنشطة المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل:

- إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ترمي قطاع تربية الخيل
- تأطير وتشجيع المربين
- تحديد وإنجاز ومتابعة عمليات التحسين الوراثي لسلاسل الخيل
- مسك دفاتر أنساب الخيول
- تنظيم ومراقبة تجويد الخيول للعموم
- المساهمة في تطوير رياضة الفروسية
- تمثيل القطاع لدى المنظمات الوطنية والدولية
- الإستغلال الأمثل للمقاسم الفلاحية و لقطيع الخيل و البنية التحتية التابعة للمؤسسة.

6 - الإجراءات المصاحبة

لبلوغ الأهداف المرسومة من طرف المؤسسة الوطنية لتحسينو تجويد الخيل ، يتمحور المطلوب من الدولة في:

- إستكمال إجراءات إصدار النظام الأساسي الخاص بأعوان المؤسسة
- تمكين المؤسسة من الإنتدابات المقترحة لتعزيز رصيدها البشري والرفع من نسبة التأطير
- مواصلة تمكين المؤسسة من منحة التوازن
- تمكين المؤسسة من منح الإستثمار لتمويل المشاريع المبرمجة

II I- الميزانية و التقديرات على المدى المتوسط (2022-2024)

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية المؤسسة الوطنية لتحسينو تجويد الخيل
تم ضبط الميزانية التقديرية الجمالية للتصرف والتنمية لسنة 2022 بـ 7443 أذ تعهدا و دفعا مقابل 7505
أد سنة 2021. وتتوزع ميزانية سنة 2022 كما يلي:

- 6943 أذ : بعنوان ميزانية التصرف
- 500 أذ : بعنوان ميزانية التنمية

الميزانية الجمالية لسنة 2022 للمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل

الوحدة : أذ

المجموع		موارد ذاتية		تشجيعات الدولة		ميزانية الدولة		بيان الفقرة
دفعها	تعهدا	دفعها	تعهدا	دفعها	تعهدا	دفعها	تعهدا	
6943	6943	2443	2443			4500	4500	نفقات التصرف
500	500					500	500	مشاريع التنمية
7443	7443	2443	2443			5000	5000	المجموع

2 - تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

تقديرات				إنجازات			الموارد
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
							نفقات التصرف
5500	5000	4500	4400	4107	3547	3115	التأجير العمومي
5500	5000	4500	4400	4107	3547	3115	على الموارد العامة للدولة
							على الموارد الذاتية للمؤسسة
3000	2750	2443	2505	2420	2200	2184	وسائل المصالح
							على الموارد العامة للدولة
3000	2750	2443	2505	2420	2200	2184	على الموارد الذاتية للمؤسسة
8500	7750	6943	6905	6527	5747	5299	المجموع
							نفقات التنمية
750	700	500	600	400	400	450	على الموارد العامة للميزانية
							على الموارد الذاتية للمؤسسة
750	700	500	600	400	400	450	المجموع
9250	8450	7443	7505	6927	6147	5749	المجموع العام

تقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
					1-ميزانية التصرف
			4400.000 د	3510.000 د	منها:
			2505.000 د	1448.450 د	- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
			600.000 د	130.000 د	2-ميزانية الإستثمار

بطاقة عدد 8 : المنشأة العمومية : شركة سباق الخيل

1. البرنامج الذي يتضمن المنشأة العمومية : ال برنامج 1 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

I - التعريف

1. النشاط الرئيسي: تنظيم مهرجانات سباق الخيل والتصرّف في ميادين السباق.
2. ترتيب المنشأة: صنف ب
3. مرجع الإحداث: الأمر عدد 177 لسنة 1970 المؤرخ في 26 ماي 1970
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 3665 لسنة 2009 المؤرخ في 02 ديسمبر 2009
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و المنشأة /المؤسسة: تمت المصادقة على آخر عقد برنامج بعنوان سنتي 2010-2011 في 09 سبتمبر 2010.

II - الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية العامة: تنمية قطاع تربية الخيل والسباقات
 2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: (مساهمة غير مباشرة).
 3. أهم الأولويات والأهداف:
 - تطوير السباقات.
 - ضمان السلامة الصحية للخيول المشاركة في السباقات.
 - تنمية المشاركة في السباقات الدولية.
 4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:
 - تطوير السباقات.
 - المزيد من الإحاطة البيطريّ بخيول السباقات.
 - التفتّح على الخارج وتكثيف المشاركة في السباقات الدوليّة.
 - توفير المزيد من العناية بالبنية الأساسية والتّجهيزات الفنيّة ومرافق الإستقبال وذلك بتخصيص إعتمادات هامة ضمن نفقات التصرف لعمليات صيانة وإصلاح البنية الأساسية :
- ✓ صيانة وإصلاح مضامير السباقات (40 أد)

✓ صيانة وإصلاح البنية الأساسية (40 أد).

✓ صيانة وإصلاح المرايض والإسطبلات (10 أد)

❖ أما فيما يخص المؤشرات الفنية الخاصة بوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والتي تهدف أساسا لتطوير الاستثمار الفلاحي الخاص ضمن برنامج القيادة والمساندة فهي كالآتي:

ملاحظات	الهدف المرسوم لسنة 2022	معدل الإنجاز خلال الثلاث سنوات السابقة (2018-2019-2020)	البيان
إن الهدف الرئيسي للشركة هو تطوير السباقات بالزيادة من سنة إلى أخرى في عدد جولات السباقات وعدد السباقات وعدد مشاركات الخيول في السباقات مما يحتم توفير الإعتمادات الضرورية لهذا الغرض (نسبة لا تقل عن 60 % من نفقات التصرف).	تطوير السباقات التونسية	72	عدد جولات السباقات
		450	عدد السباقات
		3721	عدد مشاركات الخيول في السباقات
من أهداف الشركة تحسين شروط حفظ الصحة بإسطبلات الخيول للمحافظة عن صحة القطيع والتقليص أكثر ما يمكن من الإصابات عن طريق العدوى عند وجود أمراض معدية.	الإحاطة البيطرية بالخيول والمحافظة على صحة قطيع الخيول	650	عدد الخيول المقيمة بالإسطبلات
		62	عدد الإصابات عن طريق العدوى
التقليص أكثر ما يمكن في نسبة الحالات الإيجابية.	التصدي لظاهرة استعمال المواد المحظورة	315	عدد أخذ العينات البيولوجية
		6	عدد الحالات الإيجابية
تطمح الشركة إلى الترفيع في السباقات الدولية المعترف من قبل سلطات سباقات الخيول.	تطوير السباقات الدولية	1	عدد السباقات الدولية بتونس
تطمح الشركة إلى تأهيل مضامير السباقات بما يتماشى مع متطلبات المهنيين .	تحسين نسبة تأهيل مضامير سباق الخيل	4	عدد المضامير والمراكز المؤهلة لإحتضان سباقات الخيول

5. الإجراءات المصاحبة: (مساندة مالية، المصادقة على بعض النصوص التنظيمية، تدعيم الهيكل

بالموارد البشرية الضرورية...)

III - الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

(1) تقديم عام لميزانية المنشأة/المؤسسة العمومية للسنة المالية 2022:

سيتم إعداد مشروع الميزانية التقديرية للتصرف والاستثمار بعنوان سنة 2022 اعتمادا على مجموعة من المعطيات الموضوعية التي وقع إستنتاجها من خلال الأحداث التي عاشتها المؤسسة في نطاق أداء مهامها على إمتداد الـ 3 مواسم المنقضية إلى جانب ما يمكن إتخاذه من إجراءات قصد الإستجابة للتطور المرتقب على مستوى النشاط خلال الموسم المقبل (2022) .

تقديرات سنة 2022			البيانات
المبلغ	مصادر التمويل	حجم النفقات	
500 000 دينار	موارد ذاتية	8 300 000 دينار	نفقات التصرف
7800 000 دينار	المداخل المتأتية من الوكالة التونسية للتضامن (مناب شركة سباق الخيل من الرهانات على سباقات الخيل)		
-	موارد ذاتية	500 000 دينار	نفقات الاستثمار
500 000 دينار	المداخل المتأتية من الوكالة التونسية للتضامن (مناب شركة سباق الخيل من الرهانات على سباقات الخيل)		

(2) تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024) :

الوحدة (الدينار)

ملاحظة (1) :- مناب شركة سباق الخيل من الرهانات على سباقات الخيل يمثل نسبة 96 % من الموارد الجمالية

التقديرات			تقديرات 2021	إنجازات 2020	البيانات
2024	2023	2022			
8 800 000	8 600 000	8 300 000	8 480 000	9 028 305	ميزانية التصرف (جزء من مناب شركة سباق الخيل من الرهانات على سباقات الخيل والموارد الذاتية للشركة) منها :
2 330 000	2 200 000	2044 000	1 787 000	1 711 833	نفقات التأجير
4 260 000	4 260 000	4260 000	4 260 000	5 303 723	منح السباقات ومنحة مربى الخيول
2 210 000	2 140 000	1 996 000	2 433 000	2 012 749	نفقات التسيير
700 000	600 000	500 000	110 000	30 570	ميزانية الإستثمار (جزء من مناب شركة سباق الخيل من الرهانات على سباقات الخيل)

للشركة.

- الموارد الذاتية للشركة تمثل نسبة 04 % من الموارد الجمالية للشركة .

ملاحظة (2) : لم يقع تقديم أي منحة لشركة سباق الخيل رغم الصعوبات المالية التي أصبحت تعانيها منذ سنة 2016 وذلك رغم

مطالبتها لسلط الإشراف بتقديم منحة توازن مالي لتغطية العجز الحاصل في ميزانيات 2017 و 2018 و 2019 و 2020.

ملاحظة (3) : تبعا للوضعية المالية الصعبة التي تمر بها الشركة وعلى إعتبار التطور الحاصل في العجز المالي للشركة خلال السنوات الأخيرة والذي لم يقع إيجاد حل لتغطيته سيتم مبدئيا العمل على عدم الترفيع في الإعتمادات المخصصة لمنح السباقات ومنحة مربّي الخيول التي تمثل نسبة 50 % من نفقات التصرف حتى يتسنى للشركة النظر في خلاص مسحقات مالكي ومربي الخيول لسنوات 2017 و 2018 و 2019 و 2020 .

ملحق عدد 2 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية و بطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 2 :

الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.2 .

I. الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر.1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري
- تعريف مؤشر قياس الأداء: إغراق حواجز اصطناعية بمناطق بحرية مهددة بالاستغلال المفرط ليتم حمايتها وإثرائها.
- طبيعة المؤشر: مؤشر قياس نشاط

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر : عدد الأرصفة الاصطناعية التي يتم وضعها * حجم الرصيف الواحد.
- وحدة المؤشر: كلم 2 .
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للصيد البحري و تربية الأسماك (إدارة المحافظة على الموارد السمكية).
- تاريخ توفر المؤشر(دورية المؤشر): سنويا.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: (100 كلم² لكل سنة إلى حدود سنة 2020) وحسب التقديرات الخاصة بالمؤشر بلوغ 1540 كلم² سنة 2022.
- المسؤول عن المؤشر: دنيا صحلجي (الصفة: مهندس رئيس- مدير المحافظة على الموارد السمكية البريد الإلكتروني: doniasohloji@gmail.com _ الهاتف: خط مباشر: 71890784 / داخلي: 5202)

III قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	المؤشر 1.1.2: تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
1740	1640	1540	1440	1090	1067	1067	كلم ²	

- تحليل وتعليق النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغ تركيز الأرصفة الاصطناعية إلى حدود سنة 2020 ما يعادل 1090 كلم².
- تم إغراق الأرصفة بطريقة مكثفة (condensé) على مسافة تباعدية بحوالي 70 متر.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تحقيق نتائج إيجابية للمشروع من ناحية مجابهة الصيد العشوائي في المناطق التي تمت حمايتها بواسطة الأرصفة الاصطناعية إضافة إلى تحسن وضع التنوع البيولوجي و عودة تكاثر الأسماك بها،

علما و أنّه

- أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.2 :

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر 1.2 : المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري
- تعريف مؤشر قيس الأداء : عدد أعوان حرس الصيد البحري المحلفين والحاملين للزي الرسمي الناشطين والمكلفين بمعاينة مخالفات الصيد البحري المتواجدين بمواقع إنزال المنتوجات البحرية للقيام بعمليات المراقبة.
- طبيعة المؤشر: مؤشر قيس نشاط

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر : (عدد أعوان حرس صيد بحري الناشطين/عدد وحدات الصيد البحري)
- وحدة المؤشر: حرس صيد بحري .
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: دوائر الصيد البحري بالجهات
- تاريخ توفر المؤشر (دورية المؤشر): سنويا.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 وحدة صيد بحري لكل حرس صيد بحري سنة 2022
- المسؤول عن المؤشر: دنيا صحلجي (الصفة: مهندس رئيس- مدير المحافظة على الموارد السمكية
البريد الإلكتروني: doniasohloji@gmail.com الهاتف: خط مباشر: 71890784 / داخلي: 5202)

III قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			إنجازات				الوحدة	المؤشر 2.1.2 : عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018		
80	80	80	80	80	85	85	عدد	

- تحليل و تعليق النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر : عدد أعوان حرس الصيد البحري يشمل اعوان الادارة و موظفيها (الاعوان المحلفين) على المستوى المركزي والجهوي والحال ان عون عرس الصيد البحري يجب ان يكون مكلف بالحراسة الميدانية وإجراءات تتبع المخالفات دون غيرها.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستدامة للصيد البحري
- تعريف مؤشر قياس الأداء: نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر ، بالأجهزة الطرفية
- نوع المؤشر: مؤشر قياس نشاط

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر : عدد وحدات الصيد البحري المجهزة بنظام المتابعة/ العدد الجملي لوحدات الصيد البحري المستهدفة
- وحدة المؤشر: وحدة صيد بحري مجهزة بنظام المتابعة عبر الأقمار الاصطناعية.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للصيد البحري و تربية الأسماك .
- تاريخ توفر المؤشر(دورية المؤشر): سنويا.
- القيمة المستهدفة للمؤشر : 874 مركب في أفق 2022 .
- المسئول عن المؤشر: دنيا صلابجي (الصفة: مهندس رئيس- مدير المحافظة على الموارد السمكية
البريد الإلكتروني: doniasohloji@gmail.com الهاتف: خط مباشر: 71890784 / داخلي: 5202)

III قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	المؤشر 3.1.2: نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر ، بالأجهزة الطرفية
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
874	874	874	874	775	615	170	وحدة صيد بحري	
100	100	100	100	88	70	19	%	

- تحليل و تعليق النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي المركزي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
4. تعريف مؤشر قيس الأداء: هو النسبة التراكمية لمشاريع المخطط المدير المنجزة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة في الفترة الممتدة من 2011-2025.
5. نوع المؤشر: منتج
6. التفريعات: مركزي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : جمع النسب السنوية لمشاريع المخطط المدير المستلمة وقتيا مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة في الفترة الممتدة من 2010-2025
 2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استكمال الأشغال المنجزة ماديا من تهيئة أرصفة وأحواض ومرافق.
 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع بالإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك.
 6. تاريخ توفر المؤشر (دورية المؤشر): عند الاستلام الوقي للأشغال
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 50 % في أفق 2025.
 8. المسئول عن المؤشر: عبد المجيد سهل
- البريد الإلكتروني: magidshel1960@gmail.com

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	المؤشر.2.2.2 النسبة التراكمية لانجاز مشاريع المخطط المديرية المستلمة وقتيا
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
1	3	1	1	1	0	0	عدد	عدد مشاريع المخطط المديرية المستلمة وقتيا
32,55	30,23	23,25	20,93	18,6	16,28	16,28	%	

2 - تحليل و تعليق النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

إن تنفيذ المخطط المديرية يمتد على الفترة 2010-2025 .

- نلاحظ أنه إلى غاية 2016 بلغت نسبة المشاريع المنجزة حوالي 10% حيث تم فيها إنجاز مشروع "توسيع ميناء الصيد البحري بغار الملح" و "حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية" و "أشغال توسيع ميناء جرجيس" و "أشغال إصلاح الأرصفة العائمة بميناء أجيم"

وقد تم استلام المشروع الأول "توسيع ميناء الصيد البحري بغار الملح" بتاريخ 18 جوان 2013

و استلام مشروع "حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية" بتاريخ 13 فيفري 2014.

واستلام مشروع أشغال توسيع ميناء جرجيس بتاريخ 29 أكتوبر 2015

واستلام مشروع أشغال إصلاح الأرصفة العائمة بميناء أجيم بتاريخ 8 سبتمبر 2016

- خلال سنة 2017 تم القيام بعملية الاستلام الوقي لثلاثة مشاريع لتصبح نسبة الانجاز 17% وهي كالتالي

أشغال توسيع ميناء الكتف بتاريخ 27 أفريل 2017

أشغال توسيع ميناء بنزرت بتاريخ 3 ماي 2017

أشغال توسعة وتهيئة ميناء الشابة بتاريخ 3 أكتوبر 2017

- خلال سنة 2018 لم يتم استلام أي مشروع فجميعها بصدد الانجاز

- ومن المنتظر خلال السنة الحالية 2019 الانتهاء من مشروعين وبذلك تصل نسبة الانجاز إلى 21% وهما :

- أشغال انجاز ميناء سيدي منصور

- أشغال حماية ميناء الصيد البحري بقابس

- بالنسبة لسنة 2020 عدد مشاريع المخطط المديرى المستلمة وقتيا 1
- بالنسبة لسنة 2021 عدد مشاريع المخطط المديرى المستلمة وقتيا 1
- بالنسبة لسنة 2022 من المؤمل أن يكون عدد مشاريع المخطط المديرى المستلمة وقتيا 1
- بالنسبة لسنة 2023 من المؤمل أن يكون عدد مشاريع المخطط المديرى المستلمة وقتيا 3

3 - أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تأخير فى خلاص مستحقات المقاولات نظرا لعدم توفر الإعتمادات اللازمة
- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف المرتبط بمؤشر قياس الأداء: 2.2 تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
2. تعريف مؤشر قياس الأداء: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري و تربية الأسماك باعتماد سنة 2012 سنة مرجعية (année de référence)
3. نوع المؤشر: مؤشر قياس منتج

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : إنتاج تربية الأحياء المائية / الإنتاج الجملي لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لنفس السنة
2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للصيد البحري و تربية الأسماك.
4. تاريخ توفر المؤشر (دورية المؤشر): سنويا.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 22 % خلال سنة 2024.
6. المسئول عن المؤشر: نوفل رمضان (الصفة: مهندس رئيس- كاهية مدير تربية الأسماك
البريد الإلكتروني: naoufelromdhane@yahoo.fr (الهاتف: خط مباشر: 71782635 / داخلي: 5217)

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			إنجازات				الوحدة	المؤشر 1.2.2: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري و تربية الأسماك
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018		
27500	26500	25500	24500	23480	24051	21870	طن	
22	21	20	20	19	17	17	نسبة المساهمة %	

2. تحليل و تعليق النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تعتبر منظومة تربية الأسماك البحرية أهم نشاط سيعتمد عليه لبلوغ الكميات المقدره الى غاية سنة 2020.

ولضمان ديمومة النشاط فانه من الضروري:

تحسين الحوكمة:

- إنجاز دراسة "مخطط مديري لتنمية تربية الأحياء المائية بالبحر و على اليابسة" بهدف تحديد وتخصيص مواقع خاصة بتربية الأحياء المائية ZAA، أخذا بعين الاعتبار الأصناف والتقنيات الممكن استعمالها.
- إعداد دليل لقواعد الممارسات الجيدة لجميع منظومات التربية ووضع برمجية في الغرض
- وضع إطار مؤسسي وتشريعي خاص بنشاط تربية الأحياء المائية كمنشآت استراتيجي وذو أولوية وطنية
- إحداث صندوق لجبر الأضرار من الجوائح خاص بنشاط تربية الأحياء المائية
- العمل مع مصالح وزارة البيئة و الشؤون المحلية لتفعيل الشبكة الرسمية الخاصة بالمتابعة و المراقبة البيئية؛
- الأخذ بعين الاعتبار لمشاريع تربية الأسماك البحرية عند القيام بمشاريع التوسعة و التهيئة والإصلاح بالمواني؛
- تدعيم منظومة الحوافز و التثجيبات لفائدة الهياكل المهنية في مجال تربية الأحياء المائية

تحسين المردودية:

- دعم وتشجيع المبادرات الخاصة بإحداث مشاريع مفرخات الأحياء المائية وتنويع أصناف وتقنيات التربية مع تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص
- مراجعة نسبة فائدة القروض لدى البنك المركزي باحتساب نسبة فائدة تفاضلية لصالح النشاط .
- التمديد في الإعفاء من الأداء على الأرباح بإضافة 10 سنوات أخرى.

- استكمال دراسة تقييم المخزون السمكي بالسدود وتصنيفها حسب خصوصياتها.
دعم الترويج والتسويق:

- إرساء منظومة وطنية لمراقبة أمراض الأحياء المائية الخاضعة للترتيب وفقا لمعايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية OIE
- إرساء برنامج تصنيف صحي لمواقع التربية (قوقعيات، المسطحات المائية العذبة...)
- تحسين جودة منتوجات تربية الأحياء المائية واثمنيتها والعمل على إرساء علامة جودة عالمية خاصة بمنتجات تربية الأحياء المائية التونسية مثل علامة الجودة العالمية ASC وإحكام مسالك التوزيع
- العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين دول شمال إفريقيا بخصوص المبادلات التجارية لتصدير منتجات تربية الأحياء المائية للدول المجاورة وتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية في الغرض؛
- تخصيص منحة خاصة عند التصدير لفائدة المنتج (على الكلف الواحد)؛
- تعميم منحة نقل منتجات التربية عند التصدير على جميع الوسائل وإلى جميع الأسواق (التقليدية والغير تقليدية) بصفة منتظمة؛

البحث والتكوين

- تعزيز أعمال البحث وتشجيع المشاريع ذات التكنولوجيات الحديثة مثل تفرخ وتربية أصناف جديدة محلية للرفع من مردودية القطاع (الأسماك البحرية، أسماك المياه العذبة، القوقعيات، القشريات، الطحالب البحرية،..) والتربية المندمجة و"multitrophique Aquaculture"...
- العمل على تحسين المدخلات المحلية بالتركيز على الأبحاث في مجال مقاومة الأمراض والتحسين الوراثي والنمو وتحسين نوعية و قدرة أداء الأعلاف ..؛
- تعزيز قدرات الإطارين (إدارات ومهنة) في مجالات المفرخات، صناعة الأعلاف، الأمراض، الأنظمة المعلوماتية السلامة ومجال الغطس والمحافظة على البيئة...؛
- تطوير برامج التكوين بما يتلاءم مع تطورات نشاط تربية الأحياء المائية للرفع من نسبة التأطير والتركيز أكثر على التكوين التطبيقي حسب تنوع منظومات التربية.

4. أهم النقائص المتعلقة بالموشر:

- عدم مواكبة التشريع الحالي للصيد البحري لتطور نشاط التربية المائية
- عدم مواكبة هيكل التسيير الحالي لتطورات القطاع
- نقص في الإطارين الفنية المختصة في مجال تربية الأحياء المائية بالإدارة الفرعية و على مستوى التمثيليات الجهوية
- نقص على مستوى التكوين والدعم اللوجستي في النظم الجغرافية وتجهيز مستعملها بأدوات عمل مناسبة.
- ظهور بوادر تقلص مردودية مما يمس بديمومة القطاع (شبه استقرار في الإنتاج، تقلص نوايا الاستثمار،..) نظرا للارتباط العضوي لمشاريع تربية الأسماك بتوريد الفراخ و الأعلاف ما يساهم في ارتفاع كلفة الإنتاج ويحد من القدرة التنافسية للمنتوج
- عدم الإدلاء بالإحصائيات الصحيحة من طرف المستثمرين وضعف آليات مراقبة عمليات الإنزال وترويج المنتج لا يساعد سلطة الإشراف على تقييم النشاط وضبط البرامج بصفة دقيقة؛
- صعوبة تركيز مشاريع تربية على اليابسة على الملك العمومي وخاصة أبعث مفرخات أسماك بالنظر لقانون اللزومات.

بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 3.2.2

اسم المؤشر: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف

تاريخ تحديث المؤشر: جانفي

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرتبط به المؤشر: البرنامج 2 الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرتبط به المؤشر: البرنامج الفرعي المركزي الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والبرنامج الفرعية الجهوية (3) التي بها نشاط جمع المحار.
3. الهدف المراعي لمبدأ المساواة و تكافؤ الفرص: تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار.
4. تعريف المؤشر: يتمثل في متابعة معدل ترسيم النساء جامعات المحار بسجلات الصيادين البحريين.
5. نوع المؤشر: مؤشر كمي
6. ما يترتب عنه: دعوة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية إلى تشجيع النساء الناشطات في جمع المحار بالولايات الثلاث المعنية بهذا النشاط على الترسيم في بسجلات الصيادين البحريين الصادرة عن الدوائر التقنية المتخصصة (أقسام ودوائر الصيد البحري)

التفاصيل التقنية للمؤشر

1. صيغة حساب المؤشر: عدد النساء الحاملات لبطاقة مهنية بالمقارنة مع العدد الجملي الفعلي (المقدر) للنساء اللاتي يمارسن هذا النوع من الصيد
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
3. البيانات الأساسية لحساب المؤشر: منهجية جمع البيانات الأساسية:
4. يتم تقدير العدد الجملي الفعلي (المقدر) للنساء اللاتي يمارسن هذا النوع من الصيد البحري بالاعتماد على التقنيات الإحصائية ويتم حساب معدل الانخراط من خلال المقارنة مع عدد البطاقات المهنية الفردية التي تم منحها.
5. مصادر البيانات الأساسية لحساب المؤشر: المندوبيات الجهويات للتنمية الفلاحية بقابس و صفاقس ومدنين
6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي (شهر جانفي)
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: الوصول إلى معدل 75 % في سنة 2023
8. المسؤول عن المؤشر ضمن البرنامج: الإدارات المعنية بتجميع البيانات : الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأحياء المائية و المندوبيات الجهويات للتنمية الفلاحية الثلاث (أقسام ودوائر الصيد البحري)

ملاحظات:

- العمل على تحسين موثوقية البيانات الإحصائية المتاحة.
- الصعوبات التي تعيق انخراط النساء جامعات المحار متعددة من بينها:
- إمكانية الوصول إلى الخدمات لتكوين ملف الحصول على البطاقة المهنية منها الصور الذاتية و بطاقات التعريف الوطنية والشهادات الطبية بالإضافة إلى الخدمات الإدارية للصيد البحري
 - مادية: تكاليف الخدمات
 - اجتماعية: رفض الأزواج / الآباء السماح للنساء بالقيام بتصويرهن من قبل الرجال
 - الإهمال ، عدم المبالاة ... (عدم إعطاء أهمية للجانب التنظيمي)
- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بصفاقس وقابس ومدنين المعنية بنشاط جمع المحار، مدعوة لتحفيز وتشجيع النساء الناشطات في المجال.

2023	2022	2021	2020	2019	الوحدة	مؤشر قيس الأداء	الهدف
75	65	55	45	35	نسبة مئوية (%)	معدل ترسيم النساء جامعات المحار بسواحل خليج قابس	تحسين وسائل وظروف عمل النساء جامعات المحار

الإشكالية

ترتكز منظومة المحار على عملية الجمع التي تشكل العنصر الرئيسي لها وهو نشاط تقليدي تتعاطاه غالباً نساء من الأرياف القريبة من شواطئ خليج قابس (تمثل المرأة قرابة نسبة 95 % من اليد العاملة). وهو نشاط تقليدي هش يشنكي من ضعف التنظيم وعدم الاستقرار.

يعتبر صيد المحار نشاطاً شاقاً يتعين فيه على الناشطات المشي لمسافات طويلة بحثاً عن المنتوج وفي وضعية بدنية غير مريحة وظروف عمل صعبة (تزامن موسم جمع المحار مع الفترة الشتوية من السنة وغالباً ما لا يتوفر لدى العاملات الملابس الملائمة لمجابهة البرد و البلال حيث يعملن على الأقدام داخل البحر مما يجعلهن أكثر عرضة لمخاطر الشغل والأمراض.

ويعد نشاط صيد المحار محدوداً إلى حد ما في الزمن (لا يتجاوز بعض المواسم 140 يوماً من العمل).

وتشهد المنظومة خلافاً في سلسلة القيمة لصالح الوسطاء (التجار) الذين يقومون بدور الربط بين النساء جامعات المحار ومراكز تجميعه وتصديره.

الحلول المقترحة

- وضع برنامج للتوعية والدعم لصالح النساء الجامعات للمحار لتنظيم نشاطهن صلب هياكل مهنية ؛
- العمل على تحسين شفافية حلقات تسويق وترويج المحار وتخفيف الفوضى السائدة بسبب تدخل الوسطاء ؛
- وضع برنامج لإعادة استزراع مناطق الإنتاج في مواجهة الانخفاض الحاد في المخزون الطبيعي للمحار ؛
- السعي لتوفير الأنشطة البديلة المدرة للدخل ؛
- مساعدة النساء جامعات المحار للنفاز لمنظومة القروض الصغيرة.

مثال: الاعتمادات المخصصة لتوفير مستلزمات الصيد (اللباس) لصالح المرأة في منطقة صفاقس

السنة	2020	2021	2022
عدد النساء المستفيدات	350	550	800
التكلفة بالدينار	35000	55000	800000

بطاقة عدد 1 : وكالة مواني وتجهيزات الصيد البحري "منشأة عمومية"



I. التعريف

1. النشاط الرئيسي:

التصرف في 40 ميناء صيد بحري متواجد على كامل الشريط الساحلي للبلاد التونسية، من خلال إسداء خدمات لجميع المتدخلين في قطاع الصيد البحري بمقابل وتسيير وصيانة وتطوير المواني وكذلك التجهيزات التابعة لها.

2. مرجع الأحداث:

أحدثت وكالة مواني وتجهيزات الصيد البحري بمقتضى القانون عدد 32 لسنة 1992 المؤرخ في 7 أفريل 1992.

3. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

الأمر عدد 2110 لسنة 1992 المؤرخ في 30 نوفمبر 1992 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير وكالة مواني وتجهيزات الصيد البحري كما هو منقح بالأمر عدد 660 لسنة 1999 المؤرخ في 22 مارس 1999،

4. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج بين المهمة والوكالة: آخر عقد برنامج 2007-2011

II. الإستراتيجية والأهداف

1) الإستراتيجية

باعتبارها فاعل عمومي تنضوي تحت البرنامج الثاني: "الصيد البحري وتربية الأحياء المائية" تساهم الوكالة في إستراتيجية البرنامج من خلال دعم مكتسبات تأهيل القطاع و تحسين الخدمات المقدمة لفائدة المهنيين.

وتتلخص المحاور الإستراتيجية للوكالة في:

- المحافظة على البنية الأساسية والتجهيزات المينائية
- حسن تسيير واستغلال مواني الصيد البحري وإسداء الخدمات في أحسن الظروف
- ضمان ديمومة الوكالة من خلال المحافظة على أصولها وعلى مصادر تمويلها الذاتية

2) أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية

- تحسين وتدعيم البنية التحتية و ضمان جاهزية معدات رفع وإنزال المراكب ومعدات الجهر وغيرها
- ضمان سلامة الملاحة البحرية لمراكب الصيد واستمرارية نشاطها في ظروف آمنة.
- تدعيم وتحسين جودة ومردودية الخدمات المسداة داخل الحرم المينائي
- صيانة وترشيد استغلال المنشآت المينائية ومختلف التجهيزات؛
- المحافظة على أصول الوكالة وتوازاناتها المالية والسهر على تطويرها.

3) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج، المؤشرات وأهم الأنشطة:
تساهم الوكالة مساهمة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية من خلال ضمان بنية أساسية وتجهيزات مينائية سليمة وإسداء الخدمات المينائية في أحسن الظروف

المحاور الإستراتيجية	الأهداف (*)	المؤشرات (*)	أهم الأنشطة
المحور عدد 1 المحافظة على البنية الأساسية والتجهيزات المينائية	الهدف 1-1: تطور تنفيذ مخطط التنمية 2021-2025	المؤشر عدد 1-1-1: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع مخطط التنمية المستلمة وقتيا	إعداد ملفات طلبات العروض في أجل لا يتجاوز شهر ديسمبر من سنة إعداد الميزانية التقديرية للاستثمار
المحور عدد 2 حسن تسيير واستغلال مواني الصيد البحري وإسداء الخدمات في أحسن الظروف	الهدف 2-1: التحكم في جاهزية معدات الرفع والإنزال	المؤشر عدد 1-2-1: عدد أيام توقف الرافعات	ضبط إجراءات الصيانة الوقائية الدورية لمختلف معدات الوكالة (من ميزانية ولوجيستيك وأجال وغيرها..) والسهر على تفعيلها من قبل مختلف المستعملين بالوكالة
	الهدف 1-2: تحسين جودة الخدمات المينائية	مؤشر عدد 1-1-2: نسبة رضاء الحرفاء	
المحور عدد 3 ضمان ديمومة الوكالة من خلال المحافظة على أصولها وعلى مصادر تمويلها الذاتية	الهدف 1-3: تعزيز المراقبة وتنظيم عملية تسويق الإنتاج	المؤشر عدد 2-1-2: مدة الإنتظار لتلبية مطلب اسداء خدمة الرفع والإنزال	
		مؤشر عدد 1-1-3: نسبة رقم معاملات معلوم الانزال مقارنة برقم المعاملات النظري	- اعداد دليل اجراءات عملي لمتابعة وصولات وفواتير معلوم الإنزال بمواني الصيد البحري والقيام بدورات تكوينية وتحسيسية مشتركة مع دوائر الصيد البحري. -تعزيز تواجد الأعوان بالبوابات وأسواق الجملة وذلك قصد تكثيف المراقبة بأسواق الجملة لبيع منتجات الصيد البحري وخاصة فيما يتعلق بتصاريح رقم المعاملات لوكلاء البيع -التنسيق مع مصالح وزارة الإشراف والبلديات وبقية الهياكل المتداخلة قصد فرض استعمال كمنشآت فواتير ووصولات بيع المعتمدة حسب الترتيب الجاري بها العمل مع منع استعمال أية دفاتر أخرى.
	الهدف 2-3: تحديد الأصول الثابتة بالمواني	المؤشر عدد 1-2-3: عدد المواني المزمع جردها	- جرد ورقمنة الملك العمومي المينائي - تحديد المستفيد للعقار والجهة التي قامت بتشبيده (الوكالة أو حرفائها)
	الهدف 3-3: حسن التصرف في الملك العمومي المينائي	المؤشر 1-3-3: نسبة تسوية ملفات عقارات الملك العمومي المؤشر 2-3-3: عدد التراخيص المزمع تعويضها بلزمات طبقا لقانون اللزمات	- القيام بزيارات ميدانية لتحديد التجاوزات وتسوية الملفات العالقة -اعداد مخطط شامل يضم الشروط والإجراءات المزمع اتخاذها لتعويض تراخيص الإشغال الوقتي بلزمات في إطار التفاوض المباشر والمصادقة عليه من قبل الهيئة العليا للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

(* بصدد الدرس وتحديد وضعية الإنطلاق (position 0))

4) الإجراءات المصاحبة:

لتحقيق الأهداف المرسومة تقترح الوكالة اعتماد الإجراءات التالية:

1. اعتماد الكلفة الحقيقية للخدمات المينائية عند تحديد المعاليم الموظفة عليها وبالتالي مراجعة المعاليم الموظفة على الخدمات المينائية أو **تكفل الدولة بالفارق**، سيتمكن الوكالة من تحقيق التوازن على مستوى توظيف الموارد للقيام بمشروعاتها على أحسن وجه.

2. تخصيص جزء من عائدات صندوق الراحة البيولوجية لفائدة الوكالة قصد تعويض معلوم الإنزال الذي كان يوظف على المنتجات الموجهة للتصدير قبل سنة 2009، تاريخ صدور المنشور المتعلق بإعفاء منتجات الصيد البحري المعدة للتصدير من هذا المعلوم، وقد بلغت القيمة الغير مستخلصة إلى حدود سنة 2019 حوالي **22.7 م د.**

3. معاضدة الوكالة في استخلاص مستحققاتها من الحرفاء من خلال:

- ربط منحة الوقود بما يفيد بيع منتجات الصيد البحري بمسالك التوزيع القانونية
- ربط تجديد رخصة الصيد بما يفيد خلاص المعاليم المينائية لفائدة الوكالة
- ربط تجديد رخص وكلاء البيع بأسواق الجملة للأسماك من قبل البلديات المستغلة للسوق، بالاستظهار بما يفيد تحويل معاليم إنزال منتجات الصيد البحري لفائدة الوكالة.
- دعوة البلديات للاستغلال المباشر للأسواق والتزامها باستخلاص معلوم الإنزال (2%) لفائدة الوكالة، أو مراجعة النصوص القانونية في اتجاه تمكين الوكالة من التصرف المباشر في أسواق الجملة مع إمكانية منح هذه الأخيرة عقد لزمة لأشخاص طبيعيين أو ذوات معنوية لاستغلال وتسيير الأسواق.
- التسريع في تفعيل الأحكام الصادرة ضد بعض الحرفاء.
- مراجعة منظومة استخلاص المعاليم داخل مسالك توزيع منتجات الصيد البحري.
- عدم تحميل الوكالة مسؤولية تعفن المنتجات المتواجدة بمركبات التبريد ومصانع الثلج المستغلة من قبل حرفائها، عند قطعها للكهرباء نتيجة تلدهم عن خلاص الفواتير الصادرة في شأنهم وذلك بعد القيام بجميع الإجراءات القانونية التي تفيد التبليغ.
- النظر في إمكانية تصفية الديون المستعصية والتي استوفت جميع الإجراءات القانونية.

4. مزيد التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية لإعداد برنامج متكامل صلب برنامج الصيد البحري لتنفيذ مختلف التدخلات من تهيئة وإصلاح وتطوير وحماية وصيانة وتجديد التجهيزات المينائية، قصد التقليل من الكلفة وضمان شمولية التدخل بكل ميناء.

5. العمل على تخصيص الموانئ التي تشهد شبه انعدام في النشاط لتركيز مشاريع تربية الأحياء المائية أو تصنيفها كموانئ ترفيهية تستقطب مراكب الصيد البحري الترفيهي أو مراكب النزهة مع إحداث معاليم خاصة بها والاحتفاظ بمكون صيد بحري لإيواء الأسطول مع تدعيم تواجد الهياكل الإدارية والأمنية وجلب كامل الأسطول العامل بتلك المناطق.

III. الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024)

تقديم عام لتقديرات ميزانية الوكالة لسنة 2022
يُدرج إعداد الميزانية التقديرية لسنة 2022 في إطار تنفيذ استراتيجية وبرامج المخطط الخماسي 2021-2025، وتعتبر الموارد الذاتية أهم مصدر من مصادر تمويل ميزانيتها وتتوزع وفق مايلي:

مقترح أولي لميزانية الوكالة لسنة 2022
قبل عرضها على أنظار مجلس الإدارة وسلطة الإشراف

المبلغ أد	المقاييس	المبلغ أد	النّفقات
1- موارد ذاتية			
1600	السيولة أول السنة	20870	ميزانية التصرف
22500	رقم معاملات		
370	منحة تعويض تشجيعات الصيد البحري بالشمال	3600	ميزانية الإستثمار
50	مداخل مختلفة		
24520	مجموع 1	24470	مجموع 1
2- موارد أخرى			
1000	دفعات متأتية من الدولة	1000	نفقات الإستثمار على ميزانية الدولة
1000	مجموع 2	1000	مجموع 2
25520	مجموع المقاييس	25470	مجموع النفقات
50	فارق الميزانية		

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024)

تقديرات			2021	انجازات 2020 (أرقام أولية)	البيان
2024	2023	2022			
25000	23000	20870	19867	15431	ميزانية التصرف
					منها
					منحة بعنوان التأجير
					منحة بعنوان التسيير
2030	2050	4600	19888	9958	ميزانية الإستثمار
		1000	1000	57	منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الإستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة
			16272	8228	منها قروض خارجية

ملحق عدد 3 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية و بطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 3 :

المياه

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.3

تسمية المؤشر: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الاقتصاد في الماء
تاريخ تحيين المؤشر: كل ستة أشهر

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي المركزي الهندسة الريفية واستغلال المياه + البرامج الفرعية الجهوية: المياه.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الطلب على المياه.
4. تعريف المؤشر: نسبة الأراضي القابلة للري المكثف المجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري (ري سطحي محسن، ري بالرش، ري موضعي).
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب الجهات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: .: :
مساحات الأراضي القابلة للري، المجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري
$$\frac{X100}{\text{المساحة الجملية القابلة للري المكثف}} = \text{نسبة التجهيز بمعدات الاقتصاد في الماء}$$
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- مساحات الأراضي القابلة للري المجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري
- المساحة الجملية القابلة للري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية:
- اعتماد مراسلات سداسية من طرف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
- قاعدة بيانات بالإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (حسب طريقة الري والولاية).
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
6. تاريخ توفر المؤشر: السداسي الأول والسداسي الثاني من كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 95% من المناطق السقوية مجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري سنة 2021.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- السيد نبيل رحيم من الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (البريد الإلكتروني/ الهاتف):
- 71 781 756

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات				الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020	2019	2018	2017		
97.5	97	96.5	95.5	94.5	94	93	92	%	نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

لقد تم تجهيز جل المستغلات الفلاحية بتجهيزات الإقتصاد في الماء نتيجة لمجهودات التحسيس والتوعية والتكوين والتشجيعات المالية المسندة من طرف الدولة منذ التسعينات. وتتواصل مجهودات الدولة في هذا المجال مع توجه الفلاحين أكثر فأكثر نحو تجديد التجهيزات القديمة .

3. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- نقص في الامكانيات المادية والبشرية لمتابعة تجهيز المستغلات الفلاحية،
- نقص في قيادة عملية الري على مستوى الحقل نظرا للنقص في الارشاد الفلاحي والاحاطة الفنية للفلاحين عن قرب.
- ضرورة انجاز جرد ميداني شامل لتحيين المساحات المجهزة منذ سنين.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر:

تسمية المؤشر: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي.

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الهندسة الريفية واستغلال المياه
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الطلب على المياه
(حماية وصيانة الموارد المائية والإدارة المستدامة لها، تأمين الموارد البديلة للمياه والاقتصاد في المياه التقليدية.)
4. تعريف المؤشر: كميات المياه المستعملة المعالجة المستغلة في الري الفلاحي.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات: حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: - كميات المياه المعالجة المستهلكة سنويا بالمناطق السقوية المهيأة لاستغلال هذه المياه (مليون م³)
- النسبة = كميات المياه المعالجة المستهلكة الفعلية في السنة الجارية / الكميات المستهلكة المتوقعة (22 مليون م³)
2. وحدة المؤشر: مليون م³
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: كميات المياه المعالجة المستهلكة سنويا
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقارير سنوية.
5. مصدر المعطيات الأساسية: المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية (دوائر المناطق السقوية)
6. تاريخ توقّر المؤشر: موفى كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 17 مليون م³ في 2020 و 22 مليون م³ في 2025
8. المسؤول عن المؤشر: السيدة سعاد ساسي دخيل: الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (البريد الإلكتروني: s.dekh@yahoo.fr / souad.dekhil@laposte.net / الهاتف: (71 781 756 / 71 891 341)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
17	16	15	13	12	13	14	مليون م3	كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي
				72	86	64	%	

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تتغير كميات المياه المستعملة حسب المناخ (ممطر أو جاف) حيث ينخفض الاستهلاك في الفترات الممطرة ويرتفع في الفترات الجافة. كما يمكن إحداث مناطق سقوية جديدة من نمو في كمية استغلال هذه المياه حسب الجهات. نلاحظ أن نسبة الانجاز الفعلي أقل من التقديرات وذلك يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:
- في إطار التوقي من تداعيات جائحة كورونا المستجد على صحة مستعملي المياه المعالجة ، تمّ توقيف استغلال هذه المياه في المناطق السقوية الموجودة خلال فترة كبيرة نظرا لاكتشاف وجود رواسب للفيروس في بعض بلدان العالم.
 - كما شهدت اشغال مشاريع التهيئة الفلاحية تأخرا في الانجاز على غرار برنامج التدخلات العاجلة.
- استمرار توقيف الري بعدة مناطق سقوية بالمياه المعالجة خاصة منها منطقة سبيطلة الخاصة بسبب سرقة التجهيزات ومنطقة ولجة الخضار لغمر محطة الضخ بمياه الفيضانات ومنطقة الحنشة بصفاقس لعدم خلاص الكهرباء ومنطقة لمطة بالمنستير لتردي نوعية المياه

3. أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مازالت نوعية المياه المعالجة تعد عائقا لاستغلال هذه المياه من طرف الفلاحين.
- نقص في التحسيس الناتج عن نقص في الامكانيات المادية والبشرية يساهم في تدني نسبة الاستغلال.
- مستوى التسعيرة متدني جدا (20 مليم /متر مكعب) مما لا يغطي تكاليف الاستغلال ويمثل عائقا هاما لاستدامة المناطق السقوية المعنية.
- محدودية قائمة الزراعات المرخصة للري بالمياه المعالجة ومنع ري الخضروات ذات المردودية الاقتصادية العالية
- تقادم المنشآت المائية التي تتطلب إعادة التهيئة
- تواجد بعض المناطق بالشمال حيث الأمطار والموارد التقليدية متاحة.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.1.3

تسمية المؤشر: نسبة إستغلال الموارد المائية الجوفية

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الموارد المائية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **التصرف في الطلب على المياه**
تعبئة الموارد المائية
4. تعريف المؤشر: تمثل نسبة إستغلال الموارد المائية كمية المياه المستغلة من جملة الموارد المتجددة أو المتاحة حسب الحالة.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفرعات: حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر:

$$\text{نسبة تعبئة الموارد المائية الجوفية} = \frac{\text{كمية المياه المستغلة}}{\text{جملة الموارد المتجددة أو المتاحة}} \times 100\%$$

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقارير والدراسات الاستقصائية وتسجيلات المعاينة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: دوائر الموارد المائية بالجهات – الإدارة العامة للموارد المائية (حولية إستغلال الموائد المائية العميقة لسنة 2018- حولية إستغلال الموائد المائية قليلة العمق لسنة 2015- حولية نوعية المياه 2018
6. تاريخ توقّر المؤشر: موفى كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تقدر الموارد الجمالية المتاحة بـ 2198 مليون م³ من سنة 2018. والمطلوب عدم تجاوز هذه الكمية قصد الإستغلال المستديم للموارد المائية المتاحة.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة يسرى بن صالح: (البريد الإلكتروني: yosra_bensalah@yahoo.com) /الهاتف: (213 / 71 565 000)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات				2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف:
2024	2023	2022	2021		2019	2018	2017		
2197.71	2197.71	2197.71	2197.71	2197.71	1324.46	2250	2206.35	3 مليون م	الموارد المائية الجوفية المستغلة دون إعتبار الآبار العشوائية
	2198	2198	2198	2198	2198	2198	2196	3 مليون م	الموارد المائية الجوفية المتجددة أو المتاحة
100	100	100	100	100	100	101	100,44	%	نسبة إستغلال الموارد المائية الجوفية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تسجيل سنة 2019 نسبة استغلال للموائد المائية العميقة قدرت بـ 129 % و هو ما يفوق نسبة السحب الآمن و المقدرة بـ 100 % . علما وأنه قد تم تجاوز هذه النسبة بـ 4 % سنة 2012 و 7 % سنة 2013 و 14 % سنة 2014 و 19 % سنة 2015 و 26 % سنة 2018 عليه، يجب الحذر من التجاوز المتزايد من سنة إلى أخرى وذلك بتحديد مناطق الإستغلال المكثف بالخرانات المائية الجوفية و حمايتها .

كما يبرز المؤشر مدى الإستغلال المكثف للموائد المائية السطحية والعميقة. وتعتبر الموائد المائية إجمالا مستغلة فوق طاقتها حيث يقدر معدل نسبة الإستغلال 125 بالمائة بالنسبة للموارد السطحية (عمق دون 50م) (حولية سنة 2015 و تصدر كل 05 سنوات) موزعة على 226 مائدة مائية منها قرابة 139 مائدة يمكن استغلالها بصفة طبيعية و 63 مائدة مستغلة بصفة مكثفة . وتتفاوت نسب إستغلال هذه الموائد حسب الجهات، إذ تقدر بـ 100 بالمائة بالشمال و 140 بالمائة بالوسط و 95 بالمائة بالجنوب.

أما الموارد المائية الجوفية العميقة (عمق يفوق 50م) فهي مستغلة بنسبة 129 % (حولية سنة 2019) كذلك وموزعة على 340 مائدة مائية. تستغل عن طريق 32323 بئر عميقة منها حوالي 19001 بئر عميقة عشوائية تستنزف 518 مليون م³/السنة. وتتفاوت نسب إستغلال هذه الموائد حسب الجهات إذ تقدر بـ 99 بالمائة بالشمال و 150 بالمائة بالوسط و 132 بالمائة بالجنوب.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر : 1.2.3

تسمية المؤشر: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي
تاريخ تحيين المؤشر نهاية السنة:

- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الهندسة الريفية واستغلال المياه
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي
4. تعريف المؤشر: إمكانية التزود بالماء الصالح للشرب بالريف على مسافة قصوى تبلغ 500 متر.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشرا نجاحة
7. التفرعات: حسب المتدخل (الهندسة الريفية / الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه) و حسب الجهات

- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : التزود بالماء الصالح للشرب بالريف = توفر مورد ماء على مسافة قصوى تبلغ 500 متر.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية: التقارير السنوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة تزود تقدر ب 95.5 سنة 2022 و 96% من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في موفى سنة 2023
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:
السيدة منى بن نور الدين: الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (البريد الإلكتروني: BennoureddineMouna@yahoo.fr / الهاتف : 71 891341 / 71 781 756)

- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرية الخاصة بالمؤشر:

تقديرات				2020	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022	2021		2019	2018	2017		
	42,4	42	41,3	41,3	41.5	41.5	41.5	%	نسبة التزود بالماء الصالح للشرب عن طريق الهندسة الريفية (*)
	53,6	53,5	53,8	53,4	53	52.7	52.1	%	نسبة التزود بالماء الصالح للشرب عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع
96,5	96	95,5	95,1	94,7	94.5	94,1	93.6	%	الجملة

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرية الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر:

تسمية المؤشر: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السدود والأشغال المائية الكبرى
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية
4. تعريف المؤشر: تمثل نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى على مجموع كميات المياه القابلة للتعبئة.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التقارير: حسب الجهات

- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى

%100 x

2500 مليون م³

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية: التقارير والدراسات

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى

6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 96 % في حدود سنة 2023 حيث يتوقع أن تبلغ كميات المياه بالسدود الكبرى 2410 مليون م³

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محرز رجب (mehrez.bgth@gmail.com) بالإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى.

الهاتف: 98 133 832

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
96	96	96	93	92	92	92	%	نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية
2410	2410	2410	2323	2310	2310	2310	مليون م ³	كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم سنة 2012 الإنتهاء من أشغال سد الزرقة (16 مليون م3) وسد الزياتين (19 مليون م3) وسد القمقوم (9 مليون م3).
- سنة 2013: الإنتهاء من أشغال سد الكبير (35 مليون م3)، سد المولى (15 مليون م3)
- سنة 2014: لم يتم انجاز السدود المنتظرة
- سنة 2015: سد الطين (18 مليون م3)، سد المالح (16 مليون م3)
- سنة 2016: سد الحركة (22 مليون م3)
- سنة 2017 : سد سراط (16 مليون م3)
- من المتوقع الإنتهاء من أشغال السدود التالية :
 - سنة 2021: سد الدويمس (13 مليون م3)
 - سنة 2022: سد ملاق العلوي (87 مليون م3)

3. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- تعطيلات على مستوى المقاولات و الأشغال مما خفض من نسق الإنجاز (الدويمس وملاق العلوي)

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر :

تسمية المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

تاريخ تحيين المؤشر :نهاية السنة

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المياه
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الهندسة الريفية واستغلال المياه
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين دور المرأة في التصرف في المياه بالوسط الريفي
4. تعريف المؤشر:
 - يبلغ عدد المجامع في مجال الماء الصالح للشرب 1364 مجمع
 - تتصرف 1364 هيئة مجلس إدارة في المجامع المائية،
 - كل مجلس إدارة يتكون من 3 إلى 6 أعضاء يتم انتخابهم من طرف المنخرطين بالمجمع،
 - يبلغ عدد النساء المنتخبات في مجالس الإدارة للمجامع المائية 13 امرأة لسنة 2020،
 - يبلغ عدد المديرات الفنيين في المجامع المائية والتي يتم خلاص أجورهم من استخلاصات بيوعات الماء 39 امرأة.
5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
6. التفريعات: حسب الجهات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :

عدد النساء المشاركات بمجالس إدارة المجامع المائية في مجال الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)/العدد الجملي للمجامع المائية
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية: التقارير السنوية للمندوبيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على أن يبلغ المؤشر حوالي 7% في عام 2024،
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

ياسمين الصيد: الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (البريد الإلكتروني yasminaessid@yahoo.fr)

III - قراءة في نتائج المؤشر

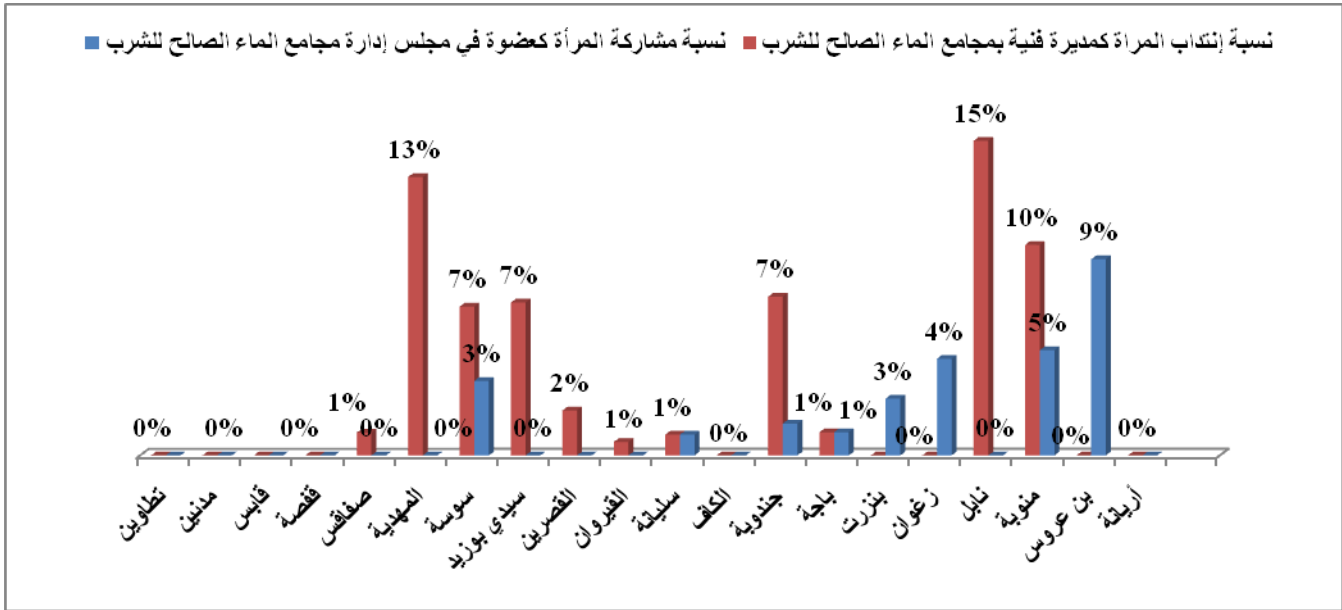
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
7	6	6	5	4	%	المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نلاحظ أن نسبة مساهمة المرأة كعضو في هيئة التصرف ومديرة فنية في المجامع المائية للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي من سنة إلى أخرى ضعيف وذلك مرتبطة بالإشكاليات الاجتماعية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر

في إطار انجاز المرحلة الثانية من برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي الممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية، سيتم تسجيل تطور في نسبة مشاركة المرأة في مجالس الإدارة المتصرفة في المجامع المائية في مجال الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي، وذلك لظنر تنفيذ برنامج إحاطة فنية وتكوين وإعلام وتحسيس للمرأة الريفية والشباب في مجال التثقيف الصحي والمشاكل الصحية المرتبطة بالماء.

و من أهم نتائج الإحاطة الفنية :

- إعداد تشخيص مدقق لتحديد مستوى مشاركة النساء والشباب في التصرف في المجامع الريفية وتحديد أهم العقبات التي تحول دون مشاركتهم والحلول والإجراءات الواجب اتخاذها،
- إعداد وتطوير برنامج تدريبي وتنقيفي في الوسط الريفي لصالح النساء والأطفال الصغار،
- تنفيذ البرنامج التدريبي والتنقيفي الصحي لفائدة السكان المحليين (النساء والرجال والأطفال الصغار في المدارس)
- إعداد دليل حول المنهجيات والمناهج المتبعة واعتمادها لضمان إدماج النوع الاجتماعي والمشاركة الفعالة للمرأة والشباب،
- تقرير يلخص النتائج التي حققتها الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من المهمة المذكورة،
- تحسين أداء المجامع المائية بإدخال حرفة أكثر في التصرف على المستوى الفني والإداري والمالي.

بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

I- التعريف:

1. النشاط الرئيسي: إنتاج واستغلال وتوزيع المياه الصالحة للشرب.
2. مرجع الأحداث: القانون عدد 22 لسنة 1968 مؤرخ في 2 جويلية 1968.
3. مرجع التنظيم الإداري والمالي: منشأة عمومية ذات صبغة غير إدارية تخضع لإشراف وزارة الفلاحة وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي (أمر حكومي عدد 2265 لسنة 2004 مؤخر في 27 سبتمبر 2004).
4. تاريخ إضفاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة والفاعل العمومي: عقد برنامج وحيد ممضى من سلطة الإشراف (1997-2001) وعقدي البرنامج للفترات (2002-2006) و(2007-2001) وقع طرحهم على سلطة الإشراف وبقياً ممضيين من طرف الرئيس المدير العام للشركة فقط. كما تتولى الشركة حالياً إعداد عقد الأداء للفترة 2021 - 2025.

II - الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية العامة: انخرطت الشركة في الإستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المائية والتصريف المحكم في الطلب حيث يهدف هذا البرنامج إلى:
 - تعبئة موارد مائية غير تقليدية عبر تحلية مياه البحر بالنسبة للأقطاب العمرانية الكبرى بمناطق الجنوب التونسي والوسط،
 - تحسين نوعية وجودة مياه الشرب والتخفيض من درجة الملوحة إلى حدود 1,5 غ/لتر،
 - مواصلة تحويل فائض مياه الشمال إلى المناطق محدودة الموارد (تونس الكبرى والوطن القبلي والساحل و صفاقس)،
 - الرفع من مردودية شبكات توزيع المياه وترشيد الاستهلاك والاقتصاد في الماء لتوفير موارد إضافية تمكن من تدعيم التوازنات المائية،
 - تدعيم مياه الشرب بالوسط الريفي عبر الترفيع فينسب التزويد بالجهات ذات نسب دون المعدل الوطني،وتتمثل أهم الأهداف المزمع تحقيقها في هذا المجال خلال الخماسية القادمة (2021-2025):
 - تأمين تزويد المنظومات المائية الكبرى عبر استكمال انجاز المشاريع الكبرى
 - مواصلة تعبئة الموارد المائية التقليدية عبر منظومة تحويل فائض مياه الشمال
 - الانتقال من سياسة التحكم في العرض Gestion de l'offre إلى سياسة التحكم في الطلب Gestion de la demande.
 - تقليص الضياع عبر تأهيل قنوات ومنشآت الشركة بصفة دورية
 - التحول الرقمي واليقظة التكنولوجية باستكمال تثبيت المنظومة المعلوماتية التجارية SIC والمنظومة المعلوماتية الجغرافية SIG

- الانتقال الطاقى عبر مزيد الاعتماد على الطاقات المتجددة بانجاز العديد من المحطات الفوطولطانية والرفع من النجاعة الطاقية لمحطات الضخ والتحلية .

2. أهم الأولويات والأهداف:

- التصرف الأمثل في الموارد المائية التقليدية وغير تقليدية في كامل البلاد وخاصة مناطق الاستهلاك الكبرى مثل تونس الكبرى والوطن القبلي والساحل و صفاقس،
- تحسين الخدمات المسداة بالجهات وتقريبها إلى المواطن عبر المصادقة على المخطط الإستراتيجي التنظيمي للشركة الذي يخضع لمعايير علمية وموضوعية.
- تطوير وتعميم الرقمنة قصد تحديث التصرف في الشبكات والمنشآت المائية مع تطوير وتحسين الخدمات المسداة للحرفاء.
- تحسين النجاعة الطاقية والتوجه تدريجيا نحو استعمال الطاقات المتجددة وإدراجها في استهلاك الطاقة.
- الرفع من مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب لتبلغ 76,4 بالمائة في سنة 2022 مقابل 76,2 بالمائة محتمل سنة 2021،
- بلوغ نسبة التزود بالوسط الريفي في سنة 2022 حوالي 54,1 بالمائة عن طريق الشركة.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

4. أهم الأنشطة : تسعى الشركة إلى تحقيق أهدافها حسب الإستراتيجية المرسومة بطريقة أنجع وذلك من خلال مواصلة متابعة تقدم عدة مؤشرات نذكر منها:

العناصر	2022	2023	2024
عدد المشتركين (مليون)	3,209	3,289	3,372
نسبة التزويد بالوسط الريفي عن طريق الشركة	%54,1	%54,4	%54,8
مردودية شبكات التوزيع	% 76,4	% 76,6	%76,8
الاستهلاك النوعي للطاقة (ك و س /م ³)	0,73	0,77	0,80
نسبة التأخير	%10	%10	%10

أما فيما يخص أهم الاستثمارات والمشاريع الكبرى التنموية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأمن المائي والتي سيتواصل تنفيذها خلال الفترة 2022-2024 نذكر منها :

-مليون دينار-

الممول	الكلفة	المشروع
الوكالة الفرنسية للتنمية	77	مشروع تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب (البرنامج الرابع)
الدولة	73	تزويد بعض المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب
الصندوق السعودي للتنمية	300	مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بولاية بنزرت
البنك الألماني لإعادة الإعمار	170	مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بولاية باجة
البنك الياباني للتعاون الدولي TSP_40	935	محطة تحلية مياه البحر بصفافس
البنك الألماني لإعادة الإعمار	315	محطة تحلية مياه البحر بالزارات
الدولة	237	المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية
الوكالة الفرنسية للتنمية	150	برنامج تدعيم منظومة تحويل المياه من الشمال إلى الوطن القبلي والساحل و صفاقس (مركب معالجة المياه بالقلعة الكبرى)
البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية	300	انجاز محطة معالجة المياه ببجاية بطاقة 4 م ³ /ث و ربط مشروع المرفأ المالي بالمياه
البنك الألماني لإعادة الإعمار	261	مشروع تحسين نوعية مياه الشرب وتعزيز الموارد المائية بالجنوب التونسي (القسط الثاني)
البنك الألماني لإعادة الإعمار	31	محطة تحلية مياه البحر بجربة (القسط الثاني)
الصندوق الكويتي للتنمية	23	محطة تحلية مياه البحر بقرقنة
الصندوق الكويتي للتنمية	32	تجديد قنوات الجلب والتوزيع لتونس الكبرى بمنطقة الشمال الغربي
الصندوق الكويتي للتنمية	27	تجديد وتعزيز قنوات الجلب والتوزيع بالجنوب التونسي
الصندوق الكويتي للتنمية	24	تجديد وتعزيز قنوات الجلب والتوزيع لتونس الكبرى
البنك الألماني لإعادة الإعمار	100	مشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي
	3 055	المجموع العام

5. الإجراءات المصاحبة:

- تفعيل البرنامج السنوي للزيادة في تسعيرة الماء الصالح للشرب قصد تمكين الشركة من تحقيق توازناتها المالية في غضون سنة 2025،
- صرف المبلغ المتبقي من عملية رأسمالة الشركة المقدر بـ 85 مليون دينار ضمن قانون المالية لسنة 2022،
- تكفل الدولة بأعباء الاستغلال الإضافية على إثر إحالة عدد من المنشآت المائية من طرف مجامع التنمية الفلاحية إلى الشركة والمقدرة سنويا بمبلغ 5 مليون دينار
- رصد اعتمادات بقيمة 18 مليون دينار لتنفيذ مخطط الاستعداد لتأمين استهلاك الماء الصالح للشرب خلال الذروة الصيفية لسنة 2022،

- اعتماد التسبقة لخلص فواتير استهلاك الماء لكافة الوزارات والإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وذلك بتحويل 80 % من الميزانية المخصصة لمعاليم استهلاك الماء في بداية كل سنة لفائدة الشركة، على أن تتم التسوية عن طريق محاضر اعتراف بالدين في نهاية السنة.
- مراجعة القرار المشترك لوزارات المالية وأمالك الدولة والشؤون العقارية والتجهيز والإسكان المؤرخ في 25 أوت 1998، وذلك بإعفاء الشركة من دفع المعاليم المستوجبة عن إشغال الملك العمومي للطرق، مع التذكير بأن جلسة العمل الوزارية بتاريخ 06 جويلية 2000 أوصت بإرجاء تطبيق هذا القرار بناء على طلب تقدمت به الشركة وبقيّة المستلزمين العموميين.
- دعوة وزارة أمالك الدولة والشؤون العقارية إلى إيجاد حلول للتصرف في الأراضي الاشتراكية في بعض ولايات الجنوب التونسي والذي حال دون انجاز عديد المشاريع الكبرى على غرار مشروع تحسين نوعية المياه بالجنوب التونسي وخاصة ولاية قفصة.

III - الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

في طور الانجاز

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

في طور الإنجاز

بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال

I- التعريف :

1. النشاط الرئيسي: بيع المياه.
2. مرجع الأحداث: القانون عدد 26 لسنة 1984 المؤرخ في 11 ماي 1984.
3. مرجع التنظيم الإداري والمالي: مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي بمقتضى الأمر عدد 2265 لسنة 2004 المؤرخ في 27 سبتمبر 2004.
4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أداء بين المهمة وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال: عقد برنامج وحيد ممضى من سلطة الإشراف (1997-2001) وعقدي البرنامج للفترات (2002-2006) و (2007-2011) وقع طرحهم على سلطة الإشراف وبقياممضيين من طرف الرئيس المدير العام للشركة فقط.

II- الاستراتيجية والأهداف :

1. الاستراتيجية العامة:

توفير المياه المعدة للشرب لفائدة:

- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بكل من:

- تونس

- بنزرت

- بلي (سوسة و صفاقس)

- القتمة.

- توفير المياه المعدة للري لفائدة:

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية نابل

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تونس

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بن عروس

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية منوبة

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية أريانة

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنزرت

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية باجة

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية سوسة

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية المنستير

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية القيروان

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية المهدية

- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية جندوبة

- توفير المياه المعدة لتغذية المائدة المائية:

- التغذية المائية بنابل

- التغذية المائية بين عروس

- التغذية المائية براس الجبل

وتتمثل أهم الأهداف المزمع تحقيقها في هذا المجال خلال الخماسية القادمة (2021-2025) في:

- تأمين تزويد المنظومات المائية بولايات الشمال والوسط.
- التصرف المحكم في الموارد المتاحة بمختلف السدود بالتنسيق مع الهياكل المختصة بالوزارة
- الانتقال الطاقى عبر مزيد الاعتماد على الطاقات المتجددة بإنجاز العديد من المحطات الفوطوفولطائية والرفع من النجاعة الطاقية لمحطات الضخ.
- التحول الرقمي واليقظة التكنولوجية.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- تأمين تزويد حرفاء الشركة بالكميات المطلوبة
- التصرف الأمثل في الموارد المائية.
- تحسين الخدمات المسداة.
- تطوير وتعميم الرقمنة قصد تحديث التصرف في الشبكات والمنشآت المائية.
- تحسين النجاعة الطاقية والتوجه تدريجيا نحو استعمال الطاقات المتجددة وإدراجها في استهلاك الطاقة.
- الرفع من مردودية القنال والأنابيب الموضوعة على الذمة.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة غير مباشرة.

4. أهم الأنشطة: تسعى الشركة إلى تحقيق أهدافها حسب الاستراتيجية المرسومة بطريقة أنجع وذلك من خلال مواصلة متابعة تقدم عدة مؤشرات نذكر منها:

العناصر	2022	2023	2024
توفير حاجيات المياه المعدة للشرب (الصوناد)	% 100	% 100	% 100
توفير حاجيات المياه المعدة للري (المندوبيات)	% 100	% 100	% 100
توفير حاجيات المياه المعدة لتغذية المائدة المائية	% 100	% 100	% 100
نوعية المياه: نسبة الملوحة	≥ 2 غ / اللتر	≥ 2 غ / اللتر	≥ 2 غ / اللتر
مردودية القنال: نسبة عامة لضياع الماء	$\leq 5\%$	$\leq 5\%$	$\leq 5\%$
الاستهلاك النوعي للطاقة (ك و س / م ³):			
محطة بجاوة	4.85	4.80	4.75
محطة فندق الجديد	4.50	4.40	4.40
مركب قلعة الأندلس	3.90	3.85	3.80
مركب الهري	4.10	4.10	4.05
محطة بربرة	4.20	4.10	4.00
محطة سيدي البراق	4.00	3.90	3.80
محطة الزياتين	4.00	3.80	3.50
نسبة التأطير	12.45	12.80	13.10

5. الإجراءات المصاحبة:

- تعديل سعر بيع الماء كلما اقتضت الحاجة لضمان التوازنات المالية للشركة.
- تكفل الدولة بنفقات الطاقة الكهربائية الخاصة بتحويل المياه.
- اعتماد التسبقة لخلاص فواتير الحرفاء (الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية 80%).
- ضمان خلاص الحرفاء لمستحقات الشركة
- مواصلة تكفل الدولة بالنفقات الكبيرة الخاصة بالإصلاحات الكبرى وتجديد المعدات والتجهيزات الخاصة بمحطات الضخ والمنشآت المائية.

III-الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024) :

1. تقديم عام لتقديرات ميزانية شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال للسنة المالية 2022:
في طور الإنجاز.
2. تقديرات الميزانية لسنة (2022-2024):
في طور الإنجاز.

ملحق عدد 4 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية و بطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 4 :

الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.4

تسمية المؤشر: نسبة الغطاء الغابي

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2019

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الغابات والمراعي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الرفع في نسبة الغطاء الغابي
4. تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب الجهات و حسب الهياكل المتدخلة.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة الغطاء الغابي = المساحات المغروسة * / المساحة الجمالية للبلاد والمقدرة بـ 16 مليون هكتار (*100)
- *: يتم احتساب الغراسات عن طريق الإدارة، الغراسات عن طريق المقاولات، التثبيت بالغراسات، غراسة مصدات الرياح، غراسة حواشي الطرقات، التشجير لدى الخواص و الغراسات المتعددة الفوائد والتشجير الرعوي
2. وحدة المؤشر : نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: جمع مجهود التشجير للإدارة العامة للغابات، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية، ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : جمع المعطيات الخاصة بكل متدخل بمناسبة العيد الوطني للشجرة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للغابات، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية، ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.
6. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 8.56 % سنة 2024
8. المسؤول عن المؤشر : نجوى الرجائي rjeibianajoua@gmail.com الهاتف: 5054

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

تفديرات			2021	إنجازات			الوحدة	الهدف الإستراتيجي 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
8.56	8,53	8,50	8,47	8.44	8.42	8.39	%	المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجمالية للبلاد 16 مليون هك

(*)

يتم تعديل برمجة سنة 2019 والسنوات التالية اعتمادا على الانجازات الفعلية المبينة بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2018 ونسق تطور المؤشر بطاقات مؤشرات قيس الأداء.

2. تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يتمثل الهدف في الرفع في نسبة الغطاء الغابي من 8.10 % سنة 2010 إلى 8.56% في أواخر سنة 2024 وذلك بزيادة % 0.04 أي قرابة 5000 هك سنويا وتشمل هذه المساحة إضافة إلى الفضاء الغابي الطبيعي المناطق التالية:

- المناطق الجبلية و الأحواض المائية للمحافظة على التربة و حماية المنشآت المائية و ضفاف الأودية
- المناطق السقوية بإقامة مصدات الرياح لتحسين الإنتاجية الفلاحية.

نسبة الغطاء الغابي حسب الجهات							
التقديرات			2021	الإنجازات			المندوبية
2024	2023	2022		2020	2019	2018	
					15.25	15.02	تونس
					12.88	12.88	أريانة
					17.38	17.29	منوبة
					34.93	34.86	بن عروس
					31.00	30.66	بنزرت
					27.30	27.12	باجة
					42.87	42.66	جندوبة
					29.74	29.59	الكاف
					33.20	33.12	زغوان
					35.16	34.82	سليانة
					30.16	29.82	نابل
					7.57	7.54	سوسة
					5.42	5.31	المنستير
					3.76	3.75	المهدية
					24.34	24.23	القصرين
					15.01	14.90	القيروان
					2,64	2,63	سيدي بوزيد
					2.43	2.39	قفصة
					2.85	2.82	صفاقس
					1.67	1.62	قابس
					0.59	0.56	مدنين
					1.77	1.76	قبلي
					0.13	0.12	تطاوين
					0.46	0.43	توزر
8.56	8,53	8,50	8,47	8.44	8.42	8.39	المؤشر الوطني

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

اعتماد مؤشرات جهوية وإعداد برامج تشجير بالمناطق الغابية ذات الأولوية (المساحات المحروقة، حماية ضفاف الأودية، المناطق المهددة بالإنجراف)

إعداد مشاريع تنمية غابية ورعوية ومقاومة التصحر والبحث عن التمويل

4. تحديد أهم النقايس المتعلقة بالمؤشر:

التفاوت في نسق التشجير ونسب النجاح بحسب الجهة وحسب السنة .

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.4

تسمية المؤشر: نسبة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: . الغابات والمراعي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية و الرعوية
4. تعريف المؤشر: نسبة الغابات التي تعتمد على مثال تهيئة ساري المفعول مقارنة بالمساحة الجمالية للغابات القابلة للتهيئة.
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات : الإدارة العامة للغابات، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر :
نسبة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول = (مساحة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول/المساحة الجمالية للغابات القابلة للتهيئة)*100
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : وضعية دراسات التهيئة الغابية من حيث صلوحيتها والمجهود المبذول لتحيين الدراسات المنتهية صلوحيتها
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :متابعة الدراسات المتعلقة بالتهيئة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارة العامة للغابات، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
6. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: الترفيع بـ 3% في السنة
8. المسؤول عن المؤشر : سهام عوينتي البريد الإلكتروني: sihem_aoun@yahoo.fr الهاتف : 5014

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر
تمثل دراسات التهيئة الغابية خططا ومراجع فني تتضبط سنويا وعلى امتداد 20 سنة كل الأشغال الواجب القيام بها على مستوى كل غابة مع تقديم موازنة تقديرية توضح الكلفة السنوية للأشغال المبرمجة والمداخل المتوقعة. وتهدف هذه الدراسات إلى تحسين التصرف الرشيد في المنظوم اتالغابية و الجبلية (إنتاج وحماية وترفيه) قصد ضمان ديمومتها مع مراعاة دورها البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

تفديرات			2021	إنجازات			الوحدة	الهدف الإستراتيجي 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
66.5	56.5	46.5	41	31.8	30.6	26	%	المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (المتمثلة في نسبة الغابات المهيأة و في حالة استغلال)

(*): يتم تعديل برمجة سنة 2019 والسنوات التالية اعتمادا على الانجازات الفعلية ونسق تطور المؤشر دخول مشروع التصرف المندمج في المشاهد.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نسبة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول حسب الجهات							
التقديرات			2021	الإنجازات			المندوبية
2023	2022	2021		2020	2019	2018	
				0	0	0	تونس
				37	37	37	أريانة
				-	-	-	منوبة
				-	-	-	بن عروس
				11	11	20	بنزرت
				39	39	39	باجة
				27	27	27	جندوبة
				36	36	36	الكاف
				15	15	18	زغوان
				71	71	46	سليانة
				40	40	0	نابل
				-	-	-	سوسة
				-	-	-	المنستير
				0	0	0	المهدية
				15	15	15	القصرين
				-	-	-	القيروان
				-	-	-	سيدي بوزيد
				-	-	-	قفصة
				-	-	-	صفاقس
				-	-	-	قابس
				-	-	-	مدنين
				-	-	-	قبلي
				-	-	-	تطاوين
				-	-	-	توزر
66.5	56.5	46.5	41	31.8	30.6	26	المؤشر الوطني

* لا تشمل أمثلة تهيئة كافة الولايات

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تشجع الإدارة العامة للغابات إلى مزيد تكثيف الدراسات المتعلقة بالتهيئة المندمجة عبر الزيادة في الاعتمادات المرصودة للغرض والتي لا تتجاوز 100 ألف دينار سنويا حاليا على البرنامج الوطني. وتجدر الإشارة أن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بصدد إنجاز مشروع "التصرف المندمج في المشاهد بالمناطق الأقل نموا بالشمال الغربي والوسط الغربي". وفي إطار هذا المشروع، قامت الإدارة العامة للغابات بإعداد برنامج لإنجاز دراسات التهيئة التشاركية والمندمجة لما يقارب 170 ألف هكتار من الغابات بالولايات التالية: بنزرت، باجة، جندوبة، سليانة، الكاف، القصرين، القيروان و سيدي بوزيد .

4. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- انتهاء صلوحية العديد من أمثلة التهيئة سنويا
- ضعف الاعتمادات المرصودة لتحسين الدراسات التي انتهت صلوحيتها والتي كانت 100000 دينار سنويا (تمكن من دراسة ما يقارب 7000 هكتار من الغابات). في السنوات الفارطة وتم حذفها من الاعتمادات
- نقص هام في مكاتب الدراسات وخبراء التهيئة الغابية المؤهلين للقيام بمثل هذه الدراسات على الصعيد الوطني .

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.1.4

تسمية المؤشر: نسبة استغلال المنتوج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي مقارنة بالإمكانات)

تاريخ تحيين المؤشر: أفريل 2016

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: . الغابات والمراعي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية و الرعوية
4. تعريف المؤشر: يتمثل في نسبة استغلال المنتوج الغابي (الخشب) مقارنة بالإمكانات المتاحة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: نجاعة
7. التفريعات : الإدارة العامة للغابات، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، وكالة استغلال الغابات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر : احتساب نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي الخشبي مقارنة بالإمكانات المتاحة وهي الكميات المعروضة للبيع سنويا.
 2. وحدة المؤشر : نسبة مئوية
 3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: البتات العمومية التي تقوم بها وكالة استغلال الغابات والبيوعات الصغرى.
 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : متابعة البتات العمومية والبيوعات الصغرى.
 5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للغابات، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، وكالة استغلال الغابات.
 6. تاريخ توفّر المؤشر (تواتر) : سنويا
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 85 بالمائة من الامكانيات المتاحة سنويا (بعد مراجعة المؤشر)
 8. المسؤول عن المؤشر : محمد مختار مدير وكالة استغلال الغابات mohamedmokhtar1@yahoo.fr
- الهاتف : 3318

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

توفر الغابات التونسية عدّة منتجات من أهمّها الخشب والخفاف إلى جانب منتجات غابية ثانوية أخرى. ويوفّر استغلالها سنويا مداخيل تقدر بمعدل 16.9 مليون دينار سنويا خلال الخمسة سنوات الأخيرة (2014-2018). ولقد أوكل الأمر المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي لوكالة استغلال الغابات تنفيذ ومراقبة البرنامج السنوي لاستغلال الموارد الغابية بالتنسيق مع الدوائر الجهوية للغابات.

يقدر المعدل السنوي لكميات المنتوجات الغابية المنتجة خلال الخمسة سنوات الأخيرة (2014-2018) بـ:

- 313161 م3 من الخشب

- 47726 قنطارا من الخفاف

بالإضافة إلى المواد الثانوية بالغابات كالنباتات العطرية والبذور ومواد المقاطع وتربية النحل وكل المواد الأخرى غير الحطب والخفاف المتأتية من الغابات الدولية (89 ألف هكتار سنويا من براعم الإكليل و22 ألف هكتار سنويا من براعم الريحان..).

وتستغل المنتوجات الغابية الخشبية من طرف 50 مؤسسة على ملك الخواص بعد التقويت فيها لفائدتهم بالمزاد العلني أو بالمرآنة عن طريق وكالة استغلال الغابات وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية. وتمكن المنتوجات الغابية الخشبية على اختلاف أنواعها من تلبية حاجيات البلاد من خشب الفلاحة والمناجم وحطب العجين وحطب الوقود إلا أننا نسجل عجزا كبيرا بالنسبة لخشب النشر الذي يتم توريده لسد حاجيات البلاد.

وتتولى دوائر الغابات بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ووكالة استغلال الغابات تنفيذ البرامج السنوية لاستغلال الغابات أخذا بعين الاعتبار الجوانب الفنية المحددة بأمثلة التهيئة و الإجراءات المنصوص عليها في مجلة الغابات والتوجهات التنموية في قطاع الغابات والمراعي (تطوير غابات الفلين في بيئتها الطبيعية، حسن استغلال المنتوجات الخشبية والغير خشبية

وتتمينها، التصرف الرشيد في المنظومات الغابية.. غير أن استغلال المنتوج الغابي بقي دون طاقة الإنتاج المتاحة للثمين المجدي للمنتوج.

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	الهدف الإستراتيجي 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2024	2023	2022		2020		
85	85	85	85	72	%	المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي مقارنة بالإمكانات)(مركزي)

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نسبة استغلال المنتوج الغابي حسب الجهات									
التقديرات			2021	الإنجازات			المندوبية		
2024	2023	2022		2020	2019	2018			
يعتمد على تقديرات تقترحها سنويا دوائر الغابات							تونس		
							أريانة		
									منوبة
									بن عروس
									بزرز
									باجة
									جندوبة
									الكاف
									زغوان
									سليانة
									نابل
									سوسة
									المنستير
									المهدية
									القصرين
									القيروان
									سيدي بوزيد
									قفصة
									صفاقس
									قابس
						مدنين			
						قبلي			
						تطاوين			
						توزر			
85	85	85	85	72	100	80	المؤشر الوطني		

ويعود عدم استغلال كامل الطاقة المتاحة إلى :

- عدم توفر اليد العاملة المختصة بعدد من المناطق
- عزوف اليد العاملة عن العمل بحضائر جني الخفاف ببعض المناطق
- ضعف مردودية العملة والنقص المسجل في وسائل النقل لدى دوائر الغابات لتمكين الأعوان من عملية التأطير والمراقبة بصفة مكثفة ببعض المراكز الغابية
- وجود غابة شعراء كثيفة تحت أشجار الفلين مما يعيق عملية الاستغلال.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

الترفيف في نسبة استغلال المنتوج الغابي إلى 85%

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

يبقى مستوى الاستغلال دون الإمكانيات المتاحة للثمين المجدي للمنتوج الغابي المتنوع ويرجع ذلك بالأساس إلى ما شهده القطاع من انتهاكات بعد الثورة وإلى النقص في الإطار الفني و وسائل النقل للقيام بعملية التطويق.

ضرورة تحيين أمثلة التهيئة وادراج المنتجات الغابية الغير خشبية والتي يوفر استغلالها سنويا مداخل هامة.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 4.1.4

تسمية المؤشر: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية أكتوبر من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الغابات والمراعي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية
4. تعريف المؤشر: يتمثل في سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة
5. نوع المؤشر: مؤشر مؤثر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: الإدارة العامة للغابات، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: معدل المساحة المحترقة للحريق الواحد بحساب الهكتار (المساحة الجمالية المحترقة/العدد الجملي للحرائق)
2. وحدة المؤشر: هك
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المساحة المحترقة لكل حريق بالجهات والتي يتم تدوينها بمركز حماية الغابات برادس التابع للإدارة العامة للغابات.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: متابعة الحرائق المسجلة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للغابات، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
6. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 3 هك لكل حريق (وقعت مراجعة هذه القيمة باعتبار المعدل المسجل في السنوات الفارطة)
8. المسؤول عن المؤشر: سمير بلحاج صالح
9. samir.belhaj.salah@gmail.com/الهاتف: 5029

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر
تعتبر الحرائق من أخطر العوامل التي تهدد الثروة الغابية نظرا لمانتخلفمن أضرار بللغة بالبيئة وبالممتلكات. وتتميز الغابات التونسية كغيرها من الغابات المتوسطية بقابليتها للحرائق خاصة خلال السنوات الجافة وفي فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة بالإضافة إلى صعوبة التحكم في الحرائق وسرعة انتشارها في بعض الأحيان ويرجع ذلك لصعوبة الوصول إلى مناطق الحريق.

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	الهدف الإستراتيجي 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2024	2023	2022		2020		
3	3	3	3	5.02	هك	المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات (يقاس سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة)(جهوي)

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

سجلت الإدارة العامة للغابات خلال 2020، نشوب 459 حريق تسبب في إتلاف ما يقارب عن 2308 هك من الغابات والغابات الشعراء أهمها بولايات جندوبة (140 حريق) وباجة (97 حرائق) وبنزرت (75 حريق) وسليانة (32 حريق) والقصرين (25 حريق) وزغوان ونابل والقيروان (17 حريق بكل ولاية) والكاف (07 حرائق) أي بمعدل 5,02 هك للحريق الواحد مقابل 141 حريقا أتوا على ما يزيد عن 1790 هك بمعدل 12,69 هك للحريق الواحد خلال سنة 2019 و113 حريقا أتوا على ما يزيد عن 1069 هك بمعدل 9,46 هك للحريق الواحد خلال سنة 2018. إضافة إلى حرائق استثنائية بالمناطق

العسكرية المغلقة أو مناطق العمليات العسكرية أين استحالت التدخّلات لإطفاء النيران وذلك على غرار حرائق جبال الشعابتي والسلم وسمّامة ومغيلة.

توزيع المساحات المحترقة

السنة	عدد الحرائق	المساحة المحترقة (هك)	معدل الحريق الواحد (هك)
2020	459	2308	5.02

وتبيّن أنّ وتيرة الحرائق قد تزايدت خلال الفترة المتراوحة بين 22 جويلية و 05 أوت 2020، حيث تم تسجيل عدد 136 حريقا في فترة وجيزة (15 يوم) والمساحة المحترقة قدرت بـ 1421 هك بسبب موجة الحرّ الشديدة التي اجتاحت البلاد التونسية تلتها هبوب رياح قويّة الشهيلي الذي ساعد على انتشار النيران وتسبب في بعض الحالات إعادة اندلاعها من ناحية وحرائق متعدّدة ومفتعلة في أماكن وأوقات مريبة تزامنت مع عطلة عيد الأضحى (من 31 جويلية إلى 05 أوت) تم تسجيل 63 حريقا وقد أتت هذه الحرائق على مساحات قدرت بـ 933 هك أهمّها بولايات باجة (عمدون) وجندوبة (عين دراهم و غار الدماء) وبنزرت (جومين و تسكرايا) ونابل (تاكلسة).

كما تجدر الإشارة إلى أنّ تقييم العمل الميداني المشترك بين جميع الأطراف المتدخّلة لمجابهة الحرائق الغابية على غرار المصالح الجهوية للحماية المدنية والغابات ووزارتي الدفاع الوطني و التجهيز والإسكان والبنية التحتية (إدارة المعدّات) يعتبر ناجعا وقيّما خاصة من ناحية الإنذار المبكر وسرعة الإعلام الفوري والتنسيق والتدخّل لإخماد هذه الحرائق ممّا ساهم في تقليص المساحات المحترقة حيث تمّ إطفاء 433 حريقا لم تتجاوز المساحة الهكتار الواحد (01 هك) أي بنسبة 71 % من مجموع الحرائق التي تمّ إخمادها (حيث تبيّن أنّ معدّل التوقيت بين ساعة الإعلام بنشوب الحريق وتدخل الفرق الموسميّة المتقدّمة التي تمّ تركيزها بالمناطق ذات الخطورة من طرف الإدارة العامّة للغابات لا يتجاوز 15 دقيقة).

إضافة إلى توفر قرائن تؤكد على الجانب الإجرامي، على غرار اندلاع الحرائق ليلا وبمناطق ومواقع نائية يصعب الوصول لها للتدخل، بنوايا مبيتة لغاية تعقيد مهمة الإدارة للتصدي للحريق وتقليص الخسائر فإن معالجة هذه الظاهرة المتفاقمة يتطلب تدعيم الجانب الأمني لمراقبة المناطق الغابية بدوريات مشتركة ومتواترة من قبل المصالح الأمنية، ومزيد التقصي بفتح تحقيقات للتعرف على مرتكبي هذه الجرائم وتتبعهم جزائيا، ويمكن الإشارة في هذا الصدد وعلى سبيل الذكر إلى حريق منطقة البلدة بمعتمدية غار الدماء وحريق جبل سيدي احمد بمعتمدية نفزة وحريق جبل الصباح بمعتمدية عمدون من ولاية باجة.

هذا وقد تمّ إخماد هذه الحرائق بمشاركة الحماية المدنية في جميع التدخّلات مع اللجوء إلى تعزيزات من المصالح الغابية بالولايات المجاورة وتسخير جميع الآليات المتوفرة من وسائل إطفاء ومعدّات ويد عاملة لمحاولة السيطرة على النيران والتقليص من أضرارها. كما ساهمت وحدات جيش الطيران بتدخّلات جوية في إطفاء حرائق بكل من ولايات جندوبة وباجة وبنزرت.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

يتواصل العمل لمجابهة الحرائق الغابية عبر إنجاز الأشغال الوقائية لحماية الغابات من الحرائق وتأمين حصص الاستمرار خلال المدة من 1 ماي إلى 30 أكتوبر من كل سنة والتنسيق مع مصالح الحماية المدنية وكذلك وزارة الدفاع الوطني عبر اتفاقية للتدخل بالوسائل الجوية لمقاومة حرائق الغابات.

ويهدف التقليص من تفاقم ظاهرة الحرائق الغابية، تم عن طريق مشروع حماية الغابات من الحرائق (تجهيز مراكز حماية الغابات) (القرض الإيطالي التفاضلي في إطار برنامج دعم ميزان الدفاعات):

- اقتناء 28 شاحنة اطفاء ذات سعة 600 لتر وشاحنة 2500 لتر
- دعم التعاون التونسي التركي من خلال توفير 5 شاحنات اطفاء ذات 4000 لتر.
- الإعلان عن طلب عروض دولي لاقتناء 100 شاحنة اطفاء و 3 كاسحات و 2 ماسحات و 2 شاحنات و 15 سيارة ربط و 3 شاحنات نقل و مجموعة من ادوات يدوية و تجهيزات.
- ابرام اتفاقية مع وزارة الدفاع الوطني قصد تدخل الوسائل الجوية لمقاومة حرائق الغابات.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

تبيّن خلال هذه الصانفة النقص الفادح في الآليات الثقيلة لفتح مسالك جديدة أو لعزل المناطق المتضررة وكذلك في عناصر التأطير واليد العاملة المختصة من سواق وسائل إطفاء وأعوان إطفاء خاصة عند التداول والذي أثر سلبا على المردود المطلوب.

ومن بين الصعوبات التي تمّ تسجيلها خلال هذه الصانفة نذكر خاصّة :

- تزود شاحنات الإطفاء بالماء أحيانا حيث هنالك نقص حاصل في نقاط التزوّد بالماء،
- صعوبة الوصول إلى مواقع بعض الحرائق بوسائل الإطفاء نظرا لطبيعة التضاريس خاصة بالأماكن الحساسة.
- التدخّل لإطفاء الحرائق بالليل يقتصر على أعوان الغابات دون سواهم علما وأنّ نسبة الأوكسيجين بالغطاء الجوّي تكون ضعيفة ممّا يساهم في إخماد النيران.
- النقص الكبير في صيانة البنية التحتية مثل فتح المسالك الغابية وتعهد وصيانة الطراند النارية والتي تتطلب معدّات ميكانيكية ويد عاملة هامة.

- النقص في الموارد البشرية من فنيي ومهندسي غابات بالمراكز الغابية الشاغرة و عملة مختصين وأعاون اتصال وسائقي معدات وأعاون إطفاء
- عدم الكشف عن الأسباب الحقيقية لاندلاع الحرائق والتي تكون في غالبيتها مفتعلة.

مقترحات الحلول

- ✓ تأهيل وتكوين سواق صنف "ج" و "هـ" (سواق شاحنات الإطفاء والكاسحات وحاملة المعدات الثقيلة) وذلك بتخصيص اعتمادات وإبرام اتفاقيات لتغطية معاليم تعليم السياقة والإقامة بمركز تكوين أو بالمدارس الخاصة لتعليم السياقة بكل ولاية.
- ✓ العمل على دعم عمليات صيانة المعدات وإصلاحها.
- ✓ توفير المحروقات خلال فترة الصيف وتوفير مخزون احتياطي لدى الدوائر الغابية خاصة خلال نهاية الأسبوع و الأعياد و شهر رمضان.
- ✓ توفير الإعاشة خاصة خلال شهر رمضان.
- ✓ عقد جلسات اللجان الجهوية لمجابهة الكوارث وتنظيم النجدة.
- ✓ تحسيس المصالح الأمنية لمتابعة ملفات الحرائق المفتعلة.
- ✓ تحسيس المصالح الأمنية حول الإحتياطيات بالمناطق الحدودية و تأمين المتدخلين.
- ✓ تكوين لجنة فنية خاصة في صلب الإدارة العامة للغابات تتعهد في البحث والتحقيق في ملابسات الجرائم المسلطة على الغابات التونسية كما هو معمول به في دول الجوار مثل ايطاليا واسبانيا.
- ✓ العناية بالسكان القاطنين بالغابات وتحسيسهم بأخطار الحريق خاصة وأن بعض الحرائق المسجلة سنويا تكون بسبب استعمال النار لاستغلالها في أغراض شخصية لصنع الفحم أو تربية النحل.
- ✓ إصلاح شبكة الإتصالات: تبعا للأعطاب المسجلة على مستوى الشبكة الراديوية تم إبرام عقد مع شركة مختصة لمدة ثلاثة سنوات 2016 و 2017 و 2018 لرفع هذه الأعطاب على أن تقوم المندوبيات بتوفير قطع الغيار المتعلقة بمولدات الطاقة الشمسية والأسلاك الضرورية للغرض.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.2.4.

تسمية المؤشر: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها

تاريخ تحيين المؤشر: مارس 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة الأراضي الفلاحية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف وما يصاحبه من الحد من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي.
4. تعريف المؤشر: نسبة الأراضي التي وقعت صيانة وتدعيم وتثبيت أشغال المحافظة على المياه والتربة فيها من جملة الأراضي التي وقع التدخل فيها بأشغال المحافظة على المياه والتربة خلال العشرية الثانية (2001-2011) والمقدرة ب 841 ألف هكتار باعتبار أن أشغال المحافظة على المياه والتربة المنجزة خلال الخطة العشرية الأولى قد وقع تدعيمها خلال العشرية الثانية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: يمكن متابعة هذا المؤشر على مستوى الجهات نظرا لتوفر المعلومات الخاصة به في جميع دوائر المحافظة على المياه والتربة بالمندوبيات الفلاحية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر مجموع مساحات الأراضي التي وقع صيانة وتثبيت أشغال المحافظة على المياه والتربة فيها مجموع مساحات الأراضي التي وقع التدخل فيها فيها ضد الإنجراف (2001-2011) والمقدرة ب 641 ألف هك
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير تقدم الإنجاز بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية فيما يتعلق ب:
 - أشغال التهيئة الفلاحية (تثبيت الأشغال، غراسات رعوية، غراسات مثمرة، إستزراع مراعي، تشجير أخاديد، تشجير غابي).
 - الصيانة و التعمد (صيانة المنشآت، صيانة الجسور، صيانة الغراسات)
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تجمع البيانات عن طريق تقارير المتابعة الشهرية والسنوية التي تمدها دوائر المحافظة على المياه والتربة بالولايات الإدارة المركزية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية.
6. تاريخ توفر المؤشر: (تواتر): سنويا.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 62,11% سنة 2022.
8. المسؤول عن المؤشر: السيدة نجوى بن سليمان الشاوش رئيس مصلحة تثبيت المنشآت بالإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية. الهاتف 3351 - المحمول 20080562 - والبريد الإلكتروني: najoua_chaouch@yahoo.fr

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	الهدف الإستراتيجي 2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة
2024	2023	2022		2020		
73,25	67,67	62,11	56,46	50,97	%	المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف - 2001-2011 والمقدرة ب 641 ألف هك) (جهوي)

2. رسم بياني لتطور المؤشر



3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يحدد مؤشر قياس الأداء مدى التقدم في تنفيذ الهدف الإستراتيجي المتمثل في المحافظة على الأشغال المنجزة لحماية التربة من الإنجراف والمحافظة على خصوبتها.

نسبة الأراضي التي تمت حمايتها و تدعيمها حسب الجهات							
التقديرات			2021	الانجازات			المندوبية
2024	2023	2022		2020	2019	2018	
2,42	2,42	2,42	2,42	2,42	2,42	2,42	تونس
69,03	65,44	61,84	58,25	54,66	54,66	53,70	أريانة
41,63	38,31	35,07	32,30	29,07	25,36	21,75	منوبة
80,97	73,72	65,01	60,79	52,09	48,39	43,61	بن عروس
59,17	52,47	45,77	39,08	32,27	28,47	24,63	نابل
21,91	19,86	17,21	14,45	12,06	10,71	9,19	زغوان
75,37	69,73	62,42	54,66	49,39	45,00	40,14	بنزرت
103,20	89,61	75,51	59,22	44,54	38,82	35,99	باجة
73,54	66,85	60,16	53,77	47,47	44,49	41,46	جندوبة
174,88	163,90	152,28	138,74	123,87	109,51	96,26	الكاف
54,17	51,25	48,55	45,63	42,94	39,92	36,74	سليانة
91,31	85,33	79,88	73,63	68,13	66,43	62,91	سوسة
60,37	53,34	49,10	44,11	40,07	35,51	28,67	المنستير
23,22	21,68	20,14	18,68	17,14	15,92	14,51	المهدية
32,61	29,10	25,63	22,69	19,85	17,98	15,86	القيروان
39,65	37,07	34,49	32,41	29,83	25,76	25,60	القصرين
27,53	24,69	21,78	20,75	19,99	19,93	18,80	سيدي بوزيد
44,65	41,49	38,58	34,97	31,54	28,51	26,39	صفاقس
233,29	217,93	203,07	187,71	172,85	160,50	145,71	قفصة
186,27	171,24	158,26	147,77	137,28	129,43	111,75	توزر
37,57	32,52	28,12	25,07	21,93	20,54	18,67	قبلي
151,33	139,61	127,88	114,38	102,44	91,84	71,79	قابس
50,49	46,69	42,89	39,11	35,36	32,89	30,07	مدنين
47,29	44,43	41,09	37,98	36,50	34,21	29,34	تطاوين
73,25	67,67	62,11	56,46	50,97	46,47	41,41	المؤشر الوطني

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

*مزيد توعية الفلاح بأهمية تثبيت الأشغال بالغراسات والسهر على تعهدها وصيانتها بصفة مستمرة لضمان ديمومتها.

الإعتمادات (أ.د.)	أهم الأنشطة المبرمجة لسنة 2022	تقديرات 2022	مؤشر قياس الأداء
23100	• تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيئة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية	62,11 %	المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف) (2011-2001) والمقدرة بـ 641 ألف هكتار

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر.

* المبادرة الخاصة لاتزال محتشمة سواء عند الفلاحين الكبار أو عند شركات الإحياء ومقاسم الفنيين.

*أشغال التهيئة الفلاحية والرعية المعتمدة في قياس هذا المؤشر تتأثر بنزول الأمطار لضمان نجاحها نظرا

للسعوبات التي تعترض عمليات الري بالصهاريج وشحة بعض النقاط للتزود بالمياه في بعض الجهات بالمناطق الريفية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.2.4

تسمية المؤشر: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها

تاريخ تحيين المؤشر: شهر مارس من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرامج الفرعية الجهوية: تهيئة الأراضي الفلاحية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إحكام التصرف في موارد التربة
4. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها من جملة المناطق السقوية العمومية والخاصة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: الإنجاز بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية (دوائر التربة)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: قسمة مساحة المناطق السقوية المراقبة سنويا على مجموع مساحة المناطق السقوية العمومية والخاصة
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير سنوية لدوائر التربة بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: جمع المساحات المتعلقة بالتحاليل مقارنة بمساحة المناطق السقوية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية.
6. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ مراقبة 27% من جملة المناطق السقوية العامة والخاصة بحلول سنة 2020.
8. المسؤول عن المؤشر: السيد سميحة معلوي حرم بن منصور
الهاتف: +216 98 566 278
البريد الإلكتروني: samihamaalaoui@yahoo.fr

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

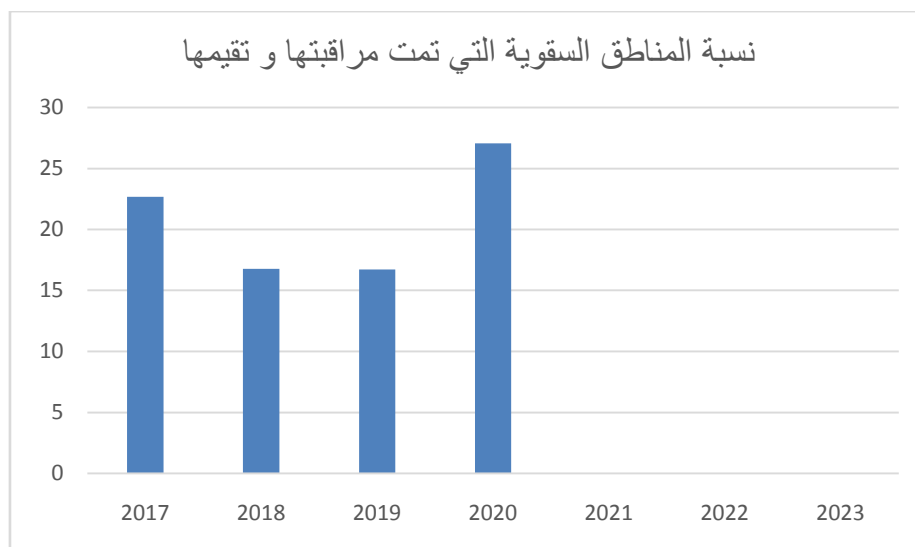
تقديرات			2020	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف 2.4: إحكام التصرف في موارد التربة
2023	2021	2021		2019	2018	2017		
-	-	-	27.06	14,59	16.76	22.68	%	المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها

**** ملاحظة: في انتظار اعداد المخطط الخماسي 2021-2025.**

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها							المندوبية
التقديرات			2020	الإنجازات			
2023	2022	2021		2019	2018	2017	
-	-		21,1	21.10	21.10	21.10	باجة
-	-		73,15	62.34	37.83	42.70	مدنين
-	-		11,74	11.92	12.44	12.18	سليانة
-	-		25,11	46.79	40.81	46.79	تطاوين
-	-		44,56	44.56	44.56	44.56	قبلي
-	-		20	18	16	14	بنزرت
-	-		21,66	28.88	29.56	27.2	زغوان
-	-		7,02	6.49	7.45	5	قفصة
-	-		3,25	3.25	3.25	3.25	صفاقس
-	-		43,15	41.29	34.28	22.86	توزر
-	-		23,47	22.92	0	21.45	نابل
-	-		100	100	100	100	أريانة
-	-		100	73.32	0	26.67	تونس
-	-		2,53	2.41	2.41	2.27	القصرين
-	-		3,91	3.57	3.10	2.61	سيدي بوزيد
-	-		1,2	1.30	0	1.57	المهدية
-	-		46,29	45.8	0	45.18	سوسة
-	-		8,55	7.56	0	5.90	منوبة
-	-		31,53	31.53	31.53	31.53	بنعروس
-	-		4,36	4.37	4.38	4.30	القيروان
-	-		33,46	63.99	0	41.70	جندوبة
-	-		12,15	12.13	2.99	12.05	قابس
-	-		2,76	2.27	1.90	1.41	الكاف
-	-		8,41	8.41	8.41	8.04	المنستير
-	-		27.06	16.73	16.76	22.68	المؤشر الوطني

**** ملاحظة: في انتظار اعداد المخطط الخماسي 2021-2025.**



بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 5.1.4

تسمية المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة لمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي

تاريخ تحيين المؤشر: نوفمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي المركزي: الغابات والمراعي والبرامج الفرعية الجهوية : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية.
4. تعريف المؤشر: يتمثل في قياس مدى التشريك الفعلي للمرأة بمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي وذلك عبر تمكنها من تقلص مناصب محورية كرئيس أو كاتب عام أو أمين مال مجمع.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيمة
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات: تلعب المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية دور هاماً بصفتها هيكل مساندة وداعمة لتهيكل السكان المحليين في شكل مجامع وكذلك في تشجيع المرأة على الترشح لعضوية مجالس إدارة المجامع والتي تتم عند تجديد مجلس الإدارة بمناسبة انعقاد الجلسة العامة. وفي إطار التوجه الحالي في التصرف في الموارد الغابية الرامي إلى مزيد تشريك متساكني الغابات في عمليات استغلال المنتوجات الغابية تم إمضاء اتفاقيات الشراكة وتتم متابعة هذه الاتفاقيات على النطاق الجهوي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة لمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي / العدد الجملي ل لنساء المنخرطات بمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي
2. وحدة المؤشر : نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: جداول متابعة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : جمع المعطيات الخاصة بالمجامع على نطاق دوائر الغابات بالجهات ومناسبة تجديد الهياكل للمجامع.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للغابات، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.
6. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): سنويا.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : بلوغ نسبة 50 % سنة 2024
8. المسؤول عن المؤشر : كاهية مدير الاقتصاد الغابي وتأطير متساكني الغابات.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات	الوحدة	الهدف : دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية
2024	2023	2022		2020		
50	50	50		43	%	المؤشر نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة لمجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يمثل مجمع التنمية في الفلاحة والصيد البحري هيكل قانوني يأخذ شرعيته من القانون عدد 99-43 لسنة 1999 بتاريخ 10 ماي 1999 والمنقح بالقانون عدد 2004-24 بتاريخ 15 مارس 2004. ويتشكل المجمع على النطاق المحلي بمبادرة من متساكني المنطقة بهدف معاضدة منخرطيه للاستجابة لمتطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يسير المجمع مجلس إدارة يتكون من ستة أعضاء : الرئيس وأمين المال والكاتب العام وثلاثة أعضاء. إن معظم التدخلات تتم عن طريق المشاريع الممولة.

إن التوجه الحالي في التصرف في الموارد الغابية يرمي إلى مزيد تشريك متساكني الغابات وبصه فعالة في عمليات استغلال المنتوجات الغابية مقابل إسداء خدمات تدرج ضمن المحافظة على المنظومات الغابية. وانطلاقاً من هذا التوجه تم إبرام اتفاقيات شراكة بين الإدارة العامة للغابات ومجامع التنمية الناشطة في المجال بهدف تمكين هذه المجامع من استغلال الموارد الغابية غير الخشبية. إن دور المرأة في مثل هذه الأنشطة هام خاصة فيما يتعلق باستخراج الزيوت الروحية وتثمين النباتات العطرية والطبية. ويتعين متابعة نسبة اندماج المرأة بالقطاع الذي يعد من القطاعات الواعدة حتى تضطلع بمكانة في مراكز أخذ القرار. يمكن أن يندرج ضمن المؤشر صاحبات الأعمال من المتحصليين على شهادات علمية والمشرفات على أول حلقة من سلسلة القيمة والتي تخص حلقة التحويل الأولي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة لمجامع التنمية لم ترتقي إلى المستوى المأمول لتصبح مشاركة المرأة متجذرة في التقاليد بالمناطق الريفية.

بطاقة عدد 1 : ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي

I - التعريف

1. النشاط الرئيسي: النهوض بالتنمية الغابية والرعية في مناطق تدخله بولايات باجة والكاف وسليانة وجندوبة وبنزرت
2. مرجع الأحداث:
- - 1981 - 1996 : مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية (قانون عدد 17 لسنة 1981 بتاريخ 1981/3/09)
- - 1996 إلى الآن : مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية صنف أ (القانون عدد 74 لسنة 1996 بتاريخ 1996/7/29)
3. مرجع التنظيم الإداري والمالي:
4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II - الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: إنجاز كل مهمة يكلف بها من قبل الدولة ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتصرف المستدام في الموارد الطبيعية بالمناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي.
2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية :
- الترفيع في نسبة الغطاء الغابي،
- المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية والرفع من نسبة المناطق المحمية من المساحات الجمالية للغابات،
- الحد من إنجراف التربة والمحافظة على خصوبتها،
- الحد من ضياع مياه السيول وتعبئتها لفائدة عمليات الاحياء
3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:
- الرفع من نسبة الغطاء الغابي والنباتي الدائم،
- الرفع من نسبة إستصلاح الاراضي المهذدة بالانجراف،
- تحسين مردودية الفلاحة الجبلية،
- تحسين ظروف عيش المتساكنين بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي،
- تجذير المقاربة التشاركية والشراكة لدى الهياكل القاعدية.
4. أهم الأنشطة:

- الاحاطة وتأطير مجامع ولجان التنمية
- دعم الفلاحة الجبلية
- دعم المحافظة وتنمية الموارد الطبيعية
- تحسين البنية الاساسية
- 5. الإجراءات المصاحبة:

- وتأطير مجامع ولجان التنمية لدعم قدراتهم الذاتية والتشاور والتواصل مع مختلف المؤسسات والادارات المتدخلة بمناطق تدخّل الديوان
- الارشاد الفلاحي والاحاطة بصغار ومتوسّطي المربين
- إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وتحسين المراعي وغرسة الزياتين والاشجار المثمرة

III - الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

- ميزانية التصرف 10435 أ د

ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصية كل مؤسسة). 1500 أ د

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
		10435			ميزانية التصرف:
		9915			منها:
		520			- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
		1500			ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:
					(منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتمديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
		11935			المجموع

ملحق عدد 5 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية و بطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 5 :

التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

بطاقة مؤشر الأداء: تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي

رمز المؤشر: رقم البرنامج: 5 / رقم الهدف: 1.5 / رقم المؤشر: 1.1.5

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري.
2. تعريف المؤشر: يبرز عدد الطلبة لكل مدرس جامعي قار
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نشاط (indicateur de moyen)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الطلبة المرسمين / عدد المدرسين الجامعيين القارين
2. وحدة المؤشر: مدرس جامعي قار لكل عدد من الطلبة (ratio)
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون البيداغوجية بمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي
4. تاريخ توفّر المؤشر: خلال السداسي الأول للسنة الجامعية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1/10 مدرس جامعي قار لكل 10 طلبة
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: محمد سعد الله saadallah.med@iresa.agrinet.tn (97551756)

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر
2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
8.5/1	8.2/1	8/1	7.8/1	8.4/1	مدرس لكل عدد من الطلبة	عدد المدرسين الجامعيين / عدد الطلبة المرسمين

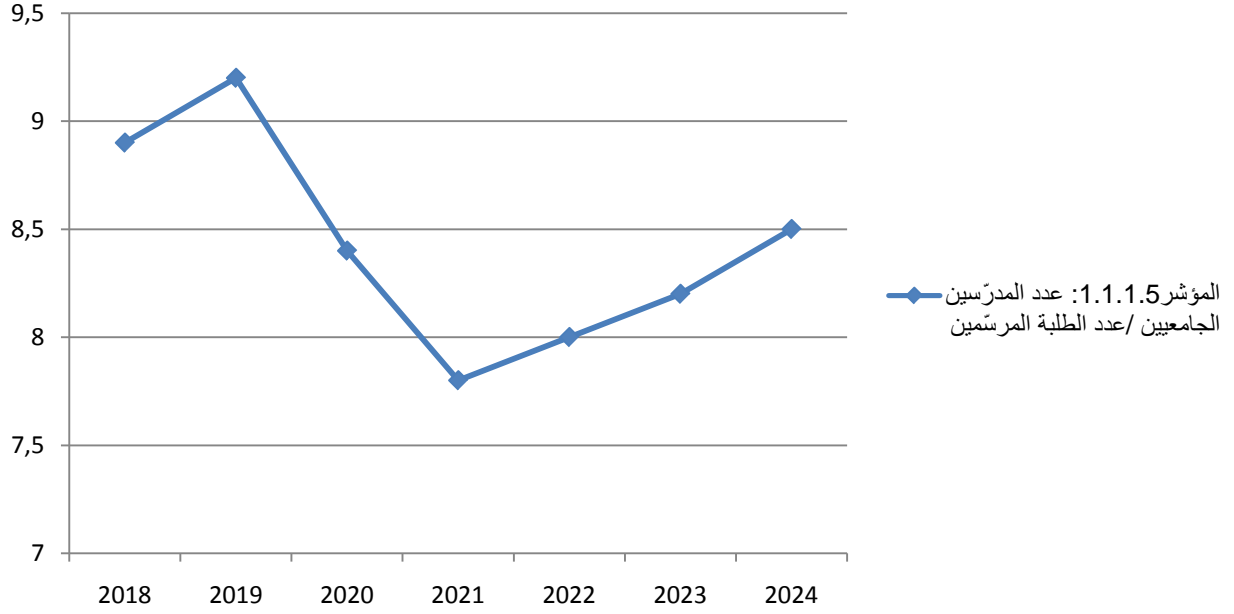
من المتوقع ان يتواصل تحسن المؤشر في حدود مدرس باحث قار لكل ثمانية طلبة و ذلك لتقلص عدد الطلبة من سنة إلى أخرى و تقلص عدد المدرسين الباحثين بسبب الخروج على التقاعد (16 مدرس في 2020 و 26 مدرس في 2021 و 09 مدرسين في 2022). في صورة عدم الرجوع للانتدابات و تعويض المدرسين الباحثين المتقاعدين خاصة بحلول سنة 2022 فقد يرتفع عدد الطلبة المؤطرين بالنسبة لكل استاذ باحث. علما و إن هذا المؤشر يختلف حسب المواد و الاختصاصات و عليه نقترح احتساب المؤشر حسب الاختصاص و المؤسسة.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

• دعم الإنتدابات والترقية

- تسعى ادارة الشؤون البيداغوجية لتحسين جودة التعليم و تحديث برامج التكوين لجذب الطلبة الموجهين إلى مؤسسات التعليم العالي الفلاحي
- 4. تحديد أهمّ النّقايص المتعلّقة بالمؤشّر :**
- الموارد المالية والبشرية المرتبطة بتحقيق الأهداف المرسومة

مؤشر تأطير الطلبة



I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري.
- 2. تعريف المؤشر:** إن هذا المؤشر عبارة عن إحصائيات يمكّن استخدامها في أغراض المقارنة فهو يزود القائمين على منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي بإجابة حول الأسئلة ذات العلاقة بكيفية عمل البحث الفلاحي، ويسمح بالقيام بمقارنات عبر السنين أو بين المدرسين الباحثين بمختلف رتبهم أو بين مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي أو بين المستويات الوطنية ونظيراتها الإقليمية أو الدولية وذلك بعلاقة مباشرة مع التوجهات العامة والأهداف في قطاع البحث العلمي .
يمكّن هذا المؤشر من متابعة منشورات المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي ويخلق ديناميكية تنافسية بين الباحثين المدرسين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- 3. طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة *indicateur de performance*

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي (العاملين كامل الوقت) يضاف إليهم عدد المدرسين الباحثين في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي (بما يعادل كامل الوقت) الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة الماضية / العدد الجملي للمدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي (العاملين كامل الوقت) يضاف إليهم عدد المدرسين الباحثين في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي (بما يعادل كامل الوقت)**
يحتسب نشاط المدرس الباحث في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي في مجال البحث بنسبة 20 بالمائة من نشاطه الجملي
وبذلك فإن المدرس الباحث في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي في مجال البحث يعادل 20 بالمائة من نظيره بمؤسسات البحث العلمي الفلاحي
- 2. وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
- 3. المعطيات الأساسية المتعلقة بالمؤشر:** قوائم في المنشورات الصادرة بالنسبة للسنة المنقضية وقوائم المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي حسب الرتب

4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : تومسون رويترز (Web of Science) وسكوباس Scopus

وجوجل سكولار Scholar Google

5. تاريخ توفر المؤشر : سنويا

القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 61 % من المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث

العلمي الفلاحي الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكمة خلال السنة المنقضية (سنة الإصدار) خلال سنة 2022

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

√ المسؤول على حساب المؤشر: السيدة أحلام العروسي (ahlem.laaroussi@iresa.agrinet.tn)

√ المسؤولة عن المعطيات الخاصة بالمؤشر: السيدة ألفة الدريدي (olfa.dridi@iresa.agrinet.tn)

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
67	64	61	58	55	%	معدل نسبة المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور خلال السنة الماضية.

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يهدف المؤشر إلى متابعة الأنشطة البحثية للمدرسين الباحثين في مؤسسات البحث من خلال عدد الإصدارات العلمية التي يقومون بها في إطار المساهمة لجعل منظومة البحث والابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة تستجيب لرهانات المرحلة والتي تتمحور حول البرامج البحثية ذات الأولوية التالية :

1. نظم الإنتاج المستدامة في سياق يتميز بتدهور الموارد الطبيعية وتغير المناخ

2. الاستغلال والإدارة المستدامة لأنظمة إنتاج تربية الأحياء المائية و الثروات السمكية

3. استغلال وتثمين الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية

4. الإدارة المستدامة للموارد الغابية والرعية

5. السياسات الفلاحية والنهوض بالوسط الريفي

6. سلاسل القيمة للمنتجات الفلاحية

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر :

- القيام بدورات تكوينية لفائدة الباحثين المدرسين في كيفية كتابة المنشورات العلمية
- متابعة التاطير لفائدة طلبة الدكتوراء والحث على تقديمها في أفضل الآجال.

4. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة احتساب عدد المنشورات العلمية بالربط مع التصنيف الذي بأخذ بعين الإعتبار القيمة العلمية لعملية البحث من جهة والقيمة الإحصائية للمنشور جهة أخرى.

ويتم احتساب المنشورات كما يلي:

- احتساب الكاتب المذكور أولاً أو ثانياً أو الأخير بالنسبة للمدرسين الباحثين " صنف أ "
- احتساب الكاتب المذكور أولاً أو ثانياً أو الأخير أو قبل الأخير بالنسبة للمدرسين الباحثين " صنف أ "
- وبالنسبة للمنشورات في إطار أطروحة دكتوراه تحت الإشراف المزدوج
- احتساب الكاتب المذكور أولاً أو ثانياً بالنسبة للمدرسين الباحثين " صنف ب "

بطاقة مؤشر الأداء: المستوى الكيفي للتأطير والتكوين

رمز المؤشر: رقم البرنامج: 5 / رقم الهدف: 2.5 / رقم المؤشر: 1.2.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية مؤهلات الفلاحين و العاملين في قطاع الفلاحة و الصيد البحري.

2. تعريف المؤشر: المستوى الكيفي لتأطير والتكوين

3. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : نسبة المؤوية

2. وحدة المؤشر : نسبة مؤوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي

4. تاريخ توفر المؤشر : 31 ديسمبر من كل سنة

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 88% سنة 2024

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: لطفي العبدلي كاهية مدير برمجة الوسائل البشرية والمالية بوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

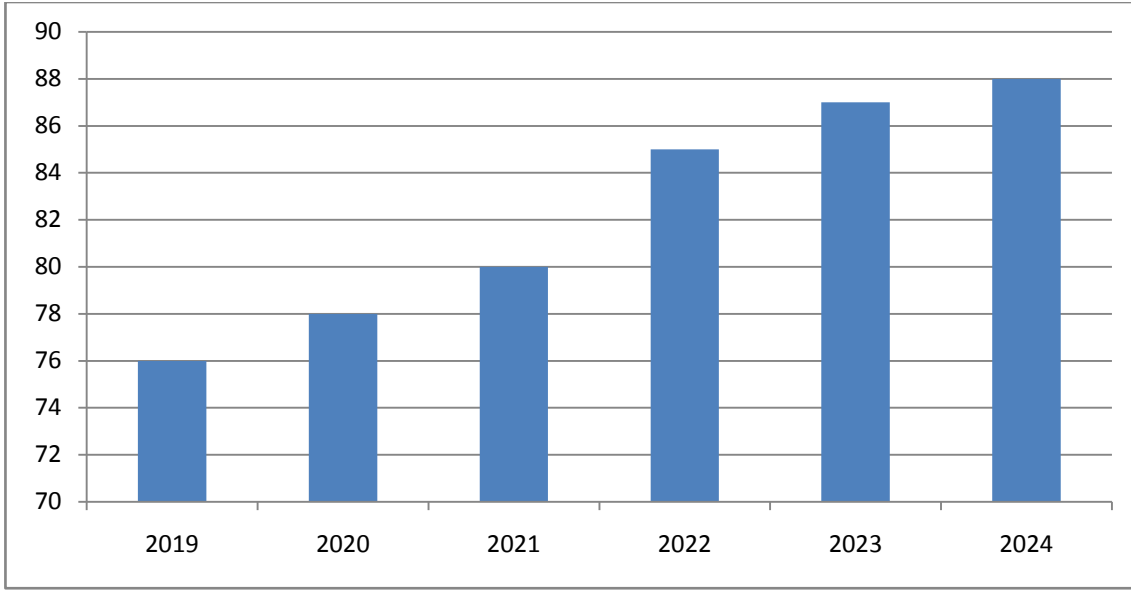
التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2024	2023	2022		2020	2019	2018	%	
88	87	85	80	78	76	74		

2. تحليل النتائج والتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ ارتفاع طفيف في هذا المؤشر وهذا راجع إلى ارتفاع بعض المكونات وإحالة المكونات الأقل

من صنف أ1.أ2 على التقاعد

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر :

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2022	القيمة المستهدفة حسب البرنامج الفرعي	القيمة المستهدفة للمؤشر	المستوى الكيفي لتأثير والتكوين
1.000.000.000 د	فتح مناظرة داخلية لترقية المكونين	حث الوزارة إلى انتداب مكونين ذات كفاءة عالية	%88	%80	%80	

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم فتح منظرات لترقية المكونين
- عدم انتداب مكونين جدد .

بطاقة مؤشر الأداء:
نسبة تبني تقنيات الإنتاج

رمز المؤشر : رقم البرنامج: 5 / رقم الهدف: 2.5 / رقم المؤشر: 2.2.5

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنمية مؤهلات الفلاحين و العاملين في قطاع الفلاحة و الصيد البحري
 2. تعريف المؤشر: عملية التبني هي العملية الفعلية التي يمر بها الفرد منذ سماعه عن الفكرة الجديدة لأول مرة حتى اعتناقها وجعلها جزءا من سلوكه. وتعتبر عملية التبني عملية ذهنية تتبع تسلسلا بأفعال محددة، ويمكن تقسيم العملية إلى خمسة مراحل متتالية، التي تتمثل كما يلي.
- مرحلة الوعي والتنبيه (الانتباه للفكرة) : في هذه المرحلة يسمع المزارع لأول مرة عن الفكرة أو الطريقة الحديثة أو المبتكرة فقد يعرف الفرد اسم الفكرة الجديدة ولكن يجهل الكثير عن فوائدها وطريقة تطبيقها. والوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة إنها تعتبر البداية التي تحرك الفرد للمراحل التالية فقد تؤدي في النهاية إلى قبول الفكرة أي تبنيها أو رفضها.
- مرحلة الرغبة والاهتمام إن الوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة هو زيادة معلومات الفرد أو المزارع عن هذه الفكرة أو المبتكر، حيث يتولد لدى الفرد في هذه المرحلة بعض الاهتمام لمعرفة المزيد من المعلومات عن هذه الفكرة، فيبدأ بالبحث عن تفاصيل الطريقة وكيفية العمل بها تحت ظروفه الخاصة، ما هي الفوائد المتوقع الحصول عليها من تطبيق الطريقة ثم إمكانيات تطبيقها لديه.
- مرحلة التقييم يقوم المزارع بموازنة ما تجمع لديه من معلومات والاحتمالات ليقرر كون الفكرة الجديدة مفيدة بالنسبة لظروفه الخاصة ويقدر ما لها من مزايا ليقبلها أو يرفضها، كما انه يسأل نفسه العديد من الأسئلة: هلي في مقدوره تطبيقها، وهل يزيد ذلك من دخله، وما هي التضحيات والتكاليف وهل يستحق هذه المحاولة المجازفة، وطبقا لتقديره يتخذ قرارا بشأن تبني الفكرة أو رفضها والوظيفة الأساسية لهذه المرحلة هي الموازنة لدي الفكرة من مزايا أو عيوب.
- مرحلة التجربة بعد أن يقرر المزارع أهمية الفكرة الجديدة مستندا إلى التقييم الذهني وبعد حصوله علي المعلومات اللازمة لإجراء التجربة تحت ظروفه الخاصة وفي ضوء إمكانياته يبدأ بتطبيق الفكرة الجديدة علي نطاق ضيق، والوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة هي تجربة الفكرة الجديدة عمليا وفقا لظروفه الخاصة وتقرير فائدتها وإمكانية التبني الكامل لها. فهي اختبار عملي لمعرفة صلاحية الفكرة التي يتقرر في ضوءها اتخاذ القرار بتبنيها أو رفضها
- مرحلة التبني إن الوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة هو تقييم نتائج التجربة واتخاذ القرار بالاستمرار في استعمال الفكرة علي نطاق واسع في المستقبل بعد تأكده من صدق الفكرة وفائدتها له وقناعته بها فينفذها وتصبح جزءا من سلوكه.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): (عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج / عدد الفلاحين المؤطرين) *
- 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج وعدد الفلاحين المؤطرين من قبل المرشدين والعدد الجملي للفلاحين

4. تاريخ توفر المؤشر : مارس -أفريل من كل سنة

5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹(Valeur cible de l'indicateur) : 62 %

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة مفيدة التوي moufida.touayi@iresa.agrinet.tn وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي الهاتف: 71797086

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
64,12	61,97	60,12	55,43	47,69	%	المؤشر 2.2.2.5. نسبة تبني تقنيات الإنتاج : عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج / عدد الفلاحين المؤثرين

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

قدرت نسبة الإنجازات لسنة 2020 الخاصة بالمؤشر تبني تقنيات الإنتاج ب 47,69%. تمثل هذه النسبة المعدل السنوي لهذا المؤشر الذي يختلف حسب الولايات والمحاور التي تم التطرق إليها من طرف المرشدين من خلال تنفيذ البرنامج الإرشادي السنوي لفائدة الفلاحين (أيام إعلامية و حصص تطبيقية و زيارات منظمة وقطع مشاهدة ...) ، وحسب ما بينته نتائج المؤشر المتعلق بالتأطير والإحاطة الميدانية للفلاحين الذي يقدر ب 28 % لسنة 2020 مقارنة ب 32 % لسنة 2019. وقد سجل هذا التراجع نظرا للظروف الصحية والاجتماعية الناتجة عن جائحة كوفيد 19، والتي أثرت سلبا خاصة على عدد الأنشطة الجماعية والتظاهرات، وتم التركيز على الأنشطة الفردية والإرشاد عن بعد عبر مواقع التواصل الاجتماعي. هذا وقد بلغت نسبة مشاركة الفلاحين في هذه التظاهرات ب 55,8 % نظرا لعدة عوامل أهمها استثمار الفلاحين في قطاعات دون غيرها يقلل من حضورهم في الأنشطة الإرشادية الهادفة الى تنويع الانتاج بالإضافة إلى نقص الموارد اللوجستية

نسبة تبني تقنيات الإنتاج							المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ب:	
تقديرات			إنجازات					
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018		
50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	تونس	1
84,2	85,5	87,8	70,2	43,5	45,0	42,0	أريانة	2
65,0	65,0	65,0	65,0	55,0	50,0	60,0	منوبة	3
11,6	11,7	11,7	11,7	13,9	14,6	11,7	بن عروس	4
77,4	77,9	73,2	71,1	70,3	81,7	76,6	بنزرت	5

¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستعدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

60,0	60,0	60,0	50,0	25,0	30,0	31,0	نابل	6
75,0	72,0	70,0	65,0	55,0	63,0	60,0	زغوان	7
75,0	75,0	70,0	70,0	66,0	73,0	53,0	باجة	8
27,0	31,0	27,6	10,6	17,7	26,0	28,0	جندوبة	9
55,0	53,0	52,0	53,0	48,0	71,0	69,0	الكاف	10
87,0	81,0	73,0	62,0	53,0	66,0	70,0	سليانة	11
48,0	47,0	45,0	43,0	40,0	38,0	38,0	سوسة	12
66,0	66,0	64,0	60,0	60,0	60,0	60,0	المنستير	13
61,5	61,5	61,5	58,3	46,0	46,0	50,0	المهدية	14
75,6	75,5	75,3	73,3	64,2	80,0	78,0	صفاقس	15
60,0	60,0	60,0	60,0	60,0	60,0	60,0	القيروان	16
47,0	47,0	45,0	43,0	43,0	42,0	42,0	القصرين	17
69,5	25,0	30,0	10,0	16,0	50,0	36,0	سيدي بوزيد	18
93,0	93,0	88,0	85,0	85,0	85,0	85,0	قفصة	19
78,0	78,0	78,0	78,0	70,0	74,0	74,0	توزر	20
92,0	91,0	90,0	89,0	88,0	86,0	85,0	قبلي	21
23,0	23,0	23,0	20,0	21,0	20,0	21,0	قابس	22
83,1	83,1	72,8	76,1	31,0	64,8	40,0	مدنين	23
75,0	75,0	70,0	56,0	23,0	39,0	63,0	تطاوين	24
64,1	62,0	60,1	55,4	47,7	54,8	53,5	المعدل	

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في المستلزمات لتأمين إنجاز القطع المثالية و المدارس الحقلية
- نقص في التأطير اللصيق للفلاحين نظرا للنقص الحاصل في الإمكانيات البشرية والإمكانيات المادية
- نقص تكوين المرشدين في المجالين البيداغوجي والفني.
- ضعف الإمكانيات المادية خاصة لصغار الفلاحين لتبني التقنيات الجديدة.
- عدم إستقرار العملة الفلاحيين.



بطاقة عدد 1: معهد المناطق القاحلة

يتموقع معهد المناطق القاحلة ضمن البرنامج الخامس للوزارة والمتعلق بالتعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.

I - التعريف

1. النشاط الرئيسي: تتمثل مهمة المعهد الرئيسية في إجراء البحوث اللازمة لتطوير القطاع الزراعي، حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها ومكافحة التصحر في المناطق القاحلة والصحراوية.
2. ترتيب الفاعل العمومي:
✓ من 1976 إلى 1998: مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية.
✓ مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية منذ سنة 1998.
3. مرجع الأحداث: القانون عدد 6 لسنة 1976 المؤرخ في 7 جانفي 1976 المتعلق بإحداث معهد المناطق القاحلة.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 89 لسنة 1977 المؤرخ في 24 جانفي 1977 المنقح بالأمر عدد 2400 لسنة 1993 المؤرخ في 29 نوفمبر 1993.

II - الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:
 - القيام بالبحوث الضرورية لتنمية القطاع الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر بالمناطق القاحلة.
 - تكوين وتدريب الفنيين المختصين في فلاحية المناطق القاحلة ومقاومة التصحر.
 - المساهمة في الإرشاد والإحاطة الفنية للقطاع الفلاحي.
 - القيام بدراسة المشاريع التنموية بالجهة.



2. أهم الأولويات والأهداف:

أهداف البرنامج	أهداف الفاعل العمومي (معهد المناطق القاحلة)
1.5 : تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد و النقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري	IRA 1.5 : تحسين جودة البحث والتكوين
2.5: تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري	IRA 2.5 : تثمين نتائج البحوث و التجديد والنقل التكنولوجي

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

مساهمة مباشرة في البرنامج الخامس للوزارة من خلال البحث العلمي والتكوين الفلاحي.

4. أهم الأنشطة:

مؤشر قيس الأداء	أهم الأنشطة
المؤشر IRA.1.1: عدد النشريات العلمية المحكمة مقارنة بعدد الباحثين	انجاز بحوث علمية تستجيب للمواصفات والمعايير الدولية -التقريب بين المستويين النظري والتطبيقي -التحسين في نسبة تأطير الطلبة والرفع في المهارات و المؤهلات للإطارات الحثية
المؤشر IRA.1.2: عدد النشريات العلمية المفهرسة مقارنة بعدد الباحثين	
المؤشر IRA.1.3: عدد التظاهرات والملتقيات المنجزة.	
المؤشر IRA.1.4: عدد الطلبة المؤطرين	
المؤشر IRA.2.1: عدد الفلاحين والمنفعين ببرامج التأطير و الإرشاد	تنمية مؤهلات المنتجين وتحسين قدرتهم على التجديد تأمين إرشاد وتأطير الفلاحين -الاعتماد على طرق و مناهج إرشادية متنوعة و ناجعة مثل المدارس الحقلية و التنشيط الريفي
المؤشر IRA.2.2: نسبة المشاريع المنتصبة بمحضنة المؤسسات مقارنة بالمشاريع المقترحة	

III - الميزانية:

1. تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

بحساب الألف دينار

قانون المالية 2022	البيان
16362.000	العنوان الأول : ميزانية التصرف
15852.000	على موارد ميزانية الدولة
14 667.000	التأجير العمومي
1100.000	وسائل المصالح
85.000	التدخل العمومي
510.000	على الموارد الذاتية للمعهد
0.000	التأجير العمومي
370.000	وسائل المصالح
140.000	التدخل العمومي
1000.000	العنوان الثاني: ميزانية التجهيز
1000.000	الاستثمارات المباشرة
1000.000	على الموارد العامة للميزانية
0.000	على موارد القروض الخارجية الموظفة
17 270.450	التمويل العمومي
17 270.450	على الموارد العامة للميزانية
0.000	على موارد القروض الخارجية الموظفة
17 362.000	المجموع

2. تقديم الميزانية على المدى المتوسط (2022 – 2024):

بحساب الألف دينار

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
17 487.000	16 809.000	16362.000	15 026.000	14 677.338	العنوان الأول : ميزانية التصرف
16 917.000	16 279.000	15852.000	14 565.000	14253.958	على موارد ميزانية الدولة
15 467.000	14964.000	14 667.000	13450.000	13179.507	التأجير العمومي
1330.000	1215.000	1100.000	1030.000	989.682	وسائل المصالح
120.000	100.000	85.000	85.000	84.769	التدخل العمومي
570.000	530.000	510.000	461.000	423.380	على الموارد الذاتية للمعهد
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	التأجير العمومي
410.000	380.000	370.000	370.000	341.012	وسائل المصالح
160.000	150.000	140.000	91.000	82.368	التدخل العمومي
1850.000	1700.000	1000.000	840.000	829.169	العنوان الثاني: ميزانية التجهيز
1850.000	1700.000	1000.000	840.000	829.169	الاستثمارات المباشرة
1850.000	1700.000	1000.000	840.000	829.169	على الموارد العامة للميزانية
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	على موارد القروض الخارجية الموظفة
18731.255	17982.868	17 270.450	15405.000	15083.127	التمويل العمومي
18 731.255	17 982.868	17 270.450	15 405.000	15083.127	على الموارد العامة للميزانية
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	على موارد القروض الخارجية الموظفة
19 337.000	18 509.000	17 362.000	15 866.000	15 506.507	المجموع

بطاقة عدد 2: القطب التكنولوجي للجنوب بمدنين

1 - التعريف

1. النشاط الرئيسي:

يتولى القطب التكنولوجي للجنوب بمدنين منذ احداثه بمقتضى الأمر عدد 2974 لسنة 2010 المؤرخ في 15 نوفمبر 2010 كمؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وطبق الفصل 2 من القانون عدد 50 لسنة 2001 المؤرخ في 3 ماي 2001، القيام بالمهام التالية:

- تثمين المنتج الفلاحي الصحراوي ضمن نظرة استشرافية اعتمادا على التكامل بين منظومة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ومنظومة التعليم العالي ومنظومة الإنتاج.
- وضع الفضاءات على ذمة الباعثين في مجال تثمين ثروات الصحراء وتطوير استغلال الطاقات الكامنة فيها لبعث مشاريع جديدة قوامها التكنولوجيا الحديثة.
- دعم التعاون والتكامل بين وحدات البحث والتكوين والإنتاج والتطوير في مجال تثمين ثروات الصحراء وتطوير استغلال الطاقات الكامنة فيها.
- احتضان أصحاب المشاريع التكنولوجية أو الخدماتية في مجال تثمين ثروات الصحراء وتطوير استغلال الطاقات الكامنة فيها وتأطيرهم ومساعدتهم على القيام بأنشطتهم.

قدرة تنافسية عالية وبنسبة تأطير مرتفعة.

- استقطاب الإستثمار الوطني والخارجي ودعم الشراكة في مجال اختصاصات القطب وتشجيع المؤسسات المؤهلة لذلك على الإنتصاب في فضاءاته.

- تعزيز اليقظة التكنولوجية في المجالات ذات العلاقة باختصاصات القطب .

- دعم التعاون والتبادل مع الأقطاب المماثلة والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والتجديد التكنولوجي وطنيا وعالميا بإرساء سياسة تفتح على المحيط بهدف ضمان التكامل بين الكفاءات العلمية والمبادرات الاقتصادية الزراعية.

- دعم الديناميكية الاقتصادية والتنمية الجهوية بالجنوب التونسي.

2. مرجع الأحداث:

يخضع القطب التكنولوجي للجنوب لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حيث ضبط مهامه وتنظيمه الإداري والمالي وفقا لمقتضيات الأمر عدد 2974 لسنة 2010 المؤرخ في 15 نوفمبر 2010 والقانون عدد 50 لسنة 2001 مؤرخ في 03 ماي 2001 المنقح والمتمم بالقانون عدد 37 لسنة 2006 مؤرخ في 12 جوان 2006 المتعلق بمؤسسات الأقطاب التكنولوجية.

3. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي

II- الإستراتيجية والأهداف :

1. الإستراتيجية العامة للقطب التكنولوجي للجنوب:-

تتمين المنتج الفلاحي الصحراوي اعتمادا على التكامل بين منظومة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ومنظومة التعليم العالي ومنظومة الإنتاج.

2. أهم الأولويات و الأهداف :

تحسين جودة التكوين و البحث العلمي والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة و الصيد البحري (الهدف عدد 1 من البرنامج عدد5).

3. تحديد المساهمة :

مساهمة مباشرة.

4. أهم الأنشطة :

5. الإجراءات المصاحبة :

III - الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024) :

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

السنة المالية	البيان
	العنوان الأول: ميزانية التصرف
	على موارد ميزانية الدولة
480.000	التأجير العمومي
110.000	وسائل المصالح
0.000	التدخل العمومي
	على الموارد الذاتية للقطب
0.000	التأجير العمومي
0.000	وسائل المصالح
0.000	التدخل العمومي
	العنوان الثاني: ميزانية التجهيز
	التمويل العمومي
175.000	على الموارد العامة للميزانية
0.000	على موارد القروض الخارجية الموظفة
765.000	المجموع

2 - تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024) :

تقديرات			انجازات		البيان
2024	2023	2022	2021	2020	
767.850	708.933	590.000	542.000	459.858	ميزانية التصرف:
					منها:
617.850	588.933	480.000	452.000	370.132	- منحة بعنوان التأجير
150.000	120.000	110.000	90.000	89.726	- منحة بعنوان التسيير
1040.000	310.000	175.000	175.000	163.947	ميزانية الاستثمار
1807.850	1018.933	765.000	717.000	623.805	المجموع

بطاقة الفاعل العمومي لسنة 2022:



المعهد الوطني للزراعات الكبرى

البرنامج 05: التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين

والإرشاد الفلاحي


مدير عام المعهد الوطني
للزراعات الكبرى
طارق الجراحي



أ- التعريف:

اسم المؤسسة: المعهد الوطني للزراعات الكبرى

وزارة الإشراف: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

النشاط الرئيسي: النهوض بقطاع الزراعات الكبرى وتنمية وتطوير مردوديته وتنافسيته

وذلك طبقا للخطط للاستراتيجية الوطنية ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

رقعة النشاط: كافة ولايات الزراعات الكبرى

الصفة القانونية: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية

الصف: ب

المراجع القانونية:

مرجع الإحداث: قانون عدد 15 لسنة 2009 مؤرخ في 16 مارس 2009 يتعلق بإحداث

المعهد الوطني للزراعات الكبرى

مرجع التنظيم الإداري والمالي: أمر عدد 1603 لسنة 2009 المؤرخ في 25 ماي 2009

يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمعهد الوطني للزراعات الكبرى وطرق تسييره

القانون الأساسي للأعوان: النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجمعيات المحلية

والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

مرجع الهيكل التنظيمي: الأمر الحكومي عدد 536 لسنة 2016 المؤرخ في 27

أفريل 2016

عنوان المقر الاجتماعي: مدينة بوسالم ولاية جندوبة

الهاتف: 70011499-70011498-70011490

الفاكس: 78-602-966

البريد الإلكتروني: ingc@ingc.tn



II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية

تتمثل التوجهات والأولويات الإستراتيجية للمعهد التي تم ضبطها حسب الاستراتيجيات القطاعية والخطط الوطنية لتنمية قطاع زراعات الكبرى في:

▪ مواصلة تركيز منصات نقل التكنولوجيا لتشمل كل المناطق المنتجة للزراعات الكبرى وذلك:

○ للقيام بالبحوث التطبيقية لمختلف الزراعات الكبرى (حبوب، بقول، زراعات صناعية واعلاف) حول تقنيات الإنتاج لتثمين نتائج البحث العلمي وملاءمتها لواقع القطاع، وذلك لضبط مراجع فنية واقتصادية تتماشى مع خصائص المناخ والتربة بكل جهة.

○ استعمال المنصات لتبسيط ونقل التقنيات الحديثة عبر عدة برامج واليات تدخل من تأطير وتكوين واحاطة بالفلاحين.

▪ العمل على الاستفادة من تكنولوجيا الحديثة للاتصال في عمليات الإرشاد والنصح عن بعد. وذلك عبر:

○ تطوير نظم المعلومات بالمعهد (موقع واب المعهد "موقع خبير الحبوب" و"موقع خبير البقول" صفحة الفيسبوك

○ تطوير عدة منظومات إعلامية على الهاتف الجوال والواب تساعد المنتجين على أخذ القرار

○ نشر الإرساليات القصير لفائدة الفلاحين والفنيين لتقديم النصيحة الفنية في الإبان مما سيمكن من إرساء فضاء للحوار ونقل سريع للمعلومة.

▪ إنجاز الدراسات الاستشرافية الخاصة بمشاغل القطاع بهدف استشراف القطاع عبر تحليل وضعية القطاع واقتراح الإجراءات والليات اللازمة لتنفيذ السياسات.



- إنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية حول تطور كلفة الإنتاج والنجاعة الاقتصادية للمنتوجات الفلاحية في القطاع وتقييم المردودية الاقتصادية للتقنيات الزراعية

2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:

يساهم المعهد الوطني للزراعات الكبرى في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج 05 التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي" المتمثلة في تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد ونقل التكنولوجيا من جهة وتنمية مؤهلات الفلاحين من جهة أخرى. وذلك من خلال مهامه وانشطته في مجال تنمية وتطوير قطاع الزراعات الكبرى والمتمثلة خصوصا في:

- تامين نتائج البحث العلمي وملاءمتها لواقع قطاع الزراعات الكبرى: الحبوب، البقول، الزراعات العلفية والزراعات الصناعية حسب المناطق البيومناخية وخصائص التربة لكل جهة.

- تبسيط ونقل التقنيات الحديثة في المجال عبر عدة آليات من تأطير وإحاطة بالمنتجين والاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات لترشيد عملية الإرشاد والنصح عن بعد.

تم ضبط أهداف المعهد بالاعتماد على خصوصية تدخلاته في مجال تنمية قطاع الزراعات الكبرى. وتنقسم برامج وأنشطة المعهد إلى محوريين أساسيين: المحور الاول يتمثل في البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا والمحور الثاني الإشراف والمساندة. وقد تم ضبط 3 أهداف خصوصية للمعهد تنضوي تحت الهدف العام: تنمية وتطوير مردودية الزراعات الكبرى. وتتمثل الأهداف الخصوصية للمعهد في:

- الهدف 1: تحسين مردودية الزراعات الكبرى لدى الفلاحين المؤطرين
- الهدف 2: تحسين نسبة تبني اهم تقنيات الانتاج من قبل الفلاحين المؤطرين
- الهدف 3: إحكام التصرف في الموارد البشرية والمادية للمعهد



3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

ولتقييم مدى مساهمة المعهد في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج 05 تم ضبط أهداف ومؤشرات قياس الأداء للمعهد بالاعتماد على خصوصية تدخلاته في مجال تنمية قطاع الزراعات الكبرى. وفي ضبط مؤشرات قياس الاداء تم إيلاء عناية خاصة لعملية اختيار مؤشرات قياس الاداء حتى تكون القيمة المنشودة للمؤشرات واقعية ومستقرة وقابلة للتحقيق.

أهداف ومؤشرات قياس الاداء للمعهد

المحاور الرئيسية	الأهداف	مؤشرات قياس الاداء
محور 1: البحوث التطبيقية والتأطير ونقل التكنولوجيا	الهدف 1: تحسين مردودية الزراعات الكبرى لدى الفلاحين المؤطرين	1. نسبة الفجوة بين المردود على مستوى حقول المشاهدة مقارنة بمعدل مردود الفلاحين المؤطرين المجاورين للمنصة
	الهدف 2: تحسين نسبة تبني اهم تقنيات الانتاج من قبل الفلاحين المؤطرين	1. نسبة الفلاحين المستفيدين بخدمات التأطير ونقل التكنولوجيا
محور 2: الإشراف والمساندة	الهدف 3: إحكام التصرف في الموارد البشرية والمادية للمعهد	1. عدد المستفيدين من الدورات التكوينية في المجالات الإدارية والمالية والفنية 2. معدل استهلاك الوقود لأسطول النقل

4. أهم الأنشطة:

يعمل المعهد على تحقيق الأهداف المنوطة بعهدته عبر إنجاز عدة برامج وأنشطة. وتنقسم برامج وأنشطة المعهد إلى محوريين أساسيين: المحور الاول يتمثل في البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا والمحور الثاني الإشراف والمساندة. كما يتولى المعهد إنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية والدراسات الاستشرافية: وتتمثل أهم الأنشطة في:

- إنجاز 101 حقل تجريبي حول مختلف التقنيات الزراعية في قطاع الزراعات الكبرى.
- إنجاز برامج بحثية تنموية مع مؤسسات البحث العلمي الفلاحي في إطار عقود برامج.
- تنظيم 80 يوم إعلامي حول التقنيات الزراعية



- تركيز 54 حقل مشاهدة بمختلف منصات الابتكار ونقل التكنولوجيا حول الحزمة الفنية لمختلف الزراعات حبوب، بقول، أعلاف، والزراعات صناعية
- تركيز 68 حقل يقظة حول تسيير عملية الري والتحكم في الامراض الفطرية
- إنجاز 178 زيارة ميدانية لمتابعة الموسم في إطار لجان جهوية متكونة من كل المتدخلين في القطاع
- تحليل 100 عينة من البذور و650 عينة من التربة
- التأطير اللصيق للفلاحين باستهداف 74 فلاح مع مواصلة العمل بمنهجية الفلاح الرائد
- تكوين الفلاحين والفنيين لدعم القدرة المعرفية للموارد البشرية داخل منظومة الزراعات الكبرى وذلك ببرمجة تنظيم 125 يوم تكويني لفائدة 183 منتفع من الفنيين والفلاحين
- إرسال 25000 إرسالية قصيرة لتقديم النصيحة الفنية في الإبان لفائدة 8000 منخرط بخدمة الإرساليات القصيرة
- مواصلة إنجاز الدراسة الاستشرافية حول تقييم افاق الزراعات الكبرى المروية وخاصة الحبوب واللفت السكري في ضل التغيرات المناخية مثل ندرة المياه وتوالي سنوات الجفاف التي أصبحت ذات طابع هيكلية وغير ظرفية.
- إنجاز مشاريع الاستثمار المبرمجة والتي تخص أسطول النقل، المعدات الفلاحية، المعدات الإعلامية والتطبيقات الرقمية

5. الإجراءات المصاحبة:

- سيعمل المعهد على تفادي كل النقائص والعراقيل التي تعترضه في القيام بمهامه بهدف النهوض بقطاع الزراعات الكبرى وذلك بوضع كل الإجراءات اللازمة التي تشمل عدة مستويات من أهمها:
- إحداث منصات جديدة للقرب أكثر من الفلاحين وتوفير الخدمات لأكثر عدد منهم
 - تمكين المنصات الموجودة من الإمكانيات البشرية والمادية واللوجستية اللازمة للقيام بمهامها
 - مواصلة اعتماد وسائل الاتصال الحديثة والأكثر تداولاً لنشر المعطيات والنصائح على غرار مواقع التواصل الاجتماعي،
 - العمل على إحداث صفحة فايسبوك خاصة بكل منصة مما يسهل التعامل مع الفلاحين حسب إشكاليات وحاجيات الجهة



- العمل على تدعيم الشراكة مع القطاع العام والخاص في محاور بحث جديدة تخص القطاع
- إنجاز الدراسات الاستشرافية الخاصة بإشكاليات القطاع وإيجاد الحلول الممكنة
- العمل على تدعيم المعهد بالإطارات المختصة لما من شأنه أن يحسن في نجاعة وجدوى إنجاز المهام الموكولة إليه
- العمل على استكمال إنجاز القانون الأساسي لأعوان المعهد الوطني للزراعات الكبرى
- العمل على تطوير نظم المعلومات وذلك باقتناء مجموعة من التجهيزات الإعلامية الضرورية للعمل كالحواسيب وآلات الطباعة وبرمجيات وتطبيقات إعلامية.
- العمل على تطوير وتنويع مصادر تمويل جديدة للمعهد.

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1. تقديم عام لتقديرات ميزانية المعهد للسنة المالية 2022:

(الوحدة ألف دينار)

النفقات			الموارد		
النسبة %	المبلغ	بيان النفقات	النسبة %	المبلغ	الموارد
55	3354	التأجير			مصادر التمويل
14	877	التسيير	85.5	5200	المعلوم الإحصائي على الحبوب
14	839	التدخلات:	14	859	موارد متأتية من نشاط المعهد
12.5	762	التدخل الفني	0.5	11	اقتطاع من الاحتياطي المالي
1.5	77	التدخل العمومي			
17	1000	الاستثمار	100	6070	المجموع
100	6070	المجموع			

ملاحظة: بالنسبة لنفقات التدخل الفني ونفقات الاستثمار تمثل تقديرات أولية



2. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

(الوحدة ألف دينار)

التقديرات			ق.م	إنجازات	بيان النفقات
2024	2023	2022	2021	2020	
3800	3600	3354	3326	2684	التأجير
965	920	877	865	792	التسيير
880	801	839	1081	803	التدخلات
800	721	762	1001	735	▪ التدخل الفني
80	80	77	80	68	▪ التدخل العمومي
1000	1000	1000	2340	154	الاستثمار
6645	6321	6070	7612	4433	المجموع العام



ملحق عدد 9 :

بطاقات مؤشرات قياس أداء الأهداف الإستراتيجية و بطاقات الفاعلين

العموميين للبرنامج عدد 9 :

القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة التأطير

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة والمتابعة.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج.
4. تعريف المؤشر: جودة التصرف لمصالح وزارة الفلاحة مرتبطة بمستوى كفاءة ومؤهلات أعوان التأطير. وضع العدد الكافي من الإطارات صنف أ على ذمة مصالح وزارة الفلاحة بهدف تدعيم نسبة التأطير لتنمية الكفاءات التقنية، الإدارية، القانونية والتشريعية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: المصالح المركزية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتمين إلى صنف أ / عدد الأعوان الجملي لوزارة الفلاحة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: -عدد الأعوان المنتمين إلى صنف أ -العدد الجملي لأعوان وزارة الفلاحة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية: تجميع المعطيات بالاعتماد على منظومة إنصاف
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية (مصلحة المناظرات).
6. تاريخ توفر المؤشر (تواتر): السداسي الأول والسداسي الثاني من كل سنة.
7. القيمة المستهدفة: 21,9 % سنة 2024.
8. المسؤول عن المؤشر: مديرة الشؤون الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقييمات الخاصة بالمؤشر:
الهدف 1: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى
- ❖ تقديم الهدف: يرتبط هذا الهدف بالمحور الإستراتيجي الأول: تحسين نسبة التأطير بالإدارة
 - ❖ مرجع الهدف: دراسة إستراتيجية حول أعوان وزارة الفلاحة

❖ مببرات اعتماد المؤشر الخاص بالهدف: جودة الخدمات الإدارية+ حوكمة الموارد البشرية+ الإصلاح الإداري

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	الهدف 1.9 وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
21.9	21.9	21.4	21.6	21	20.8	21.4	%	المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير (مركزي + جهوي)

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر : نلاحظ من خلال الجدول أنّ مؤشر نسبة

التأطير سيشهد تراجع نسبيا خلال 2023/2021 وهذا يفسر الإحالات على التقاعد للإطارات

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : دعم الموارد البشرية بإنتدابات جديدة للإطارات

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شيء

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.2.9

تسمية المؤشر: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة.

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة والمتابعة.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية.
4. تعريف المؤشر: تقليص كلفة استهلاك الوقود من خلال التحكم في استعمال وسائل النقل وذلك بمزيد مراقبة أسطول النقل ومقاربة المعدلات المسجلة مع معطيات المصنع.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب قوة محرك السيارات و حسب الجهات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: كمية الوقود المستهلكة بالتر / المسافة الجمالية المقطوعة بـ100 كلم.
2. وحدة المؤشر: 1/100 كلم.
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: - كمية الوقود المستهلكة بالتر. - المسافة الجمالية المقطوعة بـ100 كلم.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: احتساب كمية الوقود المستهلكة ومقارنتها بالمسافات المقطوعة.
5. مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: السداسي الأول والسداسي الثاني من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 7,69 لتر / 100 كم في أفق 2023
8. المسؤول عن المؤشر: السيد سيف الدين العمدوني: الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية (إدارة البناءات والتجهيز) البريد الإلكتروني: seyf.amdouni.mec@gmail.com / الهاتف 2220.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	الهدف 2.9: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
7,69	7.69	8,2	8	8,2	8,1	8,2	لتر/100 كلم	المؤشر 1.2.9 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة (مركزي + جهوي)

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: إعطاء أهمية للعناية بأسطول النقل من جهة والتحكم في الكلفة من جهة أخرى (إستهلاك الوقود و صيانة الأسطول)

وسائل نقل ذات قوة محرك أقل من 7 خيول على المستوى المركزي

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	المؤشر
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
195	191	190	190	190	196	ألف لتر	كمية الوقود المستهلكة	
2920	2910	2906	2906	2906	2885	ألف كلم	المسافة الجمالية المقطوعة	
6,7	6,6	6,5	6,5	6,5	6,8	ل/100 كلم	معدل الاستهلاك	

وسائل نقل ذات قوة محرك أكبر من 7 خيول على المستوى المركزي

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	المؤشر
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
75	71	70	70	70	70	ألف لتر	كمية الوقود المستهلكة	
720	710	700	700	700	720	ألف كلم	المسافة الجمالية المقطوعة	
10.41	10,0	10,0	10,0	10,0	10,0	ل/100 كلم	معدل الاستهلاك	

وسائل نقل على المستوى المركزي

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	المؤشر
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
270	262	260	260	260	266	ألف لتر	كمية الوقود المستهلكة	
3640	3620	3606	3606	3606	3585	ألف كلم	المسافة الجمالية المقطوعة	
%7,42	%7,24	%7,21	%7,21	%7,21	%7,24	ل/100 كلم	معدل الاستهلاك	

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : الصيانة الدورية لأسطول النقل وتجديده على مراحل ومزيد التكوين والتحسيس لحسن استعمال وسائل النقل وتعميم منظومة المراقبة عبر الأقمار الصناعية.

4. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر: لا شيء.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.2.9

تسمية المؤشر: معدل كلفة تعهد وصيانة وإصلاح وسائل النقل

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة والمتابعة.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية.
4. تعريف المؤشر: العناية بأسطول النقل تحت سقف معقول من كلفة الصيانة والإصلاح.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات: حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: كلفة الصيانة / عدد السيارات في الورشة.
2. وحدة المؤشر: الدينار
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: - كلفة الصيانة
- عدد السيارات
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: احتساب كلفة الصيانة ومقارنتها بعدد السيارات.
5. مصدر المعطيات الأساسية: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: السداسي الأول والسداسي الثاني من كل سنة
7. القيمة المستهدفة: 718 سنة 2024
8. المسؤول عن المؤشر: : السيد سيف الدين العمودوني: الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية (إدارة البناء والتجهيز) البريد الإلكتروني: seyf.amdouni.mec@gmail.com/الهاتف 2220.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	الهدف 2.9: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
7,69	7.69	8,2	8	8,2	8,1	8,2	لتر/100 كلم	المؤشر 1.2.9 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة (مركزي + جهوي)
718	718	718	718	520	652	722	ألف دينار	المؤشر 1.2.9 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة (مركزي + جهوي)

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر : نلاحظن خلال الجدول أنّ هناك عمل على مزيد التحكم في كلفة الصيانة وجعلها في نفس المستوى بين سنوات 2023/2021

على المستوى المركزي

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	المؤشر
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
286	286	286	289	290	290	290	ألف دينار	كلفة الصيانة
630	630	630	630	519	608	600	عدد	عدد السيارات
453	453	453	458	550	582	582	دينار	معدل كلفة تعهد وصيانة وإصلاح وسائل النقل

ترشيد إستعمال السيارات والمحافظة عليها.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : تجديد الاسطول على مراحل + تكتيف عمليات الصيانة وفي حدود كلفة مضبوطة ومزيد التكوين والتحسيس لحسن استعمال وسائلالنقل وتعميم منظومة المراقبة عبر الأقسام الصناعية.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شيء.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.3.6

تسمية المؤشر: نسبة الربط بشبكة الأنترنت

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الدراسات والأنظمة المعلوماتية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة الخدمات الإدارية.
4. تعريف المؤشر: تركيز شبكة معلوماتية تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات قصد تطوير تبادل المعلومات داخليا بين أعوان وزارة الفلاحة على المستويين المركزي والجهوي وخارجيا بين مصالح الوزارة وبين المواطن والمؤسسة والسهر على ديمومة عملية الربط والاستغلال لتأمين سلامة المعطيات المتبادلة.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: المصالح المركزية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

II – التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة الربط بشبكة الأنترنت، = عدد الأعوان الذين يستعملون حاسوبا ذا خصائص فنية متطورة ومرتبطين بشبكة الأنترنت
عدد الأعوان الذين يستعملون حاسوبا ذا خصائص فنية متطورة

100X

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - عدد الأعوان الذين يستعملون حاسوبا ذا خصائص فنية متطورة ومرتبطين بشبكة الأنترنت
 - عدد الأعوان الذين يستعملون حاسوبا ذا خصائص فنية متطورة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات بالاعتماد على الشراءات الجديدة للحواسيب المتطورة وتركيز وتطوير واستغلال الشبكات المعلوماتية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - الإدارة العامة للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والأرشيف.
 - المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.
6. تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الأول والسداسي الثاني من كل سنة.
7. القيمة المستهدفة: (100٪ سنة 2021 بالنسبة للمصالح المركزية / 90 ٪ سنة 2021 بالنسبة للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية).
8. المسؤول عن المؤشر: السيدة جودة مصلي: الإدارة العامة للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والأرشيف.
(البريد الإلكتروني: moslly.jouda@gmail.com
الهاتف: 71 781.940)

III- قراءة في نتائج المؤشر

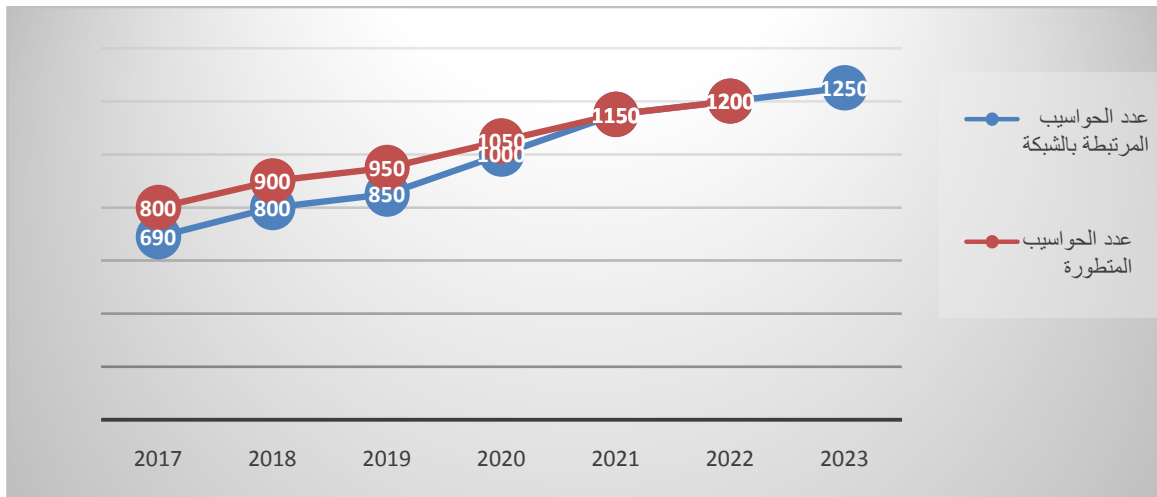
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	الهدف.3.9:تحسين جودة الخدمات
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
100	100	100	100	89,5	84,2	88	%	المؤشر 1.3.9 : نسبة الربط بشبكة الأنترنات على مستوى المركزي والجهوي (مركزي + جهوي)

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: الرفع من مستوى الربط بشبكة الأنترنات

على المستوى المركزي

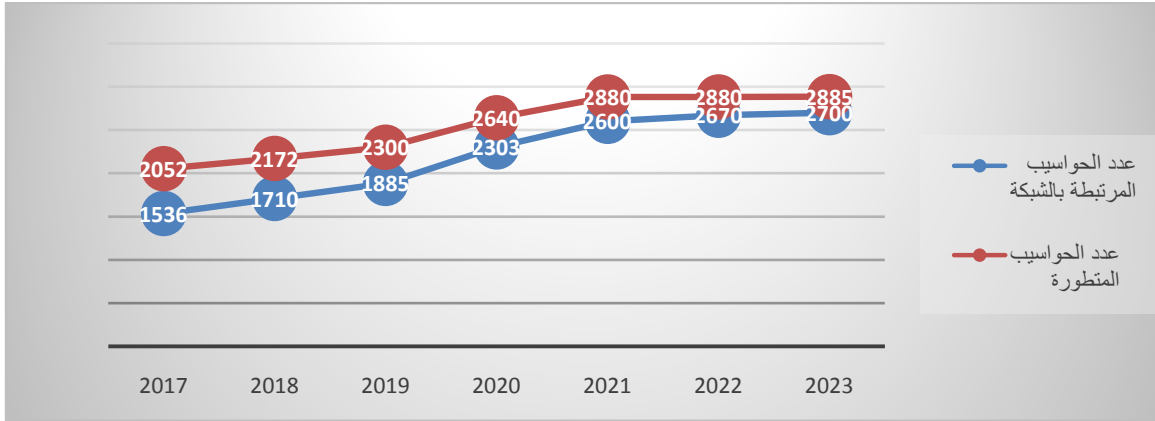
التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	المؤشر
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
1250	1200	1150	1000	850	800	690	عدد	عدد الأعوان الذين يستعملون حاسوبا ذا خصائص فنية متطورة ومرتبطة بشبكة الأنترنات
1250	1200	1150	1050	950	900	800	عدد	عدد الأعوان الذين يستعملون حاسوبا ذا خصائص فنية متطورة
100	100	100	95	89	88	86	%	2.3.6: نسبة الربط بشبكة الأنترنات



التعليق: الهدف على المستوى المركزي هو بلوغ نسبة تغطية كاملة أي بنسبة 100 % في أفق 2021 مع المحافظة على هذا نسبة هذا الأداء لفائدة الأعوان من حيث امتلاك الحواسيب ذات الخصائص الفنية المتطورة مع تأمين ربطها بالشبكة المعلوماتية للحصول على خدمات الأنترنات والأنترنات بالإضافة الى التطبيقات الخصوصية (الفلاحية) والوطنية (أدب/ إنصاف/ سياد/ TTN .. إلخ).

على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	المؤشر
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
2700	2670	2600	2303	1885	1710	1536	عدد	عدد الأعوان الذين يستعملون حاسوبا ذا خصائص فنية متطورة ومرتبطة بشبكة الأنترنت
2885	2880	2880	2640	2300	2172	2052	عدد	عدد الأعوان الذين يستعملون حاسوبا ذا خصائص فنية متطورة
93.6	92.7	90	87.2	82.0	78.7	74.9	%	1.3.2.6 نسبة (%) الربط بشبكة الأنترنت



التعليق: الهدف على المستوى الجهوي هو بلوغ أقصى نسبة تغطية حسب ما تسمح به الإمكانيات المتاحة في الغرض للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لفائدة الأعوان من حيث امتلاك الحواسيب ذات الخصائص الفنية المتطورة مع تأمين ربطها بالشبكة المعلوماتية للحصول على خدمات الأنترنت بالإضافة الى التطبيقات الخصوصية (الفلاحية) والوطنية (أدب/ إنصاف/ سياد/ TTN .. إلخ).

في أفق 2021 لن يتم التمكن مبدئيا من بلوغ نسبة 100 % نظرا لتعدد البناءات المتباعدة وضرورة تركيز الشبكات المحلية بها. قد يتم بلوغ النسبة المذكورة في أفق 2022 لدى بعض الهياكل.

النسبة التقديرية للربط بشبكة الأنترنت حسب الجهات							المندوبية
التقديرات			2020	الانجازات			
2023	2022	2021		2019	2018	2017	
100	100	98	97	97	97	97	تونس
100	100	98	98	98	95	92	أريانة
93	91	89	84	77	75	71	منوبة
100	100	98	97	97	92	87	بن عروس
100	100	98	95	91	90	90	بنزرت
98	97	95	90	86	84	79	باجة
84	82	80	75	66	63	60	جندوبة
98	97	95	90	80	75	70	الكاف
100	100	98	95	95	90	88	زغوان
94	92	90	85	78	73	68	سليانة
100	100	98	95	89	85	81	نابل
100	100	98	100	100	100	100	سوسة
100	100	98	95	90	89	87	المنستير
88	87	85	80	71	67	64	المهدية
100	100	98	95	92	90	85	القصرين
98	97	95	90	83	75	66	القيروان
69	67	65	60	50	46	41	سيدي بوزيد
79	77	75	70	60	56	51	قفصة
100	100	98	97	97	95	92	صفاقس
79	77	75	70	54	53	51	قابس
100	100	98	95	95	90	85	مدنين
98	97	95	90	85	84	82	قبلي
85	82	80	75	63	58	53	تطاوين
85	82	80	75	75	67	58	توزر
93,6	92,7	90	87,2	82	78,7	74,9	المؤشر الجهوي (المندوبيات) %

التعليق: نسبة الربط متفاوتة حسب المندوبيات باعتبار تفاوت إمكانياتها المادية وكثافة مراكز العمل بها وتعدد البناءات المتباعدة مما يفرز ضرورة بذل مجهودات إضافية لربطها فيما بينها وتركيز الشبكات الإعلامية المحلية واقتناء المعدات والتجهيزات اللازمة في الغرض علما وأن: نسبة 93.6% هي معدل النسب التي من الممكن بلوغها سنة 2023 نسبة 92.7% هي معدل النسب التي من الممكن بلوغها سنة 2022 بعض الهياكل قد تبلغ نسبة 100% بداية من سنة 2021. بعض الهياكل الأخرى لن تبلغ نسبة 100% سنة 2023 باعتبار ضعف إمكانياتها وسيتم العمل على بلوغ النسبة المذكورة خلال السنوات الموالية.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تأهيل وصيانة الشبكة المعلوماتية وتوفير المعدات الإعلامية والشبكية وضمان استمرارية العمل بها.

4. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر: المؤشر ذو صبغة كمية quantitative يحيل على توفير المتطلبات الفنية اللازمة لربط أكبر عدد ممكن من الاطارات والأعوان بالانترنت وبالشبكة المحلية أي توفير مراكز عمل جاهزة لاستغلال التطبيقات postes opérationnels ولا يمكن من إعطاء فكرة عن مراكز العمل التي تتولى القيام بالعمل المطلوب بصفة فعلية postes fonctionnels لذا فهو يفتقد بالتالي لعنصر النوعية un indicateur non qualitatif

بطاقة عدد 1 : وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

I - التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تطوير الاستثمار الخاص وتعصير الإنتاج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما وتوجه الوكالة خدماتها إلى الفلاحين والصيادين البحريين والباعثين الشبان والناشطين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري.
1. مرجع الأحداث:

تم إحداث وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بموجب القانون عدد 67 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت 1982 المتعلق بتشجيع الاستثمارات في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والخدمات المتعلقة بهما،

مرجع التنظيم الإداري والمالي: القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات بالمنشآت والمؤسسات العمومية وخاصة الفصول من 18 إلى 22 منه،

-الأمر عدد 370 لسنة 1999 المؤرخ في 15 فيفري 1999 والمتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية،

-الأمر عدد 866 لسنة 2001 المؤرخ في 18 أبريل 2001 الذي تم تنقيحه بمقتضى الأمر عدد 345 لسنة 2010 المؤرخ في 22 فيفري 2010 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية،

-الأمر عدد 2014 لسنة 2010 المؤرخ في 16 أوت 2010 والمتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية،

- الأمر عدد 13 لسنة 2018 المؤرخ في 8 جانفي 2018 المتعلق بتنقيح النظام الأساسي الخاص بأعوان وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

1. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II - الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** وذلك من خلال تنفيذ البرامج التنموية والأنشطة المتعلقة بتكوين الباعثين ومرافقتهم والإحاطة بهم وتعهّد ملفات الاستثمار وتقييمها ومتابعة تنفيذ إنجازها،

2. أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية :

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

مساهمة غير مباشرة باعتبار تصنيف الوكالة ضمن الفاعلين العموميين للبرنامج عدد 9 "القيادة والمساندة".

4. أهم الأنشطة:

ستعمل الوكالة على محاولة تجاوز الإشكاليات وتذليل الصعوبات المعترضة خلال السنة الفارطة وستواصل أنشطتها وبرامجها الهادفة بالأساس إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ دفع نسق الاستثمار الفلاحي الخاص من خلال:

- تعهد ملفات الاستثمار وتشجيع إحداث المشاريع الفلاحية مع مزيد تسهيل الإجراءات الإدارية وتقريب الخدمات من المستثمرين،
- توجيه الاستثمار الفلاحي الخاص في إطار تطوير منظومات الإنتاج وتثمين المنتجات الفلاحية وفي إطار سلاسل القيمة،
- تكثيف الأنشطة التنموية ودعم المشاركة التونسية بالمعارض والصالونات بتونس وبالخارج الى جانب تنظيم الندوات والأيام الإعلامية وورشات العمل للتعريف بالحوافز والتشجيعات المرصودة للاستثمار الفلاحي الخاص ولاستقطاب الباعثين لإحداث مشاريع.
- تنمية روح المبادرة لدى الباعثين الشبان والإحاطة بهم وتشجيعهم على الانتصاب للحساب الخاص وتدعيم التجديد من خلال تنظيم ورشات المبادرة وتكثيف أنشطة محاضن المؤسسات الفلاحية،

✓ تحسين نسبة الشروع في انجاز المشاريع وضمان ديمومتها من خلال:

- تكثيف العمل الميداني ومتابعة ومراقبة المشاريع الفلاحية من خلال تركيز الآليات اللازمة لتسهيل القيام بهذه العملية وتوفير الإحاطة اللازمة بالمستثمرين في مرحلة ما بعد الإنجاز، وستقوم الوكالة على هذا المستوى بإعداد منهجية جديدة للمتابعة والمراقبة تركز على مزيد تدعيم دور الإدارات الجهوية وتسهيل تبادل المعطيات مع كافة المؤسسات والهيكل ذات العلاقة،
 - تأمين خدمات لفائدة المستثمرين المنتسبين تتمثل بالأساس في توفير فرص الشراكة بينهم وبين نظرائهم الأجانب بالإضافة إلى تنظيم دورات تكوين في إطار تحسين جودة المنتجات الفلاحية ومن المبرمج في هذا الإطار أن تنظم الوكالة الدورة الثالثة للمناظرة الوطنية للمنتجات المحلية.
 - دعم آليات المرافقة وتأطير المستثمرين في إطار برنامج دفع الإستثمار في القطاع الفلاحي وتعصير المستغلات الفلاحية PRIMEA،
5. الإجراءات المصاحبة:

III - الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

- ميزانية التصرف :

الموارد	الانجازات			قانون المالية 2021	التقديرات		
	2018	2019	2020		2022	2023	2024
التأجير العمومي	7298	8485	8801	9460	10346	10400	10450
على الموارد العامة للدولة	7298	8485	8801	9460	10346	10400	10450
وسائل المصالح	1548	1634	1314.5	1700	1766	1700	1850
على الموارد العامة للدولة	1048	1107	1072	1100	1166	1200	1250
على الموارد الذاتية للمؤسسة	500	527	242.5	600	600	500	600
المجموع	8846	10119	10115.5	11160	12112	12100	12300

ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصية كل مؤسسة):

التقديرات			قانون المالية 2021	الانجازات			الموارد
2024	2023	2022		2020	2019	2018	
1700	1500	1400	1300	893.1	1499.6	1200	على الموارد العامة للميزانية
							على الموارد الذاتية للمؤسسة
1700	1500	1400	1300	893.1	1499.6	1200	المجموع

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2022):

التقديرات			قانون المالية 2021	الانجازات			الموارد
2024	2023	2022		2020	2019	2018	
الاعتمادات الجمالية							
13400	13100	12912	11860	10766.1	11091	9546	على الموارد العامة للميزانية
600	500	600	600	242.5	527	500	على الموارد الذاتية للمؤسسة
14000	13600	13512	12460	11008.6	11618.6	10046	المجموع

بطاقة عدد 2 : المركز الوطني للدراسات الفلاحية

البرنامج الذي يتضمن المركز الوطني للدراسات الفلاحية: دراسات هيكلية الأراضي الدولية الفلاحية ومتابعة وتقييم أداؤها.

تعريف المركز الوطني للدراسات الفلاحية

1. **النشاط الرئيسي:** انجاز دراسات الأحداث والجدوى والمتابعة و التقييم التي تهتم مختلف قطاعات المجال الفلاحي.
2. **الترتيب:** مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية.
3. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 23 لسنة 1974 المؤرخ في 18 مارس 1974 والمتعلق بإحداث المركز القومي للدراسات الفلاحية.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 2556 لسنة 1999 المؤرخ في 08 نوفمبر 1999 والمتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المركز القومي للدراسات الفلاحية.
5. آخر عقد أهداف بين الوزارة والمركز 2007-2011.

I - إطار الأداة:

1. **الاستراتيجية العامة:** ينص قانون احداث المركز الوطني للدراسات الفلاحية في فصله الثاني المحدد للمهام الموكلة الى أن المركز "يتولى القيام بطلب من الإدارة بدراسات فلاحية و اقتصادية تمهيدية للإجراءات المراد اتخاذها في ميدان التنمية الفلاحية وخاصة الدراسات المتعلقة بتقييم تأثيرات سياسة التنمية على مختلف القطاعات الفلاحية". من هذا المنطلق، يتم كلما دعت الحاجة الى ذلك تكليف المركز بإنجاز جميع الدراسات المتعلقة بهيكلية الأراضي الدولية الفلاحية وتحسين أداءها(دراسات هيكلية ضيعات، اعداد البطاقات الوصفية اللازمة لعرضها للتسويق، انجاز الرفع الطوبوغرافي والتقسيم،متابعة وتقييم برامج الإستثمار وتحسين أداءها،...) ولأجل ذلك، يتم كل ثلاث سنوات ابرام اتفاقية اطارية بين الوزارة المكلفة بالفلاحة والمركز الوطني للدراسات الفلاحية تحدد أعداد دنيا وأخرى قصوى من مهام الرفع الطوبوغرافي والتقسيم ودراسات الهيكلية التي سيتم تكليف المركز بها طوال فترة الإتفاقية. كما تم مع نهاية شهر ديسمبر 2019 إمضاء صفقة بالتفاوض المباشر لإنجاز دراسات فنية واجتماعية لإحداث تعاضدية للإنتاج الفلاحي.
2. **مساهمة المركز في أهداف البرنامج:** يضع المركز على ذمة البرنامج مجموعة من الخبراء بين مباشرين وخبراء خارجيين بالعدد والإختصاصات المطلوبين لإنجاز الدراسات والأعمال الطوبوغرافية المطلوبة في كل مرة.
3. **أهم الأولويات والأهداف:** بحكم الصبغة السرية للأعمال والدراسات التمهيديّة لملف هيكلية الأراضي الدولية الفلاحية(دراسات هيكلية ضيعات فلاحية كبرى ودراسات تقييم إنجازات المسوغين) واستعجالية المهام الأخرى (اعداد البطاقات الوصفية وتقسيم الأرض لتنصيب المنتفعيين)، فان من أوكذ الأولويات والأهداف لعمل المركز ضمن برنامج هيكلية الأراضي الدولية الفلاحية(1) ضمان السرية والحيادية، (2) توفير الخبرة والكفاءة ليكون العمل المنجز تام الشروط و(3) انجاز العمل في آجاله والتقليص من التأخير. .

4. مؤشرات قياس الأداء : (1) احترام آجال التنفيذ: يتم قبل الإنطلاق في انجاز كل مهمة أو دراسة اصدار اذن اداري يعلن عن تاريخ الشروع فيها. في هذا الصدد وأخذ بعين الإعتبار لنل تم ذكره أعلاه، يسعى المركز الى احترام الآجال وانجاز ما يطلب منه في الآجال.(2) تقديم منتج مرضي: تكون الملاحظات بشأن النسخة الأولية منه محدودة.
5. الإجراءات المصاحبة: تتولى الإدارة صاحبة البرنامج صرف مستحقات(أتعاب) المركز وفقا للعمل المنجز والأسعار الفردية المبنية بالصفة الإطارية، بعد الأخذ بعين الإعتبار لخطايا التأخير كلما وجدت.

الميزانية

مشروع ميزانية التصرف والاستثمار للمركز الوطني للدراسات الفلاحية لسنة 2020 مقارنة بإنجازات سنوات 2016 و2017 و2018 و2019

(الوحدة: أ د)

الموارد					النفقات						
انجازات 2019	انجازات 2018	انجازات 2017	انجازات 2016	تقديرات 2020	المحتوى	انجازات 2019	انجازات 2018	انجازات 2017	انجازات 2016	تقديرات 2020	المحتوى
555	356	584	220	1 519	دراسات (فترة)	1078 737	1 000 692	1 120 657	1 268 652	1 828 995	نفقات التصرف أعباء الأجور
350	550	540	500	497	منحة توازن	341	308	463	616	831	نفقات التسيير
						0 0	0 0	45,507 45,507	56, 880 56,880	190 190	نفقات الإستثمار تجهيزات
905	906	1 124	720	2 016	المجموع العام	1 078	1 000	1 166	1 325	2 016	المجموع العام

حوصلة لأعباء التصرف للمركز الوطني للدراسات الفلاحية المتوقعة لسنة
2020 مقارنة بإنجازات السنوات الأربعة السابقة

إنجازات السنوات السابقة				تقديرات 2020	بيان الأعباء
2019	2018	2017	2016		
737	692	657	652	995	أعباء التأخير
672,8	610	556	562	794	أجور الأعوان (1)
23,3	21	21,2	24	25	منحة الإنتاج
15	10	7,5	10	10	منحة الشهر الثالث عشر
2,7	4	5,6	6	4	ساعات إضافية
0	0	14,9	0	20,7	تجسيم انتدابات بعنوان سنوات سابقة
0	0	0	0	0	انتدابات جديدة بعنوان سنة 2020
6,9	8,4	28,9	24	24,1	الزيادة في الأجور
2,7	5,453	0	0	5	ترقيات في الدرجة وفي السلم
1,1	0	0	0	13	خطط وظيفية (2)
0	0	0	0	81	الانعكاس المالي لمشروع تحيين نظام التأجير والقانون الأساسي (3)
2,9	2,9	2,5	4	3	تأمين على أحداث الشغل
16,1	13	20,2	22	15	التأمين على المرض
341	308	463	616	831	أعباء التسيير
111	111	143	157	485	مشتريات
18	8,8	5,9	5	20	لوازم قابلة للاستهلاك
90	101,4	133,7	150	460	خدمات (إنجاز الدراسات: خبراء وطوبوغرافيا) (4)
3	0,5	3,7	2	5	مشتريات غير مخزنة من مواد ولوازم
230	197	320	459	346	أعباء الاستغلال
7,6	9,5	15,8	17	15	صيانة وإصلاحات
3,6	3,1	4,4	4	5	تأمين السيارات
3,7	2,9	9,8	2	10	خدمات خارجية متنوعة (كراس شروط استخراج رسوم..)
16,8	22,2	11,9	8	25	مرتبات وأتعاب الوسطاء
13,3	9,5	9,2	9	15	تنقلات
58,8	34,6	47	56	50	وقود للتنقل
5,1	4,2	4,2	2	6	نفقات بريدية
9,2	8,1	8,9	9	12	خدمات بنكية
5,7	6,4	4,8	2	8	مختلفات
22,3	21,7	30,2	7	35	ضرائب وأداءات ودفعات مماثلة
0	0	0	0	25	تكوين الأعوان
0	0	12	0	15	تمويل عمومي للجمعيات (ودادية أعوان المركز)
0	0	0	0	5	أعباء مالية
24	14,8	133,5	20	30	خسائر عادية
27	43	16,2	306	50	مخصصات الإستهلاكات و المدخرات
33,2	16,9	12,1	17	40	الخصم من المورد
1078	1000	1120	1268	1826	مجموع الأعباء

الإستثمارات المبرمجة لسنة 2020 :

في إطار مشروع ميزانية سنة 2020 ونظرا لحاجة المركز لاقتناء تلك التجهيزات التي يتم تأجيلها من سنة إلى أخرى من جهة واعتبار الأهداف المرسومة و المنتظرة من الميزانية المذكورة من جهة أخرى، فإنه يقترح إدراج العناصر التالية ضمن مشروع ميزانية الاستثمار لسنة 2020:

- اقتناء سيارة رباعية الدفع : 90 000 د

- اقتناء آلة نسخ الوثائق : 25 000 د

- اقتناء آليات وبرمجيات لأحدث التقنيات

في مجال متابعة وتقييم المشاريع
والاستشراف والجغرفة الرقمية

- اقتناء معدات مكتبية(مكاتب وكراسي) : 15 000 د

- اقتناء مكيفات هواء : 10 000 د

الجملة : 190 000 د